دورالنفط في صياغة الاستراتيجية الأمريكية حيال منطقة الخليج العربي

"العراق انموذجاً"

The Role of Oil in Forming the American Strategy towards Arab Gulf Area"Iraq as a Case Study"

إعداد

عذراء ردام مرزوك العواد

الرقم الجامعي: 401110256

اشراف

الاستاذ الدكتور: عبدالقادر محمد فهمي الطائي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية – كلية الاداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

كانون ثاني2015

بسم الله الرحمن الرحيم

"ربِ اوزعنِي ان اشكُرَ نعمَتَكَ التي انعَمتَ عليَ وعَلى والدَي

وَان اعمَلَ صَالِحا تَرضَاهُ وادخِلنِي برَحمَتِكَ في عِبَادِكَ

الصَالِحِينَ"

صدق الله العظيم

(سورة النمل الاية 19)

التفويض

أنا عذراء ردام مرزوك العواد أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات، والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: عذراء ردام مرزوك

التاريخ: ٢٠١٥/١/١٣

التوقيع:

د

قرار لجنة المناقشة

نوقشت الرسالة الموسومة: (دور النفط في صياغة الاستراتيجية الأمريكية حيال منطقة الخليج العربي العراق انموذجا).

واجيزت بتاريخ: ١٣/١/٢٠١٥م

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم	الصفة	التوقيع
1- ا.د. عبدالقادر محمد فهمي الطائي	مشرفا ورئيسا	.....
2- ا.د. محمود علي	عضوا داخليا	.....
3- ا.د. سعد سالم أبودية	عضوا خارجيا	.....

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين، الذي منّ علي باتمام رسالتي الموسومة: دور النفط في صياغة الاستراتيجية الأمريكية حيال منطقة الخليج العربي "العراق انموذجا". ولا يسعني الإ أن اتقدم بجزيل الشكر إلى جامعة الشرق الأوسط وإلى أعضاء هيئة التدريس على ما قدموه لي من عون وتوجيه طيلة فترة الدراسة.

واتوجه بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى استاذي الفاضل

الاستاذ الدكتور / عبدالقادر محمد فهمي الطائي

لما قدمه لي من رعاية وتشجيع ومتابعة واهتمام منذ توليه الاشراف على هذه الرسالة فاستفدت من فكره العلمي وخبرته الواسعة فله مني كل الشكر والتقدير.

الباحثة

الاهـــداء

إلى والديً رحمهما الله برا وحبا واعترافا بفضلهما

إلى من هم اقرب الي من روحي

إلى من شاركني حضن امي نبع الحنان

وبهم بعد الله استمد عزتي

اخوتي سندي في الحياة

اهدي ثمرة جهدي المتواضع

قائمة المحتويات

الموضـــــــوع	الصفحة
تفويض	ج
قرار لجنة المناقشة	د
شكر وتقدير	هـ
الاهداء	و
قائمة المحتويات	ز
قائمة الملاحق	ط
الملخص باللغة العربية	ي
الملخص باللغة الانجليزية	ل
الفصل الاول **الإطار العام للدراسة**	1
المقدمة	1
مشكلة الدراسة	4
أهمية الدراسة	5
اهداف الدراسة	5
فرضية الدراسة	6
حدود الدراسة	6
محددات الدراسة	7
مصطلحات الدراسة	7
الإطار النظري والدراسات السابقة	11
الدراسات السابقة	15
منهجية الدراسة	22
ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة	22

الموضـــــــوع	الصفحة
الفصل الثاني **مكانة النفط في الادراك الاستراتيجي الأمريكي**	23
المبحث الاول: أهمية النفط كمصدر رئيسي للطاقة	24
المبحث الثاني: أهمية النفط في القطاع الصناعي	41
المبحث الثالث: أهمية النفط في القطاع الاقتصادي – الاستثماري	47
الفصل الثالث **دوافع الاستراتيجية الأمريكية للسيطرةعلى نفط الخليج العربي**	53
المبحث الاول: المكانة الجيوستراتيجية لمنطقة الخليج العربي	54
المبحث الثاني: تطور الاهتمام الأمريكي بمنطقة الخليج العربي	59
المبحث الثالث: مكانة االنفط في الاستراتيجية الامركية	71
الفصل الرابع **التخطيط الاستراتيجي الأمريكي للسيطرة على نفط العراق**	88
المبحث الاول: البعد السياسي في الاستراتيجية الأمريكية للسيطرة على نفط العراق	89
المبحث الثاني: البعد العسكري في الاستراتيجية الأمريكية للسيطرةعلى نفطالعراق	107
المبحث الثالث: البعد الاقتصادي في الاستراتيجية الأمريكية للسيطرة على نفط العراق	124
الخاتمة	144
الاستنتاجات	146
التوصيات	150
المراجع	152
الملاحق	179

قائمة ملاحق

رقم الملحق	عنوان	الصفحة
1	الجداول	179
جدول 1	توقعات الطلب والعرض النفطي العالمي خلال الفترة من 2009-2030 (مليون برميل يومياً).	179
جدول 2	الاستهلاك النفطي لدول العالم بنهاية عام 2013 (مليون برميل يومياً).	180
جدول 3	انتاج النفط الخام لدول العالم بنهاية عام 2013 (مليون برميل يومياً).	181
جدول 4	احتياطيات النفط الخام المثبتة لدول العالم حتى نهاية عام 2013 (مليون برميل يومياً).	182
جدول 5	انتاج واستهلاك وواردات النفط الحالية والمتوقعة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من 2010-2015 (مليون برميل يومياً).	183
جدول 6	ذروة استكشاف خام النفط التقليديين وانتاجه، ونسب نضوبه.	184
2	اتفاقية سحب القوات الاجنبية من العراق Status Of Forces Agreement (SOFA)	185

الملخص باللغة العربية

دور النفط في صياغة الاستراتيجية الأمريكية حيال منطقة الخليج العربي "العراق انموذجا"

اعداد: عذراء ردام مرزوك العواد

اشراف: الاستاذ الدكتور عبد القادر محمد فهمي الطائي

هدفت الدراسة إلى اعطاء تصور واضح عن مراحل تطور الاستراتيجية الأمريكية تجاه موضوع النفط، اذ تجاوزت مكانة النفط في الاستراتيجية الأمريكية من كونه غاية إلى اعتباره وسيلة لتحقيق الغاية الأساسية وهي الهيمنة والسيطرة على العالم، ومن ثم تحديد الاهداف والدوافع الحقيقية للتواجد الأمريكي في منطقة الخليج العربي، اذ تضمنت الاستراتيجية الأمريكية اهدافا معلنة وغير معلنة للسيطرة على هذه المنطقة.

وتبرز أهمية هذه الدراسة من كونها تسلط الضوء على طبيعة وحقيقة السياسة الأمريكية في ميدان التخطيط الاستراتيجي، لضمان مصالحها الحيوية وما تعتبره مصلحة قومية بالنسبة لها، وتركز الأهمية على دور المتغير النفطي في إطار تنافس القوى الاقتصادية الرأسمالية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.

وللتثبت من صحة فرضية الدراسة بأن النفط هو متغير أصيل في تحديد جوانب مهمة في الاستراتيجية الأمريكية، وأن لهذا العامل دور واضح في تأكيد هيمنتها وسيطرتها على منطقة الخليج العربي واحتلال العراق عام 2003، فقد تم اعتماد عدة مناهج، منها منهج التحليل النظمي: وينصرف الى دراسة (المدخلات) الحافز الخارجي الذي دفع بالإدارات الامريكية المتعاقبة لتركيز الاهتمام بمنطقة الخليج العربي وما ترتب عليها من سياسات تتعلق بالمنطقة

(المخرجات). المنهج التاريخي: وذلك من خلال تتبع جذور الاهتمام الأمريكي بمنطقة الخليج العربي. أما منهج اتخاذ القرار: فيذهب الى متابعة الآليات التي تتخذ بها القرارات الأمريكية في تركيز الاهتمام بالمنطقة في ضوء المصالح المتحققة أو التي يمكن تحقيقها بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

وقد خلُصت الدراسة إلى ان للنفط دور مهم في صياغة الاستراتيجية الأمريكية، وان التحكم بهذا المورد يضمن استمرار التقدم الاقتصادي والصناعي للدول الرأسمالية، ولما كانت قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على الفعل السياسي والعسكري والاقتصادي تتجاوز كل القوانين والشرعية الدولية، في مواجهة الدول التي تتماس وتتعارض مع مصالح الولايات المتحدة، لذا أنتهجت الولايات المتحدة سياسات عدة لضمان سيطرتها على موارد الطاقة (النفط) بما يؤمن احتياجاتها، ومن ثم احتفاظها بموقع الريادة عالمياً، وان غزو العراق واحتلاله عام 2003 كان جزءا من رؤية استراتيجية أمريكية متكاملة لتحقيق اهدافها غير المعلنة في السيطرة على منطقة الخليج العربي، اذ ان السيطرة على نفط العراق تعني السيطرة على جزء مهم من نفط الخليج العربي.

وفي ضوء نتائج الدراسة، فان الباحثة توصي بما يلي: تعزيز الدور القيادي لبلدان الخليج العربي في منظمة الاوبك والأوابك، وزيادة فعاليتها كشريك أساسي في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، كما وان التنسيق والتعاون بين الدول العربية في المجال الاقتصادي أصبح ضرورة ملحة في ظل عالم يتجه نحو الكيانات والتكتلات الاقتصادية الكبرى، وتاتي أهمية هذا التوجه في تحويل الرساميل النفطية العربية إلى قوة اقتصادية لها مكانتها وفعلها في السوق العالمية، وتشجيع الاستثمار في الدول الغنية بالموارد لانتاج بدائل الطاقة من اجل توفير الطاقة لسكان العالم الذين يزداد عددهم باستمرار.

Abstract

The Role of Oil in Forming the American Strategy Towards Arab Gulf Area "Iraq as a Case Study"

Prepared by: Athra Raddam Marzook Al-Awad

Supervised by: Prof. Dr. Abdul-Qadir Mohammed Fahmi Al-Taee

The study aimed to provide a clear image of the developmental stages of the American strategy regarding oil; which transcended from being a target to being a means of achieving the main goal of the American strategy which is hegemony and world domination. The study then specified the goals and the true motives behind the American presence in the Arab Gulf region, since the American strategy involves declared and undeclared goals to gain control over this area.

The importance of this study becomes prominent as it sheds light on the nature and the truth of the American policy in strategic planning, which works to secure its vital interests and what is considered to be a national interest. The study also focuses on the importance of the role of oil in the competition among the capitalist economic forces led by the United States of America.

In order to prove the validity of the hypothesis that oil is an authentic variable in determining important aspects in the American strategy, and that oil had a clear role in emphasizing America's hegemony and control over the Arab Gulf region as well as the occupation of Iraq in 2003, several approaches were adopted, including systemic analysis: which studies input (external stimulus) that made successive American administrations focus their interest on the Arab Gulf region and the subsequent policies involving the region (output). The historical approach: follows the historical roots of American interest in the Arab Gulf region. Decision making approach: follows the mechanisms by which American decisions are made to focus American interest in this region in light of the already achieved interests or the interests that are considered achievable by the United States of America.

The study concluded that oil holds a strategic value to the United States of America, and thus gaining control over this resource secures the continuity of the economical and industrial advancement of the capitalist countries. Since the ability of the USA to take action politically, militarily, and economically overrides all laws and international legitimacy when confronting the countries that come in contact and collide with its interests, the study proved the validity of its assumption that the role of oil is an authentic variable in determining important aspects of the American strategy, and that the USA follows several policies to secure energy resources (oil) to ensure meeting its needs in addition to preserving a position of international leadership. Therefore, occupying Iraq was part of an integral American strategic vision to accomplish its goals in controlling the Arab Gulf region, since controlling Iraq's oil means controlling the Arab Gulf's oil.

In light of the study's results, the researcher recommends the following: Reinforcing leadership roles of Arab Gulf states within OPEC and enhancing their effectiveness as essential partners in the new international economic system, especially that economical coordination and cooperation among Arab states became an urgent necessity in a world heading towards major economical entities and conglomerations. The importance of this orientation comes in turning the funds of Arabic oil into an effective economical power in the international market. The researcher also recommends encouraging investments in countries that are rich in resources in order to produce energy alternatives and to provide energy to the continuously increasing world inhabitants.

الفصل الاول

الإطار العام للدراسة

ثمة علاقة ترابطية بين النفط والسياسة ، بالشكل الذي أصبح من الصعوبة بمكان فصل تاثير اي منهما عن الاخر، طالما بقي النفط المصدر الأول للطاقة وبقي تاثيره فاعلا في الاقتصاد العالمي وفي العلاقات الدولية على حد سواء. فالنفط سلعة تتمحور حولها الكثير من السياسات والاستراتيجيات، ذلك ان النفط يعد وبحق، شريان الحياة بالنسبة لدول العالم، وخصوصا دول الغرب الصناعية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، كونه العامل المساهم في ادامة زخم التقدم الصناعي لهذه الدول ومصدر رفاهيتها الاقتصادية.

وبإزاء هذه الحقيقة المهمة وغياب البدائل المناسبة للنفط، وبالنظر لمحدودية الاحتياطيات النفطية وتركز وجودها في (دول الاوبك OPEC والأوابك OAPEC)، وفي منطقة الخليج العربي على وجه الخصوص، يمكن القول ان هذه الدول هي الوحيدة القادرة على سد الاحتياجات المتزايدة للولايات المتحدة الأمريكية وباقي الدول الصناعية المتقدمة، من النفط. ولعل هذا يعد بحد ذاته مصدر من مصادر قلق الغرب وتخوفه من احتمالات لجوء الدول العربية النفطية إلى اجراءات نفطية، مثل تلك التي عمدت اليها في حرب اكتوبر عام 1973 (الصدمة النفطية الاولى) أو ما يسمى (سياسة الخنق الاستراتيجي)، وهو الحدث الاهم الذي عجل في انزال المخططات الاستراتيجية الأمريكية بشان النفط إلى حيز التطبيق، فضلاً عن حالة عدم الاستقرار والاضطرابات السياسية التي تشهدها المنطقة، الامر الذي يؤدي إلى عرقلة تدفق الإمدادات النفطية إلى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها.

كان لظهور النفط في منطقة الخليج العربي أهمية كبرى في تشكيل أسس الاستراتيجية الأمريكية حيالها، مما جعل منها حلبة للتنافس والصراعات الدولية. وبفعل ذلك عُدت منطقة الخليج العربي من أهم المناطق الاستراتيجية، بسبب ضخامة احتياطيها النفطي وغزارة إنتاج حقولها النفطية، وقلة تكاليف استخراج النفط من آبارها قياساً إلى كلف استخراجه من مناطق اخرى، مما أدى إلى تهافت شركات النفط والاحتكارات العالمية والدول المنتمية اليها للسيطرة على مكامن النفط ومنابعه بكافة الطرق والوسائل، سواء بالحصول على الامتيازات وبشروط مجحفة، أو بالتهديد باستخدام القوة العسكرية المباشرة أو غير المباشرة أحياناً، أو عن طريق ربط دول النفط مع مصالح الاحتكارات الدولية بالاتفاقيات والأحلاف لتأمين إمدادات الطاقة من النفط والغاز.

مع تزايد أهمية هذا الاقليم من الناحية الجيوستراتيجية تزايد الاهتمام الأمريكي به، وأصبح للولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية متكاملة تجاه منطقة الخليج العربي تهتم بتأمين الإمدادات النفطية من دون انقطاع، وصار يُنظر إلى النفط باعتباره سلعة استراتيجية، لها دور مؤثر ليس في الحياة السياسية والعسكرية فحسب، بل لما له من دور فاعل في استقرار الاقتصاد العالمي.

ومنذ عام 1974 ارتكز محور التفكير الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية والدول الصناعية الرأسمالية الغربية على ثلاث ركائز أساسية:

الركيزة الاولى: تستند إلى أن مفتاح تأمين الإمدادات النفطية يكمن في سياسات قومية ودولية خاصة بالطاقة، من جانب الدول الصناعية التي عليها أن تعمل تدريجياً على تقليص الاعتماد على وارداتها النفطية من الشرق الأوسط، عن طريق الحد من استهلاك وترشيد استخدام الطاقة، بحيث تكون هناك مرحلة انتقالية يجري خلالها تطوير مصادر بديلة للنفط.

الركيزة الثانية: يرى أنصارها أن الطريقة الوحيدة لمجابهة الدول المنتجة والحد من التهديد المسلط على أعناق الدول المستهلكة هو (المواجهة)، أي مواجهة التهديد بالتهديد. وفي هذا الاتجاه اقترح البعض أن تتعاون الدول المستهلكة للنفط فيما بينها، وأن تحظر تصدير التكنولوجيا بما فيها قطع الغيار ومعدات انتاج النفط وغيرها من السلع الأساسية التي تصدر إلى الدول المنتجة للنفط، أي أن تقوم الدول المستهلكة بمحاربة الدول المنتجة للنفط بسلاحها نفسه.

الركيزة الثالثة: تركن إلى اعتبار ان العلاج المثالي الناجح هو اللجوء إلى القوة العسكرية، في المناطق الحيوية المهمة لإنتاج النفط وأماكن وجوده، كالانتشار العسكري وتشكيل العديد من القواعد العسكرية الجوية والبحرية، الثابتة والمتحركة، بشكل يوازي انتشار المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في الكثير من المناطق على الصعيد العالمي، وفي مقدمتها منطقة الخليج العربي التي تعد قلب العالم نظرا لاهميتها الجيوستراتيجية.

عمدت الولايات المتحدة الأمريكية على صياغة استراتيجيتها الأمنية بما يتوافق مع ضمان تأمين هذه المادة الحيوية اي (النفط)، وهنا يُعد (مبدا كارترCarter Doctrine) الذي أعلنه الرئيس الأمريكي (جيمي كارتر) في عام 1980، احد المبادئ التي جسدت نمط التفكير الأمريكي وطبيعة اهتمامه بمنطقة الخليج العربي، عندما قال فيه "ان اي محاولة من جانب اي دولة خارجية للسيطرة على الخليج العربي، سوف يُعد اعتداءا على المصالح الأمريكية الحيوية وسوف يواجه باستخدام الوسائل الضرورية بما فيها القوة العسكرية"، ودعا إلى اقامة قوة ضاربة وقادرة على التدخل السريع في الشرق الأوسط خاصة في المناطق المنتجة للنفط في الخليج العربي.

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول لقد ساهم المتغير النفطي بدور كبير في بروز وتحديد السلوك السياسي والاستراتيجي الأمريكي تجاه منطقة الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي

بشكل خاص، ومهد لبزوغ استراتيجية جديدة للولايات المتحدة الأمريكية بدات من خلال إمكانية السيطرة على القرار الاقتصادي في العالم، لانها ايقنت ان من يتحكم بالقرار الاقتصادي يستطيع ان يتحكم وبقوة بالقرار الاستراتيجي، وان زعامة الولايات المتحدة الأمريكية للعالم تتطلب اخضاع اوروبا الموحدة واليابان والصين، وكل القوى العالمية الصاعدة ليس إلى هيمنتها العسكرية، بل كذلك إلى قرارها الاقتصادي والسياسي أيضاً، وللنفط العربي دور بارز في هذا المجال.

مشكلة الدراسة واسئلتها:

تتحدد مشكلة الدراسة بالكيفية التي تُمكّن الولايات المتحدة الأمريكية من التوفيق بين استمرارية مكانتها المتفوقة عالميا في الوقت الذي تستشعر فيه خطر القدرة على التحكم بالحلقة الرخوة في بناء استراتيجيتها على الصعيد العالمي، الا وهي حلقة النفط، عصب الحياة الصناعية وشريان التقدم الاقتصادي لدول الغرب الرأسمالية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.

ثمة اشكالية اخرى ستتناولها الدراسة، مفادها ان معالجة الولايات المتحدة الأمريكية لاشباع حاجاتها النفطية المتزايدة، غالبا ما ترتب عليها مشكلات وازمات سياسية الحقت الاذى بالدول المنتجة للنفط، وخصوصا العربية منها، هذه المعالجات كانت تتم في إطار التعامل غير المتكافئ وغير المنصف، الامر الذي دفعها في بعض الاحيان إلى تغيير بعض الانظمة السياسية في المنطقة، اذا كانت غير متوافقة مع التوجهات السياسية للولايات المتحدة الأمريكية مثلما حصل في العراق عام 2003.

في ضوء ما تقدم، تطرح الدراسة الاسئلة التالية:

1- ما الأهمية التي اكتسبها النفط في هذا العصر ليكون محط انظار القوى العظمى، وعاملا من عوامل الصراع والتنافس الدولي؟

2- ما طبيعة التفكير الاستراتيجي الأمريكي تجاه منطقة الخليج العربي، في ضوء حاجة الولايات المتحدة المتنامية لنفوط دولها؟

3- ما السياسات التي اعتمدتها الولايات المتحدة تحقيقا لهذه الغاية؟

4- هل لعب النفط دورا أساسيا في احتلال العراق عام 2003 أم كان دوره مساندا تقف إلى جانبه عوامل اخرى أكثر أهمية؟

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من كونها تسلط الضوء على:

1- النفط ودوره في الصراع الدولي في إطار تنافس القوى الاقتصادية الرأسمالية، وعلى راسها الولايات المتحدة الأمريكية على هذا المورد، خاصة بعد ان وصلت ابار النفط في معظم الدول المنتجة في العالم إلى الذروة النفطية، وبدات مرحلة التراجع في الانتاج.

2- الوقوف على طبيعة وحقيقة السياسة الأمريكية في ميدان التخطيط الاستراتيجي، لضمان مصالحها الحيوية وما تعتبره مصلحة قومية بالنسبة لها وخصوصا النفط.

3- الكشف عن حجم الأرباح التي تحققها الولايات المتحدة الأمريكية وحجم الخسائر التي تتكبدها دول النفط العربية من جراء السياسات النفطية.

اهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى متابعة مراحل تطور الاستراتيجية الأمريكية تجاه موضوع النفط، اذ تجاوزت مكانة النفط في الاستراتيجية الأمريكية من كونه غاية إلى اعتباره وسيلة لتحقيق الغاية

الأساسية وهي الهيمنة والسيطرة على العالم، ومن ثم تحديد الاهداف والدوافع الحقيقية للتواجد الأمريكي في منطقة الخليج العربي، اذ تضمنت الاستراتيجية الأمريكية اهدافا معلنة واخرى غير معلنة للسيطرة عليها، هذا فضلا عن المساحة التي احتلها موضوع النفط عندما غزت القوات الأمريكية واحتلت العراق عام 2003.

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسية هي: إن العامل النفطي هو متغير اصيل في تحديد جوانب مهمة في الاستراتيجية الأمريكية، وإن تأمين السيطرة على موارد النفط يحقق للولايات المتحدة الامريكية الاحتفاظ بموقع الريادة العالمية. واستناداً الى ذلك يمكن اشتقاق الفرضيات التالية:

الفرضية الاولى : لعب النفط دور مهم في صياغة الإدراك الاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية.

الفرضية الثانية: هناك دوافع كان لها دوراً واضحاً في توجيه الاستراتيجية الأمريكية نحو منطقة الخليج العربي تحديداً.

الفرضية الثالثة: مثل العراق قيمة استراتيجية عليا في التخطيط الاستراتيجي الامريكي، مما دفع بالولايات المتحدة الامريكية الى إحتلاله عام 2003.

حدود الدراسة:

1- الحدود الزمانية:

تغطي هذه الدراسة الفترة الممتدة من نهاية الحرب الباردة وصولا إلى الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، وذلك يقينا من ان هذه الفترة تغطي معظم الاحداث والصراعات

التي شهدتها منطقة الخليج العربي، علما ان الاهتمام الأمريكي بالمنطقة يمتد تاريخيا إلى بدايات القرن العشرين، وتحديدا منذ اكتشاف النفط في منطقة الخليج العربي.

2- الحدود المكانية:

هي منطقة الخليج العربي، وقد تم التركيز على هذه المنطقة وفقا لمعيارين؛

الاول: كون دول هذا الاقليم تمثل مركز الثقل النفطي.

الثاني: هو ان اكتشاف النفط في هذه المنطقة اضاف بعدا جديدا لاهميتها الاستراتيجية وموقعها المشرف على طرق وممرات التجارة العالمية القريبة من معظم الدول المستهلكة، خاصة اوروبا والصين واليابان.

محددات الدراسة:

تكمن محددات الدراسة في كيفية جمع المعلومات وتصنيفها وتحليلها للربط بين الاسباب (اسباب الظاهرة موضع الدراسة) والنتائج المُراد الوصول اليها.

كما ان هنالك جملة وثائق (تصنف بانها سرية) تتعلق بعملية التخطـــيط الاســـتراتيجي الأمريكي للسيطرة على حقول النفط في منطقة الخليج العربي، سواء كان ذلك بالوسائل السياسية (معاهدات امنية/ تحالفات ثنائية)، أو بوسائل عسكرية كالاحتلال العسكري الأمريكي للعراق.

مصطلحات الدراسة:

الدور Role:

كلمة يراد بها توصيف التاثير المترتب على وظيفة يقوم بها شخص، مؤسسة، دولة، أو عامل معين، وما يترتب عليه من نتائج سلبية كانت أم ايجابية على اطراف لها علاقة به. (براتراند،غي، 2005:203)

ويُعرّف الدور إجرائيا على انه محصلة ما تقوم به الوحدة الدولية من أفعال وسلوكيات في ممارسة نشاطها الخارجي بقصد تحقيق اهداف سياستها الخارجية، وبهذا فان الدور يعبر عما يراه صانع القرار مناسبا للوحدة وللوظائف التي يجب ان تقوم بها في المجال الدولي.

كما ان الدور الذي تؤديه الدولة اقليميا أو دوليا يعتمد على تفاعل مجموعة من المتغيرات المادية والمجتمعية التي تشكل عناصر القدرات القومية، ومنها المتغير الجغرافي، ويتقدمه موقع الدولة الجغرافي الذي يؤثر بدوره في مدى إمكانية الدور الذي يمكن ان تقوم به الوحدة الدولية.

كذلك فان الموارد الاقتصادية والمتغيرات الاجتماعية والمتغير العسكري والتكنولـــوجي كلها عوامل تؤثر في تصاعد أو تراجع الدور المحتمل ان تقوم به الوحدة الدولية فـــي النســـق الدولي. (مقلد، 1987: 185)

النفط Oil:

هو احد اهم مصادر الطاقة في العالم، وكلمة (النفط) مأخوذة من الفارســـية (نافـــت) أو (نافتا)، وتعني (قابل للسيلان)، كما إن كلمة النفط هـــي المـــرادف العربـــي لكلمـــة (البتـــرول petroleum) المشتقة عن مصطلح لاتيني مكون من كلمتين(petra) والتـــي تعنـــي (الصـــخرة) و(oleum) التي تعني (الزيت)، ولهذا يدعى (الزيت الصخري). يوجد النفط أو (الزيـــت الخـــام crude oil) طبيعيا في باطن الارض وهو سائل ثقيل القوام، اسود اللون مائـــل إلـــى البنـــي أو الاخضر الداكن، ذو كثافة ولزوجة عالية، سريع الاشتعال. يتالف النفط من خلـــيط معقـــد مـــن الهايدروكربونات والمركبات العضوية وعناصر اخرى كالاوكسجين والنتروجين والكبريت، كما يحتوي على الميثان والايثان والبروبان والبيوتان.

اختلف العلماء في أصل البترول، فمنهم من يرى انه مادة غير عضوية متمثلة في الكاربون والهيدروجين ومركباته الاصلية، ومنهم من يرى انه مادة عضوية تكونت من بقايا الكائنات الحية التي تحللت عبر ملايين السنين بفعل عوامل الضغط والحرارة في باطن الارض. (ختاوي، 2010: 7)

الاستراتيجية Strategy :

تعبير (الاستراتيجية) مشتق أصلا من الكلمة اليونانية (strato) بمعنى (جيَّشَ)، ومن مشتقات هذه الكلمة (stratego) والتي تعني (فن القيادة).

عرف (كلاوزفيتزClausewitz) الاستراتيجية بانها "نظرية استخدام الاشتباك للوصول إلى هدف الحرب"، اما(ليدل هارت) فقد عرف الاستراتيجية بكونها "طرق استخدام القوة العسكرية لتحقيق الاهداف السياسية"، كما عرف (اندريه بوفر) الاستراتيجية هي "فن استخدام القوة العسكرية للوصول إلى نتائج حددتها السياسة". (فهمي،2011: 17)

فالسياسة هي مجال تحديد الاهداف بحيث تندرج الاستراتيجية في إطارها وتعمل على انجازها، وبناءً على ذلك فان الاستراتيجية هي في جوهرها علاقة بين وسائط واهداف، وهي في احد اهم جوانبها تجسد القدرة على تكييف الموارد والإمكانات المتاحة والعمل على توظيفها، بطريقة تعين على تحقيق الاهداف المرسومة أو نسبة مقبولة منها، فهي ترتبط بالعقيدة السياسية والفلسفة الاقتصادية والاجتماعية التي تحكم المجتمع. بذلك تكون الاستراتيجية تابعة للسياسة ونابعة منها، فالسياسة هي الوسيط الذي ينشا فيه الفعل الاستراتيجي هدفا وتخطيطا ووسيلةً، فلا استراتيجية من دون سياسة تضبط ايقاعها وتقوم مسار حركتها، وتعمل على تنظيم ادائها الهادف والمؤثر.

مما سبق، يمكن تحديد مصطلح الاستراتيجية بانها "علم وفن استخدام الوسائل والقدرات المتاحة، وفي إطار عملية متكاملة يتم اعدادها والتخطيط لها، بهدف خلق هامش من حرية العمل يعين صناع القرار على تحقيق اهداف سياستهم العليا في اوقات السلم والحرب". (فهمي،2011: 27)

الخليج العربي The Arab Gulf:

مصطلح يدل على المنطقة الجغرافية المائية شبه المغلقة والممتدة من شط العرب شمالاً حتى مضيق هرمز وخليج عُمان جنوباً. يحده من الشرق الساحل الايراني ومن الغرب شبه الجزيرة العربية. أما موقع الخليج العربي بالنسبة للوحدات السياسية المجاورة، فهو يؤلف موقعاً موزعاً بين دول المنطقة، ففي الجزء الشمالي منه يقع العراق وايران، وتمتد الاخيرة بما يقابل دول الخليج العربي الاخرى: الكويت، البحرين، قطر، الامارات العربية المتحدة، واقليم ساحل الاحساء السعودي. تبلغ مساحة الخليج العربي 254000 كيلومتراً مربعاً، ويمتد ساحله الغربي لمسافة 1500 كيلومتراً، أما ساحله الشرقي فيمتد لمسافة 1060 كيلومتراً، وطول الخليج العربي يبلغ 3760 كيلومتراً. (ابو العلا، 1999: 12)

الإطار النظري والدراسات السابقة

لا شك ان الحضارة البشرية ارتبطت في القرن العشرين وفي جزء كبير منها ارتباطاً وثيقاً بالنفط، بل هي إذا جاز التعبير صنيعة الذهب الاسود، حيث يعتبر النفط المصدر الأول والأساسي للطاقة، ومع تطور الحياة والحاجة الإنسانية، أصبح النفط بمثابة العمود الفقري لمختلف قطاعات الانتاج في المجتمع الصناعي الحديث، إلى الحد الذي أصبح استهلاك النفط معيارا للتقدم الاقتصادي في اي بلد من بلدان العالم. (yergin,1991: 14)

قدر للنفط ان يلعب دوراً أساسياً وبارزاً في الحرب العالمية الاولى، وشكل عاملا من عوامل انتصار الحلفاء، ولعل مقولة (ونستون تشرشل) الشهيرة في اعقاب الحرب العالمية الاولى تؤكد دور النفط واهميته الاستراتيجية في الحروب، حين قال"ان الحلفاء قد عبروا إلى النصر على بحر من النفط ." (سليمان، 2009: 43)

وقد تضاعفت قيمة النفط في الحروب والصراعات، باندلاع الحرب العالمية الثانية بشكل كبير، بسبب زيادة الاعتماد على القوات الآلية والطائرات المقاتلة والبوارج الحربية والغواصات. وكان من اهم نتائج الحرب العالمية الثانية على الصعيد الدولي ظهور الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، بوصفهما قوتان عسكريتان، وادى امتلاك الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي للسلاح النووي ووسائل نقله إلى ارض الخصم مع زعامة الولايات المتحدة الأمريكية لدول حلف الاطلسي، وزعامة الاتحاد السوفيتي لدول حلف وارشو، إلى تحويل بنية النظام الدولي إلى الطابع الثنائي، وهوما ظل يميز النسق العالمي حتى نهاية عام 1991. (سليم،2008: 504) بالمقابل خرجت كل من اوروبا واليابان منهكة من تلك الحرب، بسبب ما تكبدته من خسائر هائلة مادية وبشرية ومعنوية، ادت إلى تراجع مكانتها الدولية

وصعود الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى، من حيث المصالح والوسائل وخروجها من نطاق نزعتها الانعزالية، التي ميزت سياستها منذ مبدا مونرو عام 1823. (المعموري، الجميلي،2011: 15)

وقد استشرف ذلك (ارنولد توينبي Arnold Toynbee) حينما قال: "ان الحرب العالمية الثانية رسمت للعالم مئة عام من المستقبل على الاقل، اذ انها ادت إلى تغيير كامل في موازين القوى الدولية، حيث بزغ الاتجاه الأمريكي نحو الهيمنة بحكم تركيبة العقل الأمريكي المبنية على نظرية المنفعة والداروينية الاجتماعية". (الياسين، 2004: 260)

سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى توجيه استراتيجيتها نحو السيطرة والاستحواذ على النفط، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، مشروعة كانت أم غير مشروعة. وهنا تكونت سياسة استعمارية جديدة ذات عقيدة وافكار وخطط واساليب حديثة، قادتها الولايات المتحدة الأمريكية بما تملك من إمكانات اقتصادية وعسكرية، حين أعلن صانعوا السياسة الأمريكية لاول مرة عن مبدأ تأمين إمدادات النفط الخليجي، والتعزيز المباشر للقوات الأمريكية في منطقة الخليج العربي، وهو ما طرحه الرئيس الأمريكي (روزفلت) في لقائه مع الملك السعودي (عبد العزيز بن سعود) عام 1945. (كلير، 2002: 69)

تُعد الولايات المتحدة الأمريكية المنتج الأول للنفط في العالم، ومع ارتفاع الطلب على انتاج النفط المحلي، بحكم زيادة استهلاك المجتمع الأمريكي وسعي الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على تفوقها العسكري والاقتصادي. فقد وصل إنتاجها من النفط ومنذ بداية حقبة السبعينيات إلى مرحلة الذروة النفطية (Peak Oil)، وبدات مرحلة التراجع في الانتاج النفطي (Oil Depletion). (هاينبرغ، 2005: 140)

ومنذ بداية السبعينيات من القرن الماضي أخذت قدرة الولايات المتحدة على سد احتياجاتها النفطية من مصادرها المحلية بالتراجع، وأصبحت تستهلك من النفط أكثر مما تنتج، واتسعت الفجوة بين الاستهلاك والانتاج، وبعد ان تأكد للولايات المتحدة الأمريكية ان نضوب نفطها مسالة حتمية، مرتبطة بوقت معين، بدات تسعى لبناء استراتيجية عالمية تستند إلى عولمة الموارد وضمان إمدادات الطاقة، وتقوم على مبدا تحقيق المصالح الاقتصادية والاستراتيجية الأمريكية، فكان لابد لها من السيطرة المباشرة على منابع النفط، لا سيّما المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية والغنية بمواردها الطبيعية، وفي مقدمتها منطقة الخليج العربي، المتميزة بحكم احتياطياتها النفطية الهائلة، التي تقدر بحوالي 65% من الاحتياطي النفطي العالمي.(المعموري، الجميلي،2011: 79)

وقد صرح وزير الطاقة الأمريكي (سبنسر ابراهام Spencer Abraham) وهو أول وزير طاقة في إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في2001/3/9، قائلاً "ستواجه أمريكا أزمة إمداد كبرى بالطاقة في العقدين القادمين، وان الفشل في التصدي لهذا التحدي سيهدد الازدهار الإقتصادي لإمتنا، ويعرض أمننا القومي للخطر". (Spencer,2001)

من هنا أرتبطت منطقة الخليج العربي إرتباطا وثيقا بالمفهوم الشامل للامن القومي الأمريكي، إنطلاقا من إهميتها الاستراتيجية ذات الأبعاد الثلاثية الجيوستراتيجية، الاقتصادية، العسكرية، وقد تبنت الادارات الأمريكية المتعاقبة تصوراتها لمصادر التهديد المحتملة للامن في الخليج العربي، على أساس عدم جواز الفصل بين هذه المصادر ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وتبعا لذلك تم تغيير هذه الرؤية بخصوص الجهة المهددة للامن من فترة إلى اخرى، وبحسب ظروف كل مرحلة والتهديدات التي تواجهها. (العمار،2004: 47)

وعُد إستهداف العراق وإحتلاله عام2003، عنصرا أساسيا في الاستراتيجية الأمريكية، باتجاه إعادة ترتيب اوضاع منطقة الخليج العربي أمنيا وعسكرياً، والتي لن يكتب لها النجاح طالما بقي العراق خارجا عنها رافضا لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها الاستراتيجية في المنطقة.

الدراسات السابقة

الدراسات العربية:

1- دراسة عبد الله، حسين (2000)، بعنوان "مستقبل النفط العربي":

وهي دراسة تحليلية هدفت إلى بيان أهمية النفط ودوره في اقتصاد الدول العربية، وان الارتباط بين النفط والسياسة سوف يستمر، بسبب من تركز الاحتياطات النفطية في عدد محدود من الدول، وخاصة دول الخليج العربي الخمس (السعودية، العراق، الامارات العربية المتحدة، الكويت، ايران)، حيث ان هذه الدول مجتمعة تسيطر على (45%) من حجم تجارة النفط عالميا، أو ما يعادل 18 مليون برميل يومياً.

ويتسائل الكاتب ما اذا كان المستقبل المنظور سوف يفرض على مجموعة صغيرة من الدول المصدر للنفط، ان توسع طاقتها الانتاجية حتى تشبع الاحتياجات المتزايدة للعالم من النفط، وما اذا كان هذا التوسع يخدم مصالح المنتجين، أم انه يخدم بدرجة أكبر مصالح الدول المستهلكة للنفط.

2- دراسة حميد، نهاد فوزي (2001)، بعنوان "الخليج العربي والاستراتيجية الأمريكية" (مجلة "معلومات دولية" الصادرة عن مركز المعلومات القومي في الجمهورية العربية السورية):

ركزت هذه الدراسة على تتبع مراحل تطور الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي، اذ ينطلق الكاتب منذ نشاة الولايات المتحدة الأمريكية وظهورها كقوة استعمارية عالمية في نهاية الحرب العالمية الثانية 1945، حيث بدات تسعى للسيطرة على المناطق الاستراتيجية

في العالم لتحل محل القوتين الاستعماريتين السابقتين (بريطانيا وفرنسا)، ولتدخل في منافسة حميمة مع الاتحاد السوفيتي (سابقا) للسيطرة على العالم.

ويستطرد الكاتب: ان من الطبيعي ان تتطلع الولايات المتحدة الأمريكية إلى منطقة الخليج العربي، وذلك انطلاقا من اهميتها الاستراتيجية، وبعد ان كانت المصالح الأمريكية تتمحور حول استخراج النفط واستثماره، صار للولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية متكاملة وخطوط حمراء تتحكم بالعلاقات الأمريكية–الخليجية.

3– دراسة العناني، خليل (2003)، بعنوان "دور النفط في الازمة العراقية–الأمريكية":

تناولت الدراسة دور النفط في الموقف الأمريكي الراهن تجاه العراق، حيث ترغب واشنطن في السيطرة على هذا الاحتياطي النفطي الهائل المثبت في العراق، خاصة وان العراق في المرتبة السادسة في قائمة مصدري النفط للولايات المتحدة، اذ يمتلك العراق ثاني احتياطي نفطي مؤكد في العالم بعد السعودية، والذي يقدر بنحو 143 مليار برميل من النفط، وان الاحتياطيات غير المؤكدة قد تفوق هذا الرقم بكثير، ذلك لان التنقيب عن البترول في العراق قد توقف منذ عام 1980، مما يعني ان المخزون الحقيقي لنفط العراق هو اعلى بكثير من الرقم المتداول، اضافة إلى جودته العالية وقلة تكاليف انتاجه، كما ان (50%) من الحقول النفطية في العراق لم يجر تقييمها بعد، ومنها منطقة الصحراء الغربية والتي يعتقد انها تحتوي على 100 مليار برميل من الاحتياطي النفطي غير المستثمر، ويخلص الباحث إلى نتيجة حول كل ما يقال عن الدوافع الأمريكية التي تكمن وراء التهديد باحتلال العراق، حيث يظل النفط عاملا محوريا ومحركا أساسيا في هذه الحرب، وهو ما لا يمكن لاي عاقل ان يتجاهله.

4- دراسة سويد، ياسين (2005)، بعنوان "الوجود العسكري الاجنبي في الخليج":

إنطلق الباحث في دراسته من سرد تاريخي عن واقع الوجود العسكري الاجنبي في الخليج، وطبيعة اطماع الدول الرأسمالية العالمية منذ أول اكتشاف للنفط في هذه المنطقة إلى الهيمنة الأمريكية في القرن الواحد والعشرين. ثم يسلط الكاتب الضوء على مراحل تطور العلاقة الأمريكية بدول الخليج وصولا إلى مرحلة السيطرة المطلقة للولايات المتحدة على هذه المنطقة، إلى درجة ان أمريكا امنت بحقها في السيادة على الخليج بلا منازع. وقد اضحى هذا امراً بديهيا لا جدال فيه، خصوصا بعد حرب الخليج الثانية، حيث تتصور ان من حقها إستيفاء ثمن الدم الذي أراقه جنودها بإنقاذ الكويت من الاحتلال العراقي. ويلخص الكاتب أهداف الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي:

- حماية المصالح الاستراتيجية الأمريكية السياسية والاقتصادية والعسكرية.
- حماية أمن الحليف الاستراتيجي لأمريكا في المنطقة (اسرائيل).
- ضمان الاستقرار في منطقة الخليج بغية ضمان إمدادات الطاقة والحصول على أفضل الاستثمارات لشركاتها النفطية العملاقة العاملة في هذه المنطقة.

5- دراسة ختاوي، محمد (2010)، بعنوان "الشركات النفطية المتعددة الجنسيات ودورها في العلاقات الدولية":

وفيها ركز المؤلف على أهمية الاكتشافات النفطية منذ القرن العشرين، مبيناً ان النفط لم يعد مجرد سلعة في التجارة الدولية، بل تجاوز ذلك ليصبح سلعة استراتيجية ذات أولوية كبرى للاقتصاد العالمي. ثم تناول الباحث نشأة وتطور الشركات متعددة الجنسيات، وبين إن تلك الشركات تعد قوة لا يستهان بها في ظل إقتصاد العولمة، وتمارس عملها من خلال شبكة معقدة من جهة الهياكل التنظيمية، كما انها تنخرط في الإنتاج العالمي وفق نظام متكامل يضع تحت

تصرفها ما يوازي ثلث هذا الإنتاج، واعطى أمثلة عن سبع شركات عالمية تعمل في مجال النفط والغاز تدعى (الشقيقات السبع البترولية): Exxon, Shell, BP, Gulf Oil, Texaco, Mobil, Chevron. ويخلص إلى ان الشركات متعددة الجنسيات وادوارها الاقتصادية والسياسية، ترتبط بالنظم السياسية والحكومات والمنظمات متعددة النشاطات، وتؤثر بالتالي على رسم السياسات وصناعة القرار، مستشهدا بالعديد من الاحداث العسكرية والازمات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي بشكل خاص، والتي عزاها للتخطيط بعيد المدى لهذه الشركات للوصول إلى مصادر الثروة البترولية.

6- دراسة توفيق، سعد حقي (2012)، بعنوان "تاثير النفط في السياسة الدولية (مجلة "قضايا سياسية دولية" الصادرة عن فرع الدراسة الدولية-كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد):

بيّن الباحث في دراسته تاثير النفط في السياسة الدولية، حيث يعد النفط من الموارد الحيوية للحفاظ على الأمن القومي لبعض الدول خاصة الرأسمالية، والتي قد يؤدي حرمانها من الإمدادات النفطية إلى استخدام القوة العسكرية، عندما تقع هذه الإمدادات في خطر محدق. ويشير الباحث بهذا الصدد إلى الازمة الحالية بين ايران والغرب حول برنامجها النووي، فحينما أعلن الغرب عن قرب تطبيق عقوبات اقتصادية جديدة على ايران، وذلك بمنع شراء نفطها، هددت ايران بان اي عقوبات تمس نفطها ستؤدي إلى اغلاق مضيق هرمز.

تطرق الباحث إلى مشكلات عدة تواجه السياسة الدولية حيال المتغير النفطي، منها:

- المشكلة التي يواجهها العالم والمتمثلة في زيادة الاعتماد على النفط، كمصدر للطاقة وزيادة الطلب عليه، لاسيّما من الدول المستهلكة والقوى الجديدة مثل الصين والهند.

- عدم قدرة المصادر البديلة للحلول محل النفط، ولاسيّما التراجع مؤخرا في إستخدام الطاقة النووية بعد كارثة فوكوشيما، وعدم كفاءة وقدرة الموارد المتجددة في توفير بديل مناسب عن النفط.

الدراسات الاجنبية:

1- دراســة كليــر (2002)، Michael T. Klare، بعنــوان: " Resource Wars: The New Landscape of Global Conflict" "الحروب على الموارد: الجغرافية الجديدة للنزاعــات العالمية":

وفيها حاول الباحث بيان الدور الذي يلعبه النفط في الاقتصاد العالمي وقدرته على إثارة الصراع بين الدول في القرن الحادي والعشرين وعلى نطاق واسع، إذ يوضح الكاتب بانه لا يمكن لأي مجتمع على درجة عالية من التصنيع، ان يبقى على قيد الحياة في الوقت الحاضر بدون إمدادات أساسية من النفط، ولذلك فان اي تهديد خطير للتوفر المستمر لهذا المورد سوف يسبب أزمة، وفي الحالات القصوى يستدعي استعمال القوة العسكرية، فالصراعات الكبيرة أو الصغيرة على النفط ستشكل سمة هامة للبيئة الأمنية العالمية في العقود القادمة.

ويخلص الباحث إلى ان من بين كل مناطق العالم الكبرى المنتجة للنفط، فإن منطقة الخليج هي الأكثر إحتمالاً لان تشهد صراعا في القرن القادم. فالخليج الذي يمتلك ثلثي مخزونات النفط العالمية سيبقى بالتأكيد بؤرة للمنافسة الشديدة على نطاق العالم، عندما يرتفع الطلب على الطاقة في العقود المقبلة، بالاضافة إلى ذلك فان المنطقة تمزقها التنافسات المتعددة بين القوى والانشقاقات الدينية والنزاعات الاقليمية، الأمر الذي يمكن أن يعرض الإمداد العالمي من النفط للخطر، لذا فان التدخل من قبل القوى الخارجية وخصوصا الولايات المتحدة هو إمكانية دائمة الوجود.

2- دراسة هاينبرغ (2006)، Richard Heinberg، بعنوان: " Powerdown Options and Actions for a Post Carbon World" "غروب الطاقة: الخيارات والمسارات في عالم ما بعد البترول":

ركزت الدراسة على مشكلات نضوب الطاقة في العالم والتردي البيئي والفائض السكاني التي يتعاظم خطرها عليه، ويبين إن ما من عامل لعب دورا في النمو الصاروخي للحضارة منذ القرن التاسع عشر أكبر من الدور الذي لعبه العامل النفطي، ومع وقوف الحضارة الآن على قمة الانتاج العالمي للنفط، يسلط الكاتب الضوء على المسارات المحتملة البغيضة التي قد يضطر المجتمع العالمي إلى اتخاذها مع نضوب مصادر الطاقة، ثم يبين بوضوح إن المستقبل البشري بعد النفط يعتمد على حمل حكوماتنا على إتباع استراتيجية غروب الطاقة.

3- دراسة رتليدج (2006)، Ian Rutledge، بعنوان: " Addicted to Oil: America's Relentless Drive for Energy Security" "العطش إلى النفط: ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي؟":

تتناول الدراسة مدى تاثر المجتمع الأمريكي باستهلاكه النفطي، حيث يتقصى الكاتب في دراسته التحليلية هذه إرتباط الاقتصاد الأمريكي المتأثر بإستهلاك النفط بسياسة الولايات المتحدة وإقتصادها ورفاهية مجتمعها، ويناقش الاعتماد المتفاقم على إستخدام الآليات والسيارة، الأمر الذي جعل المجتمع الأمريكي مجتمعا مموطراً (motorized)، وأدى هذا إلى نشوء اسلوب حياة مرتفعة الاستهلاك للنفط أثر على سياستها الخارجية في العقد الحالي.

ويشرح كيف ان علاقة الولايات المتحدة بالشرق الأوسط قد تطورت عبر سعيها للوصول إلى تأمين مصادر طاقتها. ويبقى ان عطش الولايات المتحدة الأمريكية للنفط وطلبها المستمر له، وبأسعار السوق المتوقعة كان وسيبقى عامل تاثير مهم في سياسة الولايات المتحدة

تجاه العراق، خاصة اذا اخذنا بنظر الاعتبار عدم الاستقرار العام في المناطق الغنية بالثروة النفطية.

كما يحاول الكاتب اثبات ان الحرب على العراق لـــم تكـــن حربـــا لاجـــل الحريـــة أو الديموقراطية أو مؤامرة لسرقة النفط العراقي، بل كانت محاولة لانشاء (محمية نفطية) موثوقـــة في الشرق الأوسط، تتعهد بتأمين طلب المستهلكين الأمريكيين المتصاعد للنفط والاســـتثمارات النفطية لشركات الطاقة الأمريكية، وتضرب طوقاً حول نفوذ المملكة العربية السعودية في سوق النفط، وذلك بإقامة محطة خليجية عظيمة ومنافسة لها في العراق ودول الجوار الخليجية.

4- دراســـة اســـتراتيجية (2008)، بعنـــوان: " China, India and the United States Competition for Energy Resources" "الصين والهند وأمريكا: التنافس علـــى مـــوارد الطاقة"، Publisher: Emirates Center for Strategic Studies and Research، الناشر: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية:

تتناول هذه الدراسة بالتحليل تقييم واقع وآفاق قطاع الطاقة العالمي والنمو المضطرد للاستهلاك الاسيوي للنفط، والذي نشأ من ظاهرة تمثلت في تسارع عجلة النمو الاقتصادي في الصين والهند، بما أنعكس على زيادة استهلاك الطاقة في أكبر بلدين في العالم من حيث السكان، وبوتيرة غير مسبوقة يتوقع لها الاستمرار خلال المستقبل المنظور، حيث حلت الصين محل اليابان في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة، في قائمة أكثر دول العالم إستهلاكا للنفط، وهناك من يتحدث الان عن تشكيل الصين والهند والولايات المتحدة لمثلث الاستهلاك العالمي للطاقة خلال العقود القليلة المقبلة، وتضيف الدراسة: على الرغم من تحول مركز الثقل في الاقتصاد العالمي حول القارة الاسيوية، فان الغالبية العظمى من النفط الخام المستورد سوف يبقى مصدره الخليج العربي، الأمر الذي سيجعل البلدان الاسيوية أكثر ارتباطا بهذه المنطقة ويزيد من التنافس

الدولي على تأمين إمدادات مستقبلية من موارد الطاقة، مما عزز المخاوف من حدوث أزمات مستقبلية.

منهجية الدراسة:

للتثبت من صحة الفرضية التي انطلقت منها الدراسة، وبهدف الوصول إلى نتائج محددة بشانها، فان الدراسة ستعتمد تحقيقا لهذه الغاية على استخدام:

1- **منهج التحليل النظمي:** بإعتبار ان النفط يمثل واحدا من أهم المدخلات في صنع القرار السياسي الأمريكي، ومخرجاته هي السياسة الأمريكية على ارض الواقع.

2- **المنهج التاريخي:** بهدف تتبع مراحل تطور الاهتمام الأمريكي بالمنطقة العربية، وخصوصا منطقة الخليج العربي النفطية، وعبر الفترات الزمنية المختلفة، وطبيعة السياسات التي أتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية حيال هذه المنطقة.

3- **منهج اتخاذ القرار:** بإعتبار إن اختيار البدائل التي تحدد طبيعة السياسات، هي من اختصاص الوحدة القرارية أو النخبة القيادية في الولايات المتحدة الأمريكية.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تسعى الدراسة إلى تحليل منهج التفكير الاستراتيجي الأمريكي وما يتبناه من وسائط لضمان الإمدادات النفطية، التي أصبحت تشكل نسبة (قلقة ومحرجة) بالمقارنة ما بين احتياجات الولايات المتحدة الأمريكية للنفط، وقدرتها على تأمينه من مصادر خارجية، يأتي في مقدمتها منطقة الخليج العربي.

الفصل الثاني

مكانة النفط في الادراك الاستراتيجي الأمريكي

يعد النفط أهم الاهداف الحيوية في الاستراتيجية الأمريكية للهيمنة على العالم، فـــالنفط والسياسه الأمريكية صنوان لايفترقان، فهو بمثابة القلب النابض لجسدها، وفقا لاهم المرتكزات الأساسية لتوجهات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، والتي تهدف إلى السيطرة على مصادر الطاقة في المناطق الغنية بها، ومن ثم إحكام السيطرة على الدول المستوردة وخاصـــة تلك التي يمكنها منافسة الولايات المتحدة الأمريكية على مكانتها العالمية، نظـــراً لتعـــاظم دور الاقتصاد في النظام الدولي ليتحوّل النفط من ظاهرة اقتصادية مجرّدة إلى ظاهرة سياسية تندمج في مفهوم الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية.(نعمة، 1990: 445)

إن تنامي القوة الصناعية الأمريكية وازدهار التجارة الخارجية، خلق إهتماما متزايدا لدى النخب السياسية والصناعية والاستثمارية، لرسم استراتيجية أمريكية قادرة على ضمان مصالحها الحيوية، حيث شكّل النفط جزءاً محورياً من التفكير الاستراتيجي الأمريكي، الذي يسعى إلى بناء وهندسة نظام نفطي عالمي، يعبر عن مقتضيات استراتيجية شاملة، لإعادة تشـــكيل الخريطـــة الجيو–سياسية النفطية في العالم. (فهمي، 2009: 80)

لقد تضمن الفصل الثاني ثلاثة مباحث رئيسية: الأول تناول أهمية النفط كمصدر رئيسي للطاقة. والمبحث الثاني يتعلق بأهمية النفط ودوره في القطاع الصناعي حيث تجلّى ذلك من خلال تنوع مشتقاته واستخداماته المتعددة. وخُصص المبحث الثالث لبيان أهمية النفط في القطاع الاقتصادي والاستثماري للدول المتقدمة والنامية، في ظل القلق من "ذروة الطلب" العالمي المتنامية على النفط.

المبحث الاول

أهمية النفط كمصدر رئيسي للطاقة

ترجع الأهمية المتزايدة للنفط في اسواق الطاقة العالمية إلى تحويل النفط من سلعة تجارية عالمية ضرورية للطاقة والتطور التكنولوجي إلى سلعة استراتيجية لها اهميتها في الحرب والسلم على حدٍ سواء. لقد احتل موضوع تنويع مصادر الطاقة اولوية في سياسة الطاقة في الدول الصناعية منذ عقود، واعتبرته بعض الدول مطلب ضروري لتحقيق أمن إمداداتها من الطاقة، وأمنها القومي ايضاً، وبالتالي فان هذا التنويع مبني على إعتبارات اقتصادية وسياسية في ان واحد، وقد تجلى ذلك بوضوح في توجهات الدول الصناعية إلى تشجيع وتطوير استخدام بدائل النفط (الفحم، والطاقة النووية، والغازالطبيعي، الرمال النفطية والزيت الصخري، طاقة الكتلة الحيوية، ولاحقا الطاقات المتجددة)، منذ سبعينيات القرن الماضي. وقد ركزت سياسات الطاقة في معظم دول العالم على تشجيع تطوير تقنيات استخدام الطاقة البديلة، غير ان إمكانية الحصول على بدائل تحل محل النفط الخام ومشتقاته البترولية ومنتجاته البتروكيمياوية يعد عاملا مؤثرا في عالمية النفط، بإعتباره من اهم مصادر الطاقة في السوق الدولية. (الزيتوني،2011: 36)

وفقاً لذلك فان الطاقة البديلة تخضع لعدة قيود للإحلال محل النفط، منها:

اولا- القيد المتعلق بكلفة الانتاج: إن تكنولوجيا تطوير الموارد البديلة تعمل، عندما يصل سعر النفط الخام إلى مستوى يصبح فيه كافياً لتغطية كلفة تطوير المصدر البديل للنفط الخام، حيث تقتضي هذه التكنولوجيا بان هناك سقف لمستوى إرتفاع سعر النفط وهو أعلى سعر يصل اليه النفط، يطلق عليه سعر"الاختناق" بحيث يصبح الطلب على النفط الخام صفراً. ونظراً للاثار

السلبية التي يمكن أن تضرّ بالإقتصاد العالمي عند وصول سعر النفط إلى هذا المستوى، فإن المنظمات والمؤسسات الدولية سعت في هذا المجال للتدخل ومنع حدوث ذلك الارتفاع في الأسعار.(كاظم،2007: 86)

تختلف كلفة إنتاج بدائل النفط من مورد إلى اخر، وعلى صعيد الكفاءة فان 39% فقط من إنتاج الموارد يتم تحويله إلى طاقة صالحة للاستخدام، بينما يضيع هدراً قرابة61% منها في سياق عملية التحويل هذه، وعلى نحو مماثل، فإن ما يتم تحويله إلى مصادر طاقة يمكن الاستفادة منها بنسبة لاتزيدعن 13% مقارنةً بإنتاج الطاقة من السوائل النفطية التي تصل إلى أكثر من 80%. (الخطيب، 2010: 52)

ثانياً–القيد المتعلق بالنمط التكنولوجي: يعدهذا النمط قيداً على إحلال بدائل النفط الخام، حيث تشكل الالآت والمعدات التي تعمل بذلك المنتوج النفطي معوقاً بوجه الإحلال بمنتوج اخر، والبدائل التي يعول عليها للإحلال هي مصادر الطاقة غير القابلة للتجدد مثل الفحم والغاز الطبيعي والطاقة النووية وحجر السجيل وغيرها إضافة إلى مصادر الطاقة القابلة للتجدد مثل الطاقة الشمسية والريح والهيدروجين وحرارة الارض الجوفية. (موسى،2004 :74)

لا تشكل الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، والطاقة الحرارية الارضية، والوقود الحيوي، وغيرها باستثناء الطاقة المائية) سوى3.6%من اجمالي الطاقة الاولية في سوق الطاقة العالمية اعتبارا من2010، وتعزى هذه الحصة إلى المردود الاقتصادي الاقل مرتبة لمصادر الطاقة المتجددة مقارنة بمصادر الوقود الإحفوري، وإلى عدم ملائمة الإمدادات الطاقوية (الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح) بالرغم من إن طاقتها متاحة بشكل مجاني فهي طاقة مشتتة ومتقطعة ما يجعل الحصول عليها أمراً باهظ التكلفة. ويثير الاستثمار في مجال الطاقة

المتجددة تحديات عديدة بما في ذلك، طبيعة تكلفتها العالية، والاعباء الاقتصادية الناتجة والملقاة على كاهل القطاع والمستهلكين، والحاجة المتزايدة إلى بنى تحتية وأنظمة أنتاجيـــة وتخزينيـــة هائلة. وبحسب اراء المختصين إن هذه المصادر لو كانت ذات جدوى إقتصادية كما يشاع لكان القطاع الصناعي تبناها منذ وقت طويل. (كوياما، 2013: 37)

وفي عام 2010 بدأ إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية نفط غير التقليدي من (الزيت الصخري، والرمال النفطية) بكميات كبيرة لأول مرة، فقد تجاوز المليون برميل يومياً. ويصل إنتاج النفط غير التقليدي حالياً إلى 1.55 مليون برميل يومياً، ويتوقع له ان يرتفع إلى 3 مليون برميل يومياً بحلول عام 2020، و3.75 مليون برميل يومياً بحلول عام 2030، وفي عام 2010 شكل النفط غير التقليدي نسبة 2% من الطلب العالمي على النفط، و3% هي النسبة المتوقع الوصول اليها بحلول عام 2030. (سلامة، 2012: 146)

إن إنتاج النفط من الموارد البديلة يواجه عدة تحديات منها، إن كلفة إنتاج الزيت الصخري وإنتاج النفط من الرمال النفطية تعتبر كلفة غير اقتصادية على الاطلاق مقارنةً بكلفة انتاج البرميل الواحد من النفط العربي، حيث إن كلفة إنتاج الزيت الصخري تتراوح من(65–80) دولار للبرميل الواحد، وان كلفة إنتاج النفط من الرمال النفطية تتراوح بين (40–50) دولار للبرميل الواحد، أما إنتاج البرميل الواحد من النفط العربي فتتراوح بين(2–8) دولار للبرميل الواحد، والتحدي الأخر هو النفايات الناتجة من إستخراج النفط من هذه المصادر حيث يفوق حجمها حجم النفط المستخرج، هذا بالاضافة إلى مخلفاتها المدمرة للبيئة، وبسبب أرتفاع تكلفة أنتاج النفط الصخري، وبجانب مايتمتع به نفط الخليج العربي من كثافة لاتتوفر في النفط المنتج من المصادر غير التقليدية فإن خبراء الطاقة يؤكدون عدم قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على التخلي عن النفط العربي. (سلامة، 2012: 147)

يطلق تعبير الوقود الحيوي (Biofuels)، على الوقود المستخلص من بعض النباتات التي تحتوي على السكر أو النشا كالذرة أو قصب السكر. أما الوقودالمنتج الأهم هو الوقود السائل أو الايثانول (Ethanol)، ويستخدم كوقود في وسائط النقل، على الرغم من ان نسبة مساهمته تقدر باقل من 3%. ولقد تعرض الوقود الحيوي للهجوم من قبل العديد من الجهات التي تلقي عليه اللوم بإرتفاع أسعار الغذاء عالميا، ويتبين ذلك من خلال مؤتمر منظمة الاغذية العالمية (الفاو) في أيار 2008، وتشير البحوث والتقارير التي طرحت في المؤتمر، كيف إن إنتاج هذا النوع من الوقود ينافس على مصادر المياه التي هي شحيحة بطبيعتها، وينافس على الاراضي الزراعية المنتجة للحبوب والبذور الزيتية المستخدمة للغذاء، كما ويعتبر هذا النوع من الطاقة غير تجاري، حيث تقدر تكلفة انتاج الايثانول ب(85 دولار للبرميل الواحد) ويستعمل على نطاق محلي فقط. (منظمة الأغذية والزراعة العالمية :FAO)

لقد تم الترويج للطاقة النووية على انها مصدر مهم في تنويع مصادر الطاقة، وبشكل رئيسي في دول منظمة التعاون والتنمية وروسيا والصين كمصدر لتوليد الطاقة الكهربائية وعلى نطاق واسع وبشكل يتسم بالكفاءة والاستقرار، فقد شهد مؤخرا الاعتماد على الطاقة النووية بعض التراجع بسبب العديد من الحوادث التي ادت إلى التخوف من الطاقة النووية، منها حادثة المفاعل النووي (ثري مايل ايلاند) في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1979 ، ومن ثم حادثة (تشرنوبل) في عام 1986، والازمة التي شهدتها محطة (فوكوشيما) في اليابان في آذار عام 2011، بسبب زلزال وامواج تسونامي، ما دفع الكثير من دول العالم ومنها السويد والمانيا وهي أكبر اقتصاد في اوربا إلى نبذ الطاقة النووية بحلول عام 2022، وزيادة الاعتماد مرة اخرى على النفط في هيكل الطاقة المستخدمة، وبحسب وكالة الطاقة الدولية IEA,World Energy Outlook,2010 فمن المتوقع ان تشكل الطاقة النووية6.2%من اجمالي إمدادات الطاقة في

العالم بحلول عام 2035، اي مايعادل 11 مليون برميل يومياً من النفط فقط. (IEA, World Energy Outlook, 2010)

يتبين من ذلك إن هناك العديد من المحددات التي تقلص الاعتماد على المفاعلات النووية منها المشاكل البيئية وخطرها على السلامة العامة، كالاشعاع النووي والتلوث الجوي، وتلوث مصادر المياه بما فيها الجوفية، ومسألة الفضلات النووية وكيفية التخلص منها، هذا بالاضافة إلى الكلفة الباهضة لإنشاء المفاعل النووي التي لاتقل عن 600 مليار دولار، كما وان عمره الصناعي لايتجاوز 50عام، إضافة إلى ان التوسع في الصناعة النووية يزيد الاخطار التي تهدد السلام والأمن العالمي من خلال إنتشار الأسلحة النووية الفتاكة. (غوري،2012 :123)

لقد اثبتت الابحاث والتجارب التي قامت بها العديد من الشركات النفطية ومنها Chevron، Exxon، Unocal، عن قصور بدائل الطاقة في الحلول محل النفط، وتعود اسباب ذلك إلى ان بعض مصادر الطاقة البديلة غير اقتصادي بسبب التكاليف المالية الباهضة مقارنة بالنفط حيث انها أكثر منه كلفة واغلى سعرا، ولا سيما في قطاع الوقود الصناعي، وان استخلاص الوقود السائل للسيارات من مصادر مثل (الفحم أو الرمل النفطي)، احد الاساليب التي تنتج ملوثات تزيد بعشرات الاضعاف عن الملوثات التي ينتجها الوقود النفطي السائل. (هاينبرغ، 2005: 177)

كما ان النفط المنتج يكون بنوعية واطئة ورديئة، وعلى الرغم من الاهتمام الكبير الذي يركز على مشروعات تطويرمصادر متجددة للطاقة، فان هناك من العوامل اللوجستية والاقتصادية والكلفة التنافسية، إلى جانب الصعوبات التقنية والبيئية، مايمكن ان يحد من تاثير هذه البدائل خلال العقود المقبلة، وعلى الرغم من الاستثمارات الكبيرة في المصادر المتجددة من الطاقة كالطاقة الشمسية، وطاقة الرياح وطاقة المد والجزر وطاقة الحرارة الارضية وغيرها من

اشكال الطاقة والتي لايمكن ان تقوض دور النفط أو حتى منافسته على الاقل في المستقبل المنظور، فمن المتوقع ان يبقى الوقود الاحفوري (النفط والغاز)، المصدر المهيمن للطاقة على النطاق العالمي حتى عام 2050 وما بعده. (لطيف، 2008: 120)

لذا يبقى النفط افضل مصادر الطاقة حالياً، ولايمكن الاستغناء عنه في المستقبل القريب، وان التحول من النفط إلى تلك المصادر ليس بالامر الهين كما يتراءى للبعض، بل يحتاج إلى تغيير جذري في نمط الحياة ككل، ومن هنا جاء قول وزير البترول السعودي السابق محمد زكي اليماني "انه لن يكون هناك بديل للنفط لفترة طويلة قادمة"، وسيبقى النفط أكثر شعبية من الفحم والطاقة النووية أو الشمسية لانه انظف من الفحم واقل كلفة وخطرا من الطاقة النووية. (اليماني، 1987: 4)

يتميز النفط بخصائص وصفات لا تجتمع في غيره من مصادر الطاقة البديلة، منها:

1- مرونة النفط وسهولة إكتشافه وإستخراجه وطرق نقله وتخزينه، حيث إن ميزة النقل والتخزين تجعل من النفط وقوداً مرنا سهل الاستعمال في المبادلات التجارية أو الظروف الاستثنائية، ينقل النفط براً بشبكة من الانابيب تربط مناطق الإنتاج بمناطق الاستهلاك، ويعتبر نقل النفط بحراً من أرخص طرق نقل مواد الطاقة التي يتم تسويقها إلى مختلف القارات، حيث يتم بواسطة ناقلات عملاقة تتسع حمولتها لملايين البراميل، بالإضافة إلى سهولة تخزين النفط في خزانات أومستودعات لحين إستخدامه في الوقت والمكان المناسبين، هذه الميزة تفتقر اليها أغلب مصادر الطاقة البديلة. (برجاس، 2000: 64)

2- محتوى النفط الحراري مقارنةً بمصادر الطاقة الاخرى، بإستثناء الطاقة النووية والكهرباء، إن أحتواء النفط على أكبر طاقة حرارية مقارنةً بالمحروقات الاخرى، أكسبه قيمته

الاستراتيجية بكونه مصدراً رئيسيا لوقود الاساطيل الحربية والقوة العسكرية الجوية والبرية. وفقاً لتقرير إدارة معلومات الطاقة فإن غالون من البنزين يولد عند إحتراقه 125.70 مليون وحدة حرارية في حين إن سعر الغالون لا يتجاوز 1.5 دولارا أمريكيا. أما بالنسبة للقيمة الحرارية الكامنة، في النفط مقارنة بالفحم فإنها تبلغ ثلاثة اضعاف القيمة الحرارية لأفضل أنواع الفحم وتقدر بعشرة الاف وحدة حرارية لكل كيلوغرام من النفط. (حربي، 1974: 6)

3- إنخفاض نسبة التلوث في النفط، فمصادر الطاقة الرئيسية التي يستخدمها العالم في الوقت الحاضر هي طاقة الوقود التقليدية كالنفط والفحم والغاز بالاضافة إلى الوقود النووي. وعند حرق هذه الانواع من الوقود لتوليد الطاقة في المصانع والمحطات ووسائل النقل، ينتج من عملية الاحتراق غازات عدة ملوثة للبيئة مثل غاز ثاني اوكسيد الكاربون وثاني اوكسيد الكبريت وبعض أكاسيد النتروجين، هذا ويعتبر الغاز اقل انواع الوقود اثراً على البيئة، ويمتاز النفط عن الفحم بانه أقل خطراً على الإنسان والبيئة. (برجاس، 2000: 66)

يعتبر النفط مصدر الوقود الأكثر تعدداً للإستعمال يكتشف حتى الان، فعلى الرغم من المنافسة القوية من الغاز الطبيعي والطاقة النووية، فقد حافظ على تفوقه إلى حد كبير، لانه مصدر الطاقة الوحيد "الارخص ثمنا" الذي يمكن استعماله بلا حدود في التدفئة والوقود الصناعي وكوسيلة لتوليد الطاقة الكهربائية، حيث الحاجة إلى التدفئة يشكل عاملا رئيسيا في مناطق شمال أمريكا الشمالية واوروبا واسيا، التي تعاني من اجتياح البرد في اغلب فصول السنة إضافة إلى التغيرات الحادة في المناخ، وهذا ما يحرك الطلب على النفط في الاقتصاد العالمي، اذ يبلغ الاستخدام المدني للطاقة حالياً في الولايات المتحدة 21%من اجمالي استهلاك الطاقة الكلي، يستخدم 19% لتسخين الماء و4% لتكييف الهواء و51% للتدفئة. (ختاوي،2010: 70)

لقد زاد الطلب العالمي على النفط، ليس بسبب عدم كفاءة المصادر البديلة فقط للحلول محله، إنما لتنامي الحاجة اليه، إذ تتسم سوق النفط العالمية الراهنة، بوصولها إلى ذروة انتاج النفط التقليدي، بالاضافة إلى المكانة المتقدمة للنفط كمصدر للطاقة بالمقارنة مع مصادر الطاقة البديلة، واتساع الفجوة بين العرض والطلب، وإنخفاض وتيرة الاكتشافات النفطية الجديدة، ومحدودية القدرة الإنتاجية النفطية. انظر(الملحق، جدول رقم1: 179)

تؤدي الطاقة دورا محوريا في نمو الاقتصاد العالمي، وتدل الدراسات الإستشرافية لموارد الطاقة وتطوراتها في المستقبل سواء تلك التي تعدها المؤسسات الدولية التي منها (منظمة الاوبك OPEC، وكالة الطاقة الدولية International Energy Agency – IEA، هيئة معلومات الطاقة الأمريكية US Energy Information Agency-EIA ...وغيرها) أو الخبراء النفطيون الدوليون على استمرار الطلب العالمي على الطاقة حتى عام 2030، وان الوقود الاحفوري (النفط، الغاز الطبيعي، الفحم) سوف يبقى مصدرا رئيسيا للطاقة في المستقبل المنظور ولعقود عدة قادمة وستبقى مصادر الطاقة الاحفورية المساهم الأكبر في سلة إمدادات الطاقة العالمية بنسبة تزيد عن 85% من اجمالي إمدادات الطاقة العالمية .(OAPEC: الملتقى العشرين لأساسيات صناعة النفط والغاز الطبيعي 22–26 اذار2009، الكويت)

حيث يعتبر الطلب العالمي على النفط والمنتجات النفطية المكررة، طلبا مشتقا من الطلب العالمي على الطاقة، والواقع ان هناك علاقة طردية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو الطلب العالمي على النفط، وهو مايعرف اصطلاحا "Income Elasticity of Oil Demand" وتشير توقعات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية "EIA" لعام2010، ان يرتفع الطلب العالمي على النفط من 91.4 مليون برميل يومياً عام 2010 إلى 120 مليون برميل يومياً بحلول عام 2030. وتشكل سوق أمريكا الشمالية والسوق الاوربية، واسواق آسيا ومنطقة

الهادي أكبر اسواق الطاقة في العالم وهي تستهلك حوالي 77% من النفط، ولا تمتلك سوى 10% من احتياطاته، الامر الذي يتطلب من دول الاوبك ان ترفع انتاجها من30 مليون برميل يومياً إلى 50 مليون برميل يومياً على أقل تقدير للفترة اعلاه، ويتزايد بصورة خاصة الاعتماد على واردات الطاقة من دول المنظومة الاقليمية الخليجية، التي اخذت تبرز بوصفها عنصرا مهما في تأمين طاقة انتاجية متزايدة تتناسب مع ارتفاع معدلات الطلب العالمي للطاقة. (سلامة، 134:2012)

فضلا عن التغيير الحاصل في مراكز الاستهلاك الرئيسية، والتي ستشهد تغيرا كبيرا من الدول الصناعية المتقدمة، التي احتلت هذا الموقع خلال المائة عام الماضية إلى الدول الناشئة. يمكن تحديد خارطة الطلب العالمي على النفط على الشكل التالي. (المهنا،2009: 210) انظر (الملحق، جدول رقم 2: 180)

1- الدول الصناعية: تضم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والتي وصل الطلب على البترول لديها إلى القمة، أي حوالي 87%من إجمالي الزيادة في الطلب العالمي على النفط خلال الفترة 1990-1995 وبدأ في الانحدار التدريجي بسبب إقتصادياتها التي وصلت لدرجة النضج، وضعف فرص النمو الاقتصادي، وسهولة التعرض للازمات الاقتصادية والمالية، بالإضافة إلى ضعف النمو السكاني، وتراجع الطلب فيها إلى حوالي 62%خلال الفترة من 1995-2000، ومنذُ بداية الالفية الثالثة بدأ الطلب على البترول في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الانخفاض للفترة من 2000-2010 بشكل تدريجي حيث وصل إلى42% من اجمالي الطلب العالمي على النفط. (BP,Statistical Report,June 2010)

وتشير إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى زيادة طلب الولايات المتحدة الأمريكية على النفط المستورد، لسد فجوة العجز بين الاستهلاك والانتاج، بسبب تراجع انتاج النفط في الولايات المتحدة الأمريكية منذ اوائل عام 1985–2008 بواقع 4 مليون برميل. وتوفر الأوبك حالياً 40% من حاجة الولايات المتحدة الأمريكية من النفط، كندا 15%، ونيجيريا 8.5% هذا بالاضافة إلى المكسيك اللتي تزود الولايات المتحدة الأمريكية بما تحتاجه من النفط نسبة إلى القرب الجغرافي وبالرغم من الجهود الأمريكية الرامية إلى تنويع مزيج الطاقة المستخدم، فمن المتوقع ان ترتفع نسبة اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على النفط المستورد. (سكينر، 2013 :167)

وبهذا الصدد يقول وليام رامزي، المدير التنفيذي في وكالة الطاقة الدولية "ان الاقتصاد العالمي مازال يعتمد على النفط سواء اردنا ذلك أم لم نرده، وان اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على واردات النفط سيظل مستمرا، وان جزءا كبيرا من زيادة الاستهلاك سيتم سدُها عن طريق استيراد نفط الخليج ".(جريدة الشرق الأوسط، 2006/2/4)

يبقى النفط المصدر الأول على قائمة الاستهلاك في اليابان، ويشكل البترول 52% من إمدادات الطاقة فيها، تعتبر اليابان أكثر الدول الاسيوية اعتمادا على نفط الشرق الأوسط، اذ ان 92% من مجمل وارداتها التي تبلغ 5 مليون برميل يومياً تاتي من الخليج العربي. (فهمي، 2011: 116)

2- الدول الناشئة: أو الاقتصادات الصاعدة (Emerging Economies)، كالصين والهند والبرازيل، ودول رابطة امم جنوب شرق آسيا (ASEAN)، وهي دول تتميز بنمو اقتصادي جيد، حتى في ظل الازمة الاقتصادية العالمية الحالية، وتتسم بتسارع إقتصادي مضطرد، ورخاء وتقدم اجتماعي، ونمو في عدد السكان.هذه الدول من المتوقع ان يستمر

نموها الاقتصادي خلال العقود القادمة، فإنطلاقة التصنيع برزت طلائعها منذ مطلع الالفية الثالثة لدول آسيا النامية. (فرانسن، 2012: 80)

تقود الصين ودول جنوب آسيا النامية حالياً قاطرة نمو الطلب العالمي على النفط خلال الفترة من 2010–2030، وبحسب تقرير افاق الطاقة العالمية الصادر عن وكالة الطاقة الدولية عام 2010 فان الصين وحدها قد تستحوذ خلال السنوات الخمس والعشرين المقبلة على نسبة 40% من النمو في الطلب العالمي على الطاقة وأكثر من 50% من النمو في الطلب العالمي على النفط، فقد تضاعف استهلاك الصين للنفط خلال هذه الفترة إلى أكثر من 15 مليون برميل يومياً، وهذا النمو يرتبط بالاستخدام الصناعي ووقود النقل على حد سواء. (IEA,World Energy Outlook, 2010) (فرانسن، 2012: 81)

ولاشباع حاجتها المتنامية للطاقة، يبدو ان منطقة الخليج العربي أصبحت موضع اهتمام مركز لصانعي القرار السياسي الصيني، حيث تعتبر الصين أكبر مستورد للنفط السعودي حالياً، وثاني أكبر مستورد للنفط الايراني، وفي العراق تشترك (الشركة الصينية الوطنية للنفطCNPC) مع (شركة بريتش بتروليومBP) لتنفيذ عقد نفطي لتطوير حقل الرميلة العراقي الذي تقدر احتياطياته المثبتة بنحو 17 مليار برميل، وهو أكبرعقد تبرمه الحكومة العراقية لحد الان، كما أتجهت بنشاطاتها الاستكشافية والتطويرية إلى كازخستان واذربيجان وروسيا والسودان وغرب افريقيا وأمريكا اللاتينية. (سلامة، 2012: 144)

ومع بداية العقد الثاني من القرن الحالي تعزز هذا الطلب وإن كان بنسب مختلفة من الدول الناشئة الاخرى كالهند، البرازيل، روسيا وأندونيسيا وغيرها، ومن المحتمل ان يصل إجمالي الطلب في الإقتصاديات الناشئة في عام 2020 إلى حوالي 51.6 مليون برميل يومياً، أو ما نسبته 36% من إجمالي الطلب العالمي على النفط، بعد ان كان اقل من10% في عام 1990.

كما تشير التوقعات إلى ان طلب الهند على النفط سيزيد بأكثر من الضعف من 3 مليون برميل يومياً خلال 2009 إلى 7.5 مليون برميل يومياً خلال عام 2035 . (حلبي، 2009 : 107)

حيث تواصل هذه الدول نموها الاقتصادي القوي، ما ادى إلى معادلة نصف التراجع تقريباً في الطلب على النفط من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خاصة خلال الازمة العالمية في 2008، ونظرا لضالة موارد الطاقة فيها، فان آسيا تعتمد اعتمادا كبيرا في الحصول على إمداداتها من النفط والغاز الطبيعي على منطقة الشرق الأوسط، ومن المعروف ان 60%من صادرات منطقة الخليج النفطية تتجه إلى آسيا –الباسفيك، فيما تستورد البلدان الاسيوية 36%من احتياجاتها النفطية من منطقة الخليج العربي. (السويدي2012 :26)

وفي سياق المساعي الرامية إلى تحقيق امن الطاقة على الصعيد العالمي، فانه من المعروف ان اتجاهات الطلب على الطاقة، ومن ثم إمداداتها تتاثر صعودا وهبوطا بمجموعة من العوامل منها:

1- **النمو السكاني:** حيث يعتبر عدد السكان من العوامل الرئيسية التي تؤثر في الطلب على النفط بصورة مباشرة واخرى غير مباشرة، حيث يتمثل التاثير المباشر للزيادة في عدد السكان إلى ارتفاع الطلب على الطاقة باستعمالاتها المختلفة مثل النقل والتبريد والتدفئة والانارة، بينما يتمثل التاثير غير المباشر في زيادة الطلب على السلع والخدمات التي يتطلب انتاجها زيادة الطلب على الطاقة. حيث من المتوقع ان يرتفع عدد سكان العالم إلى حوالي 8.332 مليار نسمة عام 2030، وتسعة مليارات عام 2050 وبمعدل يتراوح 1%سنويا.وسوف تاتي معظم الزيادة من الدول النامية التي تساهم بحوالي 95%من اجمالي الزيادة المتوقعة. (UN, Economic&Social Department Database)

2- **النمو الاقتصادي العالمي:** يعتبر النمو الاقتصادي القوة الدافعة الرئيسية لاستهلاك النفط، لقد كان النمو في الطلب العالمي على النفط مدفوعا بالنمو المتصاعد في معدلات اداء الاقتصاد العالمي، الذي سجلت معدلات نموه زيادة مرتفعة خلال الفترة من عام 1990- 2010 بلغت أعلى مستوى لها عام 2006، عندما سجل الاقتصاد العالمي نموا بمعدل 5.2%، بينما سجل النمو في الطلب العالمي على النفط أعلى معدلاته عام 2004 بزيادة ما نسبته 3.7 %، ثم تحول الاقتصاد العالمي من النمو إلى الركود عام 2008 عندما ظهرت بوادر الأزمة الاقتصادية العالمية التي أدت إلى تراجع الطلب العالمي على النفط حيث تراجع عام 2009 بحوالي 1.6%، ثم مالبث ان تعافى بحلول عام 2010 بعودة النمو للاقتصاد العالمي حيث يتراوح هذا النمو ب2.1% لبلدان منطقة اليورو، و4% في الاقتصاد الأمريكي، و10% للصين و4.8% في الهند والبلدان الاسيوية.هذا الارتباط بين النمو الاقتصادي وتوفر الطاقة الرخيصة عبر القرن المنصرم، هي المشكلة التي سيواجهها الاقتصاد العالمي، وخصوصا اقتصاد الدول الأكثر استهلاكا للنفط. (IMF,World Economic outlook Database,april 2011)

3- **النمو في قطاع المواصلات:** ان الأهمية النسبية للطلب العالمي على النفط مقارنة بمصـــادر الطاقة الاخرى، تكمن في كونه المصدر الأساسي في الوقت الحاضر وفي المستقبل المنظور لقطاع مهم وحيوي ألا وهو قطاع النقل والمواصلات، حيث يرتبط الطلب على النفط إرتباطا وثيقا بالنمو في قطاع المواصلات إذ يستحوذعلى حوالي 60% من إجمالي الطلب العـــالمي على النفط، ويعتمد هذا القطاع إعتماداً كاملاً على المنتجات النفطية بنسبة 96%من إجمالي إستهلاك قطاع النقل والمواصلات العالمي من الطاقة عام2010، ليعكس وبشكل وثيق النمو الاقتصادي العالمي. (الزيتوني،20:2011)

يساهم الإعتماد المتزايد على النفط المستورد وخاصة من منطقة الشرق الأوسط في الضعف الإستراتيجي للاقتصاد الأمريكي، ويعود ذلك الإعتماد إلى الاستهلاك المتزايد للوقود بسبب تفاعل التكنولوجيا الحديثة والسيارات الضخمة التي يعشقها الأمريكيون وطرق تنظيم المدن والطرق والبنى التحتية للمدن الأمريكية فهناك أكثرمن 250 مليون سيارة وحافلة نقل تستهلك أكثر من 78%من الحاجات النفطية، ويقدر استهلاك الولايات المتحدة الأمريكية من النفط حوالي40% في هذا القطاع وحده، وتعاني الولايات المتحدة الأمريكية ترهلا مزمنا في هذا القطاع بالذات. (سلامة، 46:2012) من المتوقع ان تاتي3/4الزيادة من الطلب العالمي وعلى النفط من قطاع النقل بسبب النمو في اسطول السيارات والذي سيرتفع من650 مليون في عام 2005 إلى نحو 1.4مليار مركبة بحلول عام2030. (World Motor Vehicle Data,2010)

وصلت نسبة النفط في الوقت الحاضر من طاقة النقل المستهلكة يومياً في العالم إلى 95% وذلك باشكاله المختلفة: الغازولين، ووقود الديزل، ووقود المحركات النفاثة، فقد أثبتت منتجات النفط فعاليتها الكبيرة كوقود فعال للنقل والمواصلات حيث ترتفع فيها كثافة الطاقة التي تولدها وتسهل مناولتها ونقلها ، اضافة إلى مواصفاتها السهلة نسبيا. كما ان التحول إلى انواع الوقود البديلة يتطلب انواعا جديدة من السيارات والاستثمارات في بنى تحتية جديدة ، وهذا يضعف قدرتها على المنافسة نظرا للانتشار الواسع للمركبات، والبنية التحتية التي تعتمد على المشتقات النفطية. (عبد الجليل، 2013 :263)

4- **أسعار النفط:** تشكل التاثيرات المحتملة للأسعار المستقبلية على مستقبل الطلب العالمي على النفط، مصدراً رئيسياً لحالات الضبابية وعدم اليقين في التوقعات ، فلقد تبين ان أسعار النفط قد فكت إرتباطها بالمحددات الأساسية لأسواق النفط، لقد شهدت أسعار النفط نمواً متسارعاً

منذ عام 2000، وتتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكيـــة (EIA, Outlook 2010) ، ان تتراوح أسعار النفط المقومة بأسعار عام 2008 خلال عام 2015 مـــابين 95-145 دولار للبرميل الواحد، أما منظمة الاوبك (OPEC, Outlook 2010) فتتوقع ان الأسعار الاسمية سوف تتحرك ضمن نطاق 75-85 دولار للبرميل للفترة نفسها، بالمقابل رفعت وكالة الطاقة الدولية IEA,Outlook,2010، سقف توقعاتها إلى 107.7 دولار للبرميل للأسعار الاسمية خلال عام 2015 . (الزيتوني، 2011: 138)

لقد شهدت الاسواق العالمية، خلال شهر تشرين الأول 2014، تراجعا ملحوظا في سعر النفط الخام ويتزامن هذا التراجع مع حالة فقدان الأمن وعـــدم الإســـتقرار وزيـــادة التـــوترات والمخاطر الجيوسياسية، خاصة دول النظام الإقليمي الخليجي، الأمر الذي يثيـــر العديـــد مـــن التساؤلات، حيث يعدهذا أمراً مخالفاً عما إعتادت عليه أسواق النفط، إذ ان التوترات السياســـية، وتفجر أعمال العنف في أي منطقة من العالم غالباً ما تدفع بأسعار النفط إلى الارتفـــاع، وفـــي عرض تحليلي لمؤسسة (ستراتفورد) البحثية الصادرفي تشرين الثاني2014 بعنوان (التبعـــات الجيوسياسية لانخفاض أسعار النفط)، يرصد التقرير أرقاما ومؤشرات حول إنخفاض مستويات أسعار النفط منذ حزيران 2014 حيث انخفض سعر خام برنت من 115 دولار، ليصل إلى71 دولار للبرميل، عقب إعلان منظمة الدول المصدرة للنفط "اوبك" قرارها بابقاء حجـــم انتاجهـــا النفطي البالغ 30مليون برميل يومياً دون تغير، واشار التقرير إلى ان هناك اسباب موضـــوعية وليست سياسية وراء هبوط أسعار النفط، وهي بطئ النمو الاقتصادي في الصين واوربا، وطفرة انتاج النفط الصخري بالولايات المتحدة الأمريكية، وتحسن سعر صـــرف الـــدولار.(مؤسســـة ستراتفورد،2014)

من المعلوم إن ثلث إنتاج العالم من النفط ياتي من الشرق الأوسط، كما إن طاقة الانتاج الاحتياطي كلها موجودة في المنطقة وخاصة منطقة الخليج العربي، وهذا دليل على الأهمية الاستراتيجية الدائمة للمنطقة بالنسبة لإسواق الطاقة العالمية. (السويدي،2012 : 11)

يبلغ الانتاج العالمي للنفط بحسب التقرير السنوي للاوبك في نهاية عام2013، حوالي 72.842مليون برميل يومياً، وإن حصة دول الاوبك تتمثل ب 31.603 مليون برميل يومياً، اي مايعادل 43.4% من الإنتاج العالمي للنفط، أما دول الOECD فيقدر إنتاجها بحدود 14.453مليون برميل يومياً، ويبلغ انتاج دول الFSU وهي دول الاتحاد السوفيتي السابق بحدود 12.623مليون برميل يومياً. (OPEC, Annual statistical,2014) انظر(الملحق، جدول رقم 3: 181)

وبحسب تقرير وكالة الطاقة الدوليةIEA لعام2010 الذي يشير إلى التراجع البطيء في انتاج النفط خارج اوبك، من 85% في عام 2000 ليصل إلى40% فقط بحلول عام 2030. (ليونارد، 67:2013)، فان هذا التراجع يضمن موقع الصدارة لدول الاوبك كمنتج رئيسي في الاعوام القادمة، وسيتطلب الامر مضاعفة انتاج النفط العراقي وزيادة كبيرة في انتاج النفط السعودي ربما تصل إلى 15 مليون برميل يومياً. (فرانسن،2012 : 86)

بالمقابل فان دول الاوبك، تتحمل مسؤولية المنتج المكمل(Residual Producer) للنفط، بحيث تقوم بسد الفجوة بين ما يتحقق من الانتاج خارجها والاحتياجات العالمية المتزايدة من النفط، وبالأسعار التي تتلائم مع مصالح الدول الصناعية الغربية، وبحسب هذا الدور، فان الاوبك تقوم بخفض انتاجها بمعدلات كبيرة كلما ارتفع سعر النفط وتقلص الطلب، أو زيادة الانتاج كلما انخفض السعر وارتفع الطلب، وهو ما يجعل اداء اوبك مناقضا لقانون العرض والطلب. (عبد الله،2011 : 62)

اما روسيا الإتحادية، فقد أصبحت المنتج الجديد المرجح للنفط، وتسبب ارتفاع حجم الانتاج المتأتي في معظمه من غرب سبيريا (12 مليون برميل يومياً)، في تقويض جهود الاوبك في المحافظة على مكاسب الأسعار، حيث بلغ حجم الاحتياطي التقليدي للنفط في الاتحاد السوفيتي السابق 157 مليار برميل، مقابل 119 مليار برميل نفط في روسيا الاتحادية حالياً، ومن المتوقع ان يصل حجم الانتاج من النفط التقليدي من 10–13 مليون برميل يومياً حتى عام 2030. (ليونارد،68:2013)

تستورد الولايات المتحدة الأمريكية النفط من كندا بموجب إتفاقية التجارة الحرة "FTA" عام 1989 التي ضمنت بنودها أمن الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الطاقة، ثم أُدرجت بنودها نفسها في إتفاقية التجارة الحرة لشمال اميريكا" NAFTA" في عام 1992، يبلغ حجم انتاج كندا من النفط 2.7 مليون برميل يومياً، وحجم تصديرها 1.8مليون برميل يومياً، وحجم استهلاكها 1.9 مليون برميل يومياً في عام 2001، بحيث ان إجمالي ما تحتاجه من إمدادات فاق إنتاجها من النفط في ذلك العام بمقدار مليون برميل يومياً . (رتليدج، 2006 : 134)

وفي تقرير لوكالة الطاقة الدولية (Short term Energy Outlook) لشهر يناير 2013 ان انتاج النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2012 يقدرب6.4 مليون برميل يومياً ،وارتفع انتاجها إلى 7.9 مليون برميل يومياً في عام 2014 اي اعلى مستوى له منذ عام 1988 ،وتعزى هذه الزيادة إلى استخدام التكنولوجيا المتقدمة لانتاج النفط الخفيف الحبيس في حقول باكن Bakken ، وايجل فورد Eagle Ford . (EIA,Short term Energy Outlook, 2013 January

المبحث الثاني

أهمية النفط في القطاع الصناعي

منذ بدايات القرن التاسع عشر وطيلة عقود متتالية تميز الاقتصاد الأمريكي والرأسمالي بظاهرة تنامي قطاع الصناعات الانتاجية، وكذلك تنامي دور المؤسسات الاستثمارية والبنوك التجارية والمصرفية هذه التحولات الكبرى في هيكلية البنية الاقتصادية بشقيها التجاري والصناعي، خلقت اهتماما متزايدا لدى النخب السياسية والصناعية والاستثمارية برسم استراتيجية أمريكية يكون بمقدورها ضمان المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، وشكلت الدوافع الرئيسية وراء سياسات التوسع والهيمنة المتعاقبة التي مازالت تشكل جزءا أساسيا من السياسة الخارجية الأمريكية، رافق ذلك ظهور الاحتكارات الكبرى أو مايعرف ب"الترستات Trusts" المتمثلة بالشركات العملاقة، التي فرضت نفسها في مختلف القطاعات الصناعية والاقتصادية في البلاد، وعلى مؤسسات العمل السياسي ومراكز صنع القرار السياسي أيضاً، وبعد ان عززت هذه الشركات من اوضاعها الداخلية، اخذت تسعى لتخطي الحدود الأمريكية وتبحث عن موطئ قدم لها خارج حدودها الاقليمية. (فهمي، 2009: 81-82)

يعتبر القطاع الصناعي ثاني أكبر القطاعات المستهلكة للنفط بعد قطاع النقل والمواصلات، ويقدر اجمالي الطلب العالمي على النفط من القطاع الصناعي بنهاية عام 2011 بنحو 5.22 مليون برميل يومياً. ويتوقع ان يزيد الطلب في هذا القطاع بحلول عام 2030 إلى 3 مليون برميل يومياً اي بنسبة 15% من اجمالي الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي على النفط في هذه الفترة. (الزيتوني، 2011: 65)

وكما سبقت الاشارة اليه، تعتبر الطاقة النفطية حتى الان أوفر وأسهل وأفضل انواع الطاقة المستعملة، فالدول الصناعية المتقدمة تحتاج إلى النفط لانه يشكل قاعدة نموها الاقتصادي وتفوقها الصناعي والتكنولوجي بشكل مباشر، في الوقت الذي تحتاج اليه الدول النامية من اجل التنمية واللحاق بركب الحضارة المعاصرة، ويتوقع ان تزداد حاجة هذه الدول إلى النفط في المستقبل لان اقطارها هي الأكثر تعرضا للزيادة السكانية، ولإنها لا تملك مصادر الطاقة البديلة من جهة ثانية، لذا إرتبطت حاجاتها النفطية بعُرى وثيقة في صياغة سياساتها الخارجية، هذه السياسات التي اتسمت عبر مراحل التاريخ الطويل بالصراع المستمر من أجل الوصول أو السيطرة على منابع النفط خارج حدودها الدولية. فالمعروف إن الدول الصناعية، وبالتحديد الولايات المتحدة الأمريكية واوروبا الغربية واليابان والاتحاد السوفيتي سابقا، هي أكثر الدول إستهلاكا للطاقة وخاصة النفط، بحيث يقدر إستهلاكها معاً بثلاثة ارباع ما يستهلكه العالم أجمع، فهذه الدول مستمرة في إنشاء المصانع الضخمة لإنتاج السيارات والحافلات والقطارات والاليات، وإنشاء الورش لصناعة السفن والطائرات للسفر ونقل البضائع، وتعبيد ملايين الاميال من الطرق بالاسفلت، وهي أكثر القطاعات الصناعية التي تتاثر سلبا بانخفاض الانتاج العالمي من النفط الرخيص. (برجاس، 2000: 107)

وتتبين أهمية النفط في الحياة المدنية وقطاع الصناعات التجارية والزراعية، من اجمالي الطلب العالمي على النفط والتي تقدر بحوالي 11% في هذه المجالات. (الزيتوني، 2011: 67) فبناء المدن الضخمة والكبيرة كانت هي الاخرى نتيجية عصر النفط، ودورة حياة المدن واستمرارها تعتمدان على انتاج كميات ضخمة من الطعام والغذاء، لقد ازدادت القدرة الانتاجية لدول العالم للغذاء خلال القرن العشرين ثلاث أضعاف لتتماشى مع الزيادة السكانية بفضل الزراعة الصناعية الحديثة واستخدام المكننة كالالات الزراعية والجرارات، والمبيدات الحشرية

والعشبية المنتجة من النفط. أضافة إلى انظمة الصحة العالمية الدولية والوطنية، والبحوث الطبية وتصنيع وتوزيع المضادات الحيوية والادوية التي تستخرج من المواد الكيمياوية التي هي ذاتها مستخرجة من النفط، ومواد التعقيم، وعمليات تكرير المياه، ومياه الصرف الصحي. (ختاوي، 2010: 69، 70).

يعتبر النفط عنصرا رئيسيا في العديد من فروع الصناعات التحويلية الكيمياوية والبتروكيمياوية التي استمدت اسمها منه، والتي أصبحت منتجاتها بحكم التقدم التكنولوجي تستخدم في مقومات الحياة العامة كافة لرخص مواردها الخام "النفط والغاز" وتنوع منتجاتها، ورخص اثمانها، وشيوع استعمالها. وتعتبر الدول الصناعية المصدر الأكبر للطلب على النفط في هذا القطاع حيث تمثل حاجاتها بنسبة 60% من اجمالي الطلب العالمي في هذا القطاع. (الزيتوني، 2011: 65)

ينفرد النفط الخام عن باقي انواع الطاقة البديلة بانه قابل للتحويل إلى العديد من المشتقات النفطية ذات الاستعمالات المتعددة، اذ ان النفط الخام لا يستهلك مباشرة بل يدخل بعد استخراجه إلى مصافي التكرير، حيث ينتج منه مجموعة من الغازات تليها مجموعة من السوائل التي تستخدم في الاحتراق (كالبنزين، الديزل، الكيروسين، زيوت التشحيم، زيت الوقود، والنافتا) وتعتبر النافتا الأساس البترولي للصناعات البتروكيمياوية مثل (البولي فينل كلورايد،البولي اثيلين، البروبين والراتنجات)، التي تعد مصدرا لتصنيع الالاف من المنتجات والسلع الصناعية والتجارية كالالياف الصناعية والكابلات الكهربائية والادوية والاسمدة والبروتين الغذائي والمطاط الاصطناعي والبلاستيك، التعبئة والتغليف، والصناعات النسيجية، والعديد من السلع التي غطت حاجة العالم بعد قصور الصناعات التقليدية عن الوفاء باحتياجات السوق لهذه السلع الضرورية، حيث يدخل النفط في انتاج أكثر من 300 الف منتج صناعي

بشكل تام أو جزئي، وفي انتاج السلع المدنية منها أو العسكرية، على السواء. (بن سونغ ودواين وانغ، 2013: 183)

وتعتبر الصناعات التحويلية ركيزة من ركائز المجتمع الحديث، وهي مسؤولة عن ايجاد السلع التي تتطلبها اساليب الحياة الحديثة، كما انها قوة اقتصادية لا غنى عنها، وبحسب معهد البترول الأمريكي فان 7% من كل النفط المستهلك من قبل الولايات المتحدة –اي ما يعادل 450 مليون برميل في السنة– يستخدم في الصناعات التحويلية. (كلير، 2002: 46)

يمثل قطاع الصناعات البتروكيمياوية حوالي 37% من اجمالي طلب القطاع الصناعي من النفط خلال عام 2011، وتعتبر الدول الصناعية المصدر الأكبر للطلب على النفط، حيث تمثل هذه المجموعة ما يناهز 60% من اجمالي الطلب العالمي للنفط لهذا القطاع، بينما تمثل الدول النامية المصدر الرئيسي للنمو المتوقع في الطلب على النفط من هذا القطاع للفترة من 2011 –2030. فمن المتوقع ان يرتفع الطلب على النفط في الدول النامية بحوالي4.8 مليون برميل يومياً ليساهم بحوالي 81%من اجمالي الزيادة المتوقعة في هذا القطاع والبالغة 6 مليون برميل للفترة ذاتها. (الزيتوني، 2011: 65)

ان اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية مرتبط بشكل كلي بالنفط، حتى انها تحتل المرتبة الاولى في الصناعات النفطية العالمية، وفي حال نقصانه أو فقدانه، لاي سبب من الاسباب قبل ايجاد الطاقة البديلة، سيؤدي إلى اقفال المصانع وتوقف الانتاج، وخلق ازمات خطيرة تزعزع الاقتصاد العالمي. ويؤكد خبير الطاقة " ادوارد موريس"لقد اثبت النفط انه أكثر مصادر الطاقة أهمية ويقع في قلب الاقتصاد الصناعي المعاصر". (كلير، 2011: 27)

لقد ارتبطت مصالح صناعة النفط في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل وثيق بتوسع شركات قطاع النقل وخاصة شركات صناعة السيارات الأمريكية مثل شركة جنرال موتورز،

فورد، وكرايسلر التي تحولت إلى قوة اقتصادية وسياسية ضاغطة علـــى الادارات الأمريكيـــة المتعاقبة تدفع إلى انتهاج المزيد من السياسات الخارجية لإخضاع بقية العـــالم المنـــتج للـــنفط، والسيطرة عليه لضمان إستمرار مستوى معيشتهم التي لايمكنهم ان يتخلوا عنها، وهو مـــاعبر عنه (جورج بوش الاب) المشارك في قمة الارض (بريو) عام 1992 "ان الطريقة الأمريكية في الحياة غير خاضعة للنقاش"، فقد باتت ديناميكية الاقتصاد الرأسمالي الأمريكي تعتمد إلى حد بعيد على نجاح قطاع صناعة السيارات، الذي أصبح عماد الاقتصاد الأمريكي وفـــي القلـــب منـــه. (رتليدج، 2006: 32).

ووفقاً لذلك بات إستهلاك النفط معيار التقدم الاقتصادي والصناعي فالعلاقة الارتباطيـــة للمجتمع العصري حيال إمدادات الطاقة لاسيما النفط قد أصبحت وثيقة جدا، فالتعامل اليومي مع البنى التحتية للمعلومات في المجتمعات الصناعية يعتمد بشكل مباشر علـــى شـــبكة التوصـــيل الكهربائي، ومع تزايد التعداد السكاني قد تزايد الطلب على الكهربـــاء، ومـــع تنـــاقص الطاقـــة الصافية(النفط، الفحم، اليورانيوم، الغاز الطبيعي) المتوفرة للمجتمعـــات الصـــناعية، ستصـــبح المصادر المكرسة للشبكة الكهربائية وخاصة "النفط" مكلفة جدا في ظـــل الاســـتهلاك المتزايـــد للطاقة الكهربائية. (ختاوي، 2010: 72)، يعتبر قطاع الكهرباء اقل إعتمادا على النفط حيث لم يتجاوز الطلب العالمي عليه 6.5 مليون برميل يومياً خلال عام 2011، ما يشكل نسبة 6% من اجمالي الطلب العالمي على النفط خلال الفترة من 2011–2030. (الزيتوني، 2011: 68)

من المعروف إن الدول الصناعية هي أكثر دول العالم إستهلاكا واقلها إنتاجـــا للـــنفط كدول الشمال وذلك على عكس الدول النامية، حيث يوجد النفط أساسا في الجنوب، وخاصة في دول الخليج العربي. تمتلك دول النظام الاقليمي الخليجي النفط بغزارة بينما الشمال الصـــناعي يستهلكه بشكل متنامي، فهناك خمسة دول في هذا النظام وهي: (المملكـــة العربيـــة الســـعودية،

العراق، الامارات العربية، الكويت، ايران) تمتلك حوالي 68% من الاحتياطي النفطي العالمي، بالمقابل هناك 15 دولة من الدول الصناعية تستهلك في مابينها حوالي 50 مليون برميل من النفط يومياً اي بمعدل 70%من مجموع الاستهلاك النفطي العالمي.(عبد الله, 2011: 88)

نخلُص مما تقدم إذا كان الإستغناء عن النفط في المستقبل كمصدر للطاقة المحركة وإستبداله بنوع اخر من الطاقة أمر ممكن في بعض المجالات، الإ انه من الصعب الاستغناء عنه كمادة اولية تستخدم لإنتاج المركبات الكيمياوية والكثير من المنتجات الصناعية التي لها خصائص المواد الطبيعية لا بل تتفوق عليها في بعض الاحيان وتحل محلها في الاستخدام وهذا ما يعرف "بصناعة البتروكيمائيات"، التي أصبحت اليوم مقياسا ومؤشرا لحضارة الدول وتقدم الشعوب، فان إستخدام النفط ومشتقاته في الصناعة البتروكيمائية والتكنولوجيا الحديثة لا حد له، فالمصانع والمعامل والسيارات والطائرات والاقمار الصناعية والمعدات العسكرية وغيرها تتحول إلى الات لانفع لها بدون الطاقة، لذلك يعد مجموع استهلاك الطاقة من المؤشرات المهمة التي تكشف درجة التقدم الحضاري، ومن ثم أصبحت ملكية مصادر الطاقة تعني امتلاك القوة في مجال التنافس للهيمنة على العالم.

المبحث الثالث

أهمية النفط في القطاع الاقتصادي – الاستثماري

ليس ثمة مبالغة في القول ان تاريخ الاطماع الاستعمارية هي اولا ذات دوافع اقتصادية قبل ان تكون سياسية، لان الاوربين قبل وبعد الثورة الصناعية انتشروا في جميع أصقاع العالم بحثاً عن الثروات والمعادن لخدمة مصالحهم، وقد مهد اكتشاف النفط في منطقة الخليج العربي لان تصبح هذه المنطقة جزءاً مهما وأساسيا في التنافس الاستعماري منذ بدايات القرن العشرين. (عيسى، 2008: 40-39)

شهد النظام الاقتصادي العالمي منذ بداية التسعينات من القرن الماضي تحولاً قائما على أسُس رأسمالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، مركزه الدول الصناعية وهامشه الدول النامية المستهلكة والمصدرة للمواد الاولية، حيث غدت الشركات الدولية عابرة الجنسيات بمقتضاه، أهم فاعل اقتصادي دولي في الاستثمار والتجارة ونقل التكنولوجيا، بل وحتى في صياغة قرارات ستراتيجية يتداخل فيها البعد الاقتصادي الخاص بالتجارة والاستثمار، والبعد السياسي الخاص بمداخل التنمية، بل وبالجغرافية السياسية لتوزيع الاستثمارات، إن انتقال مركز الثقل الاقتصادي العالمي من الوطني إلى العالمي ومن الدولة إلى الشركات والمؤسسات والتكتلات الاقتصادية والتي توصف ب (العولمة الاقتصادية) يمثل جوهر الاستراتيجية الأمريكية. (فهمي،2009: 134)

فقد نجحت شركات النفط العالمية، التي تعتبر أضخم كارتل للاقتصاد الرأسمالي العالمي بفضل النفوذ العسكري والسياسي للدول التي تنتمي اليها، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا في السيطرة واحتكار الثروات الوطنية لهذه الدول وغيرها من دول العالم، حيث كانت بريطانيا الدولة الاستعمارية الاولى حتى الحرب العالمية الثانية، ثم جاءت بعدها الولايات المتحدة الأمريكية لتتربع على راس هرم القوى الدولية وتحتل المرتبة الاولى في مجال

التدخل باعتبارها قوة رأسمالية عالمية متعدية للاقاليم والحدود، في مجال الاستثمارات الخارجية بما تمتلكه من قوة مؤسسية، ومهدت لسيطرة الشركات النفطية الأمريكية على المراحل المختلفة لصناعة النفط من التنقيب، والاكتشافات وعمليات الانتاج والتسوق والتكرير والنقل واستغلال النفط على المستوى الدولي، وتاتي شركات النفط الأمريكية على راس قائمة شركات الكارتل النفطي أو مايسمى بالشقيقات السبع (The Seven Sisters) وما تلعبه من دور في خدمة اقتصاديات الدول التي تنتمي اليها خاصة الولايات المتحدة الأمريكية. (ثابت،2008 :16)

تبرز أهمية النفط العربي، بإعتباره مجالاً واسعاً للاستثمارات الاجنبية، واهم سلعة تجارية في الاسوق العالمية، حيث يشكل النفط نسبة عالية من الأرباح الضخمة التي تجنيها الشركات النفطية الأمريكية المتعددة الجنسية المتأتية من إستغلال المصادر النفطية العربية والتي تصب في صالح الاقتصاد الأمريكي، فمن المعروف إن الشركات الأمريكية تسيطر على حوالي 60% من إنتاج النفط العربي، وهي تجني من جراء عملياتها هذه أرباحا طائلة، اضافة إلى تجارة المعدات والتكنلوجيا المتعلقة بصناعة النفط من الصادرات الأمريكية والتي تحتاجها هذه الشركات في مجال عملها وتساهم مساهمة كبيرة في رفد ميزان المدفوعات الأمريكي، لذا تعتبر شركات النفط الأمريكية الأقوى من بين الشركات متعددة الجنسية وأكبرها نفوذاً. (لطيف،2008 :107)

وعموما، تعُد الشركات متعددة الجنسية قوة في الاقتصاد المعولم وتمارس عملها من خلال شبكة معقدة من الهياكل التنظيمية وتنخرط في عمليات الإنتاج الدولي وفق نظام عالمي متكامل يضع تحت إدارتها ما يفوق ثلث (1/3) الإنتاج العالمي، وقد سيطرت هذه الشركات الضخمة منذ تأسيسها على السوق النفطية فيما يخص الإنتاج في مجمل مناطق العالم، والإستغلال والإستثمار للاحتياطيات النفطية، وتكرير النفط والصناعات البتروكيمياوية والتسويق، متضامنة مع بعضها وفق استراتيجية محكمة ودقيقة بحيث سميت بالشقيقات السبع أو

الشركات الكبار (The Majors) وان اربعة من هذه الشركات هي أمريكية وهي شركة (اكسون موبيل-**MOBILEXXONK**)، شركة (تكساكو**TEXACO**) ، شركة (شوفرون **CHEVRON**)، شركة (غولف**GULF**)، شركة (ستاندرد اويل اوف نيوجرسي **ESSO**)، شركة (بريتش بتروليم **BRITISH PETROLEUM**)، شركة (رويال دانش شل **ROYAL DUTCH SHELL**)، ثم اضيفت الشقيقة الثامنة وهي شركة (توتال الفرنسية**TOTAL**). (ختاوي،2010: 109)

وبحسب تقرير المجلس الأمريكي للعلاقات الخارجية الصادر في ابريل 2001 "بات واجبا وجوبا مطلقا الا تعيق العوامل السياسية تطوير حقول نفط جديدة في الخليج العربي، وعليه يتعين على وزارة الخارجية، ومجلس الأمن القومي، ووزارة الطاقة، ووزارة التجارة القيام معا بوضع خطة استراتيجية لتشجيع إعادة فتح الدول المهمة في خليج الشرق الأوسط امام الاستثمار الاجنبي، اذ يتعين على شركات النفط في الاقتصاد الرأسمالي التحرك باستمرار للاستحواذ على احتياطيات نفطية جديدة لتحل محل تلك التي استنزفت بالاستخراج والبيع مدفوعة بالضرورة الاقليمية. (Morse and Jaff, 2001: 71)

تتمتع هذه الشركات العملاقة بقدرات وإمكانيات لا مثيل لها قد تفوق إمكانية الدول المنتجة للنفط فهي تمتلك (80%) من الانتاج النفطي العالمي خارج الولايات المتحدة الأمريكية، وتسيطر على أكثر من(70%) من صناعة التكرير العالمية، كذلك تمتلك أكثر من (50%) من ناقلات النفط. (ختاوي،2010 : 233)

وثمة توقعات بزيادة مبالغ الاستثمارات التي تضخها هذه الشركات وحكوماتها في ميداني التنقيب والتطوير والاستثمار وزيادة الطاقة الانتاجية، إلى 16 ترليون دولار أمريكي خلال الفترة من 2003–2030 اي بمعدل 568 مليار دولار أمريكي سنويا والتي قد تزداد بمعدل سنوي لتصل إلى 2.2 ترليون دولار حتى عام 2030، إن مبالغ الاستثمارات لكل

منطقة تعتمد على حجم الانتاج المتوقع، ومعدل تراجع إنتاج الآبار النفطية، ووفقا لذلك فان حجم الاستثمارات في دول منظمة الأوبك لن يشكل سوى 18%من القيمة الكلية للاستثمارات، وذلك بسبب تدني تكاليف الإنتاج في هذه المنطقة. (بيرول ،2006: 75)

والجدير بالذكر، إن القوة الاقتصادية والاستراتيجية لهذه الشركات العظمى لاتنحصر في إستعمال سلاح التكنولوجيا النفطية والسيطرة عليها فحسب، بل تتعدى تلك القوة لتصبح أداة ضغط سياسية تستخدمها بالتوازي مع حكوماتها والهيئات والمنظمات الدولية لتنفيذ قرارات مناسبة لها ولمصالحها بحق دولة أو أكثر رأت إنها حادت عن برنامجها الاقتصادي والتنموي أُحادي الجانب. (رتليدج،2006: 25)

اما بالنسبة للاستثمارات في مجال النفط، فتعد من بين أبرز المصالح الاقتصادية التي تسعى السياسة الأمريكية في المنطقة العربية والعراق على تحقيقها وحمايتها بالنظر لدورها الكبير في نمو الاقتصاد الأمريكي وتطوره، خاصة اذا علمنا إن هذه الاستثمارات تغطي 50% من الأرباح التي تدخل للولايات المتحدة الأمريكية سنوياً. (عبد الفتاح، الزويني ،2012: 43)

اذ تتركز معظم هذه الاستثمارات في القطاع الاستخراجي وبالذات في مجال التنقيب عن النفط واستخراجه والصناعات النفطية والبتروكيمياوية وتشكل هذه حوالي 80%من إجمالي الاستثمارات الأمريكية في المنطقة العربية، أما الباقي تتجه إلى قطاع الصناعات الميكانيكية والمنتجات والصناعات الكهربائية وقطاع الخدمات، هذه الاستثمارات الأمريكية لاتأتي بدافع الربح فحسب، بل بدوافع سياسية واجتماعية، وهو ما يزيد من قوة ارتباط دول المنطقة العربية بالاقتصاد الرأسمالي الغربي. (سليم ،1996: 133)

ولا تقتصر الفوائد التي تجنيها الولايات المتحدة الأمريكية، عن طريق الأرباح التي تحققها الشركات النفطية، كجهة استثمارية في ميدان الصناعات النفطية، وانما أيضاً هناك ما يمكن وصفه بالإستثمار غير المباشر عن طريق سياسة (البترودولار)، حيث يعد الإرتباط بين

النفط والدولار من المسلمات في الإقتصاد العالمي، وقد ساعدت الأرباح المتحققة من سياسة البترودولار الولايات المتحدة الأمريكية على التعاطي مع حالات العجز التجارية الكبرى التي أصابت إقتصادها، ان دولرة اسواق النفط تعد من أهم المحركات الأساسية في الاداء الإقتصادي الأمريكي، إذ إن غالبية الدول المستوردة للنفط تحتاج إلى الدولار لتسديد قيمة مشترياتها من الطاقة، كما ان مصدري النفط بالمقابل يحتفظون باحتياطياتهم النقدية بالدولار، ثم يقومون بإستثمارها في الإقتصاد الأمريكي، إذ تتمتع بلدان الخليج العربي بفوائض كبيرة من رأس المال، بفضل إرتفاع أسعار النفط والغاز، فهي دول مصدرة "**للنفط و راس المال**" المتحقق من مصادر العائدات النفطية "البترودولار"، حيث وجدت الدول المصدرة للنفط نفسها امام إرتفاع أسعار النفط في سبعينات القرن الماضي انها تكسب البلايين من العوائد النفطية التي لاتستطيع إستثمارها محليا، لذا فقد استثمرت هذه الاموال في حسابات في بنوك نيويورك وواشنطن، وجدت البنوك نفسها في مشكلة اذ لم تجد ما يكفي من المتعاملين في الدول الغربية يرغبون في استدانة هذه المبالغ الضخمة من الدولارات.(حميد، 2007 :170)

جاء اقتراح وزير الخارجية الأمريكي هنري كسينجر Henry Kissinger" في أيار عام 1973 باتباع سياسة البترو دولارDollar Recicling"، وفي 1974/6/8 وقع وزير الخارجية هنري كيسنجر اتفاقية يتم بموجبها تأسيس اللجنة الأمريكية – السعودية المشتركة للتعاون، ووقعت وزارة الخزانة الأمريكية مع مؤسسة النقد السعودية(SAMA) اتفاقية يتم بموجبها استثمار الحصة الأكبر من عائدات النفط السعودي والأرباح غير المتوقعة الناتجة عن الزيادة في أسعار النفط في تمويل العجز الأمريكي ونتيجة ذلك تم تدوير 60%من عائدات النفط السعودي الى بنوك الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. (زلوم،2003: 96)

أنتجت هذه السياسة مشكلة ديون العالم الثالث في الثمانينات من القرن الماضي وبها دورت مئات الملايين من هذه الدولارات كقروض لدول العالم الثالث وعادت بأرباح هائلة للبنوك الأمريكية والبريطانية، التي مازالت تمتص اقتصاديات بعض أفقر دول العالم الثالث

نتيجة العجز عن تسديد تراكم الديون والفوائد المترتبة عليها، وكثيرا ما تستخدم هذه الديون كأداة ضغط سياسي واقتصادي لابتزاز هذه الدول وبحسب تقرير للمعهد الدولي للتمويل وهو رابطة عالمية للمؤسسات المالية، أكد ان فوائض النفط المالية لدى دول الخليج بنهاية عام 2006 تتراوح نحو 542 مليار دولار كان نصيب الاستثمارات منها في الولايات المتحدة الأمريكية 300 مليار دولاراي مايزيد على النصف. (كشك،2012: 83)

وتجدر الاشارة إلى إن الصادرات العربية في معظمها من النفط الخام، على عكس صادرات المكسيك والبحر الكاريبي التي تتألف من منتجات النفط، مماجعل النفط العربي الأرخص ثمنا والأكثر فائدة بالنسبة للدول الصناعية الكبرى وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية واوربا واليابان، إذ تعتبر المجموعة الصناعية الغربية (OECD) الشريك التجاري الرئيسي للدول المصدرة للنفط وخاصة دول منطقة الخليج العربي، التي تمتلك الحصة العظمى من الاحتياطيات النفطية العالمية، حيث تسعى الشركات النفطية العملاقة إلى كسب عوائد مالية ضخمة عبر قطاعي التكرير والتسويق للمنتجات والمشتقات النفطية إلى الاسواق العالمية، بذلك تتمكن هذه الشركات من الحصول على منافذ توصلها إلى الاحتياطي النفطي الضخم، وفي الوقت ذاته تزيد من استثماراتها واحتكاراتها في قطاع صناعة الطاقة العالمية. (زانويان،2006: 341)

مما تقدم تتبين أهمية النفط العربي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والمصالح الأساسية التي تربطها بهذا المورد. ان السعي وراء النفط هو الجذر الحقيقي لكل السياسات الخارجية الأمريكية من الاسكا إلى افريقيا مرورا بالخليج العربي واوراسيا وبحر قزوين، فالولايات المتحدة الأمريكية لاتكتفي بالسعي إلى تأمين احتياجاتها من النفط فحسب، بل تنشط أيضاً لاستخدامه كسلاح للحفاظ على زعامتها العالمية، خاصة في وجه دول كبرى اخرى كالصين واليابان واوربا، حينها لا يعود النفط سلعة اقتصادية، اذ يصبح بامتياز سلعة حرب.

الفصل الثالث

دوافع الاستراتيجية الأمريكية للسيطرة على نفط الخليج العربي

سعت القوى العظمى منذ أمد بعيد إلى ملاحقة مصالحها الاستراتيجية وممارسة نفوذها في منطقة الشرق الأوسط، والخليج العربي بشكل خاص، منذ اكتشاف النفط في هذه المنطقة في بداية القرن العشرين، لتغدو إحدى أهم المناطق الحيوية في الاستراتيجيات الدولية وخصوصا للولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم أضحت محوراً للتنافس الدولي ومسرحاً لتصارع القوى العالمية، علماً إن هذا الاهتمام قد إزداد بدءاً من مرحلة الحرب الباردة، حيث كانت منطقة الخليج العربي منطلقاً لاستراتيجية إحتواء الاتحاد السوفيتي، ومنع انتشاره في هذه المنطقة الحيوية، سيما إن هذه المنطقة عدت من مناطق نفوذ الدول الرأسمالية الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.

وبعد إنتهاء الحرب الباردة، بقيت المنطقة محتفظ بأهميتها الاستراتيجية من منظور السياسة الأمريكية، ثم جاءت احداث11/9 التي أعطت زخماً للولايات المتحدة الأمريكية لإعادة ترتيب البنية الجيوسياسية للمنطقة، ليصبح الخليج العربي قاعدة عسكرية، ومنطلقاً لتطبيق مفاهيم إستراتيجيتها الجديدة من قبيل الضربة الإستباقية، وتغيير الأنظمة الحاكمة، إضافة إلى صياغة المكونات السياسية لمؤسسات ديموقراطية جديدة تزعم الولايات المتحدة الأمريكية إن انبثاقها سيرافقه توطيد عظيم لركائز الاستقرار والسلم في المنطقة. (عبد الفتاح، الزويني، 2012: 26-27).

سيتم تناول الفصل الثالث من خلال ثلاثة مباحث رئيسية، المبحث الاول: يتناول المكانة الجيوستراتيجية لمنطقة الخليج العربي، أما المبحث الثاني: يتطرق إلى تطور الاهتمام الأمريكي بمنطقة الخليج العربي، فيما يعالج المبحث الثالث مكانة النفط في الاستراتيجية الأمريكية.

المبحث الاول

المكانة الجيوستراتيجية لمنطقة الخليج العربي

حظيت منطقة الخليج العربي باهتمام دولي واقليمي كبيرين، تزايد بفعل مجموعة من العوامل التي تشكل في إطارها هذا النظام الاقليمي والتي يستمد منها أهميته الاستراتيجية، يأتي في مقدمتها الموقع الجغرافي، الذي أعطاها أهمية جيوستراتيجية على مدى التاريخ، فضلا عن أهميتها الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، المتمثلة بإحتياطياتها النفطية الهائلة، التي أضافت للمنطقة بعداً جيوأقتصاديا، منذ اكتشاف النفط تحت رمالها في بدايات القرن العشرين، هذا بالاضافة إلى الأهمية التاريخية والحضارية لأقليم وشعوب منطقة الخليج العربي في التاريخ القديم والحديث، فقد شهد هذا الاقليم مولد الحضارات القديمة في وادي الرافدين وبلاد فارس، كما شهد ميلاد الإسلام برسالته الحضارية العالمية، وأحتضن أهم الاماكن المقدسة لجميع المسلمين في العالم .

من المعروف إن الخليج العربي يمتد من مضيق باب السلام (مضيق هرمز) جنوباً وحتى منطقة الفاو جنوب العراق، مستمداً تدفقه المائي الغزير من مياه شط العرب برافديه (دجلة والفرات) متواصلاً عبر الزمان ومنذ آلاف السنين. وقد أدت التغييرات الجيولوجية الى تقعر منطقة الخليج التي تفصل بين هضبتين كبيرتين هما الهضبة الإيرانية وهضبة شبه الجزيرة العربية ، وهكذا أصبح الخليج العربي بحراً شبه مغلق يتراوح طول ساحله الغربي حوالي (1357) كيلومتر أبتداءاً من جزيرة رأس مسندم العُمانية وحتى شط العرب جنوب العراق. (قطيشات، 2011/4/19)

وقد برزت أهمية الخليج العربي الجيوستراتيجية، ابان الحرب العالمية الثانية، اذ شكلت المعبر الاستراتيجي في عملية نقل قوات الحلفاء لدعم الاتحاد السوفيتي عسكرياً ضد خطر الزحف النازي الالماني. ولأهمية منطقة الخليج العربي في التوازن الاستراتيجي، كان من الطبيعي ان تتهافت الدول الاستعمارية للسيطرة على هذه المنطقة البالغة الحيوية لمصالح القوى الرأسمالية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي بدأ اهتمامها الاستراتيجي يأخذ شكله الواضح منذ بداية الحرب الباردة، حيث ذهبت إلى إدخال المنطقة في نطاق استراتيجيتها الدولية، وذلك عن طريق توظيف هذه الاقاليم الحيوية بكل مقدراتها وبالاتجاه الذي يصب في المحصلة النهائية في خدمة مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، ولذا باتت هذه المنطقة جزء لا يتجزء من الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية. (عبدالله، 2011 :44)

أهتم علماء الجيوبولتيك بموقع الخليج العربي الاستراتيجي وأهميته المتزايدة، ويتضح من خلال تضمينه في نظرياتهم الجيوبولتيكية، تقول نظرية الجغرافي الانكليزي (هالفوردماكندر) (1861-1947) (قلب الأرض Heart Land) أو(قلب العالم)، إن من يسيطر على قلب الأرض (أوراسيا) يسيطر على العالم القديم (آسيا، اوربا، افريقيا) وإن من يسيطر على العالم القديم يسيطر على العالم كله، لذا نجد إن ماكندر وضع منطقة الخليج العربي ضمن منطقة الهلال الداخلي الذي يحيط بقلب الارض. لتكتسب هذه المنطقة أهميتها بممراتها المائية الداخلية (مضيق هرمز، وباب المندب)، بالاضافة الى أمتلاكها مجموعة من الجزر القريبة من سواحلها المتفاوته في مساحتها وأهميتها الاقتصادية والاستراتيجية، والتي لاتزال تمثل بؤراً للتنافس والصراع الاقليمي والدولي على الحد سواء أهمها جزر (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى)، كما عد ماكندر منطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية بسهولها وصحاريها ممراً برياً بين قلبي العالم الشمالي والجنوبي.(Norris and Haring,1986: 37)

اما الأمريكي نيكولاس سبيكمان (1893– 1943) أستاذ العلاقات الدولية بجامعة (ييل Yale) الامريكية الذي جاء بنظرية حافة الارض أو الإطار (Rim Land)، فقد قسم جغرافية أوراسيا الى قلب قاري هو روسيا وهلال كبير من دول ساحلية أطلق عليها (Rim Land) أي النطاق الساحلي، ويشمل كل من اوربا وشبه الجزيرة العربية والعراق واسيا الوسطى وإيران وأفغانستان والهند والصين وكوريا وجنوب شرق آسيا، وتمتاز هذه الدول بمواردها الطبيعية والأقتصادية المتنوعة، وبأهمية مواقعها الجغرافية لإطلالها على البحار والمحيطات، لذا فإن هذه المنطقة سوف تشهد الصراع من اجل السيطرة على مواردها وممراتها المائية فهي أذن ضمن منطقة الارتطام وسميت(Crush Zone)، بذلك تكون منطقة الخليج العربي واحدة من اهم الأقاليم الجيوستراتيجة، إذ يضع سبيكمان منطقة الخليج العربي ضمن منطقة الاطراف الفاصلة بين القوى البرية والبحرية، واوضح إن من يسيطر عليها يتحكم في اوراسيا ومن يتحكم باوراسيا يسيطر على العالم. (السماك، 1988: 398)

فالموقع الجغرافي كحقيقة طبيعية شئ ثابت، الإ انَ أهمية هذا الموقع تتغير بتغير الزمن، وتطور جوانب الحياة كافة، أما أهم الاسباب التي جعلت الموقع الجغرافي لمنطقة الخليج العربي أحد مكامن الصراع الدولي، فهي كون الخليج العربي حلقة وصل بين المحيط الهندي والبحر المتوسط واوربا، فالخليج العربي جغرافيا، يتخذ موقعا وسطا بين الشرق والغرب، أي بين القارات الثلاث آسيا واوربا وافريقيا، وتمثل المنطقة نقطة التقاء طرق المواصلات بين هذه القارات وممرا مائيا حيويا، ونظاما لعبور التجارة البحرية، خصوصا تلك التي تربط العالم القديم بالجديد من خلال المحيطات المفتوحة التي تتصل بالخليج العربي عبر بحر العرب وخليج عُمان. (محمد، 1986: 79–80)

وتظهر احصاءات تجارة النفط العالمية الأهمية القصوى للخليج العربي ومضيق هرمز على وجه الخصوص، إذ يعد مضيق هرمز من أهم المضايق في العالم، حيث يتمتع بأهمية اقتصادية كبيرة ذات علاقة بمصالح كثير من دول العالم، لكونه معبرا حيويا للسفن المحملة بالبضائع ومختلف مصادر الثروة ويعد النفط جوهر هذه الأهمية. وطبقا لإحصائيات الهيئة الأمريكية لمعلومات الطاقة، فان نحو 15 ناقلة نفط تعبر مضيق هرمز يومياً تحمل ما يصل إلى17 مليون برميل، تعادل ما يقرب من 40%من تجارة النفط العالمية المحمولة بحراً، وأكثر من 100 سفينة تجارية وبمعدل سفينة واحدة لكل 15 دقيقة. ومع تأكيد الربط بين أمن هذا النفط وأمن العالم الصناعي، أصبح مضيق هرمز يحتل المكانة الاستراتيجية الاولى بين مضايق العالم قاطبة، ولذا نجد إن الاولوية الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية تتجلى في المحافظة على الملاحة البحرية في الخليج العربي وعبرمضيق هرمز، وهذا ما اكده (وارن كريستوفر) وزير الخارجية الأمريكية الاسبق في الخطاب الذي القاه في بوسطن بتاريخ 7 تشرين الأول عام 1980، اذ قال "نحن سنعمد إلى الدفاع عن مصالحنا الحيوية في الخليج العربي، إن المرور في مضيق هرمز والخليج العربي يجب ان يكون حراً وبمناى عن أي تدخل، ونحن بدورنا سنتخذ الاجراء اللازم لمنع مثل هذا التدخل".(عبد الفتاح، الزويني، 2012: 52)

برزت أهمية منطقة الخليج العربي في الاستراتيجية الأمريكية من متغيرات عدة منها، أهمية موقعه الجغرافي القريب من العمق الاستراتيجي للاتحاد السوفييتي أو مايسمى "الخاصرة الرخوة للاتحاد السوفيتي" في أجزائه الجنوبية والتي تشمل حدود باكستان، أفغانستان وتركيا، والعراق وايران، والتي ادخلته ضمن الوظيفة الرئيسية لمنظومة سياسة الاحتواء، وما يمكن ان تقدمه للاستراتيجية الأمريكية من مزايا جيوستراتيجية وامنية. لقد فرضت الاعتبارات الأمنية ومستلزمات المواجهة العسكرية والتوازن الدولي بين القوتين العظميين على الولايات المتحدة

الأمريكية ضرورة منع وقوع هذه المنطقة المهمة بيد قوة دولية معادية قد تقود إلى احداث خلل استراتيجي بمركزها بوصفها قوة عظمى. وحتى بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، لم يمنع الولايات المتحدة الأمريكية من الاستمرار في الانتشار العسكري، طالما ان هذا الانتشار يعد نقطة وُثوب لبسط النفوذ على العالم، لذا سعت إلى ادخال منطقة الخليج العربي ضمن دائرة نفوذها، لاسيما وانها تمثل المدخل المهم للمناطق الاستراتيجية الاخرى في العالم. (القيسي، 2013: 150)

وما زاد من أهمية التوظيف الاستراتيجي – الأمني لمنطقة الخليج العربي، موانئه البحرية والجوية المؤدية إلى جميع ارجاء العالم، فالخليج العربي يتميز بصلاحيته في انشاء القواعد البحرية، وهو ما ساعد الولايات المتحدة الأمريكية في سباق التسلح وتشكيل العديد من القواعد الجوية والبحرية الثابتة والمتحركة، بما يوازي انتشار المصالح الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي بشكل خاص، كما ان مياهه الدافئة وشواطئه المحمية يمكن ان تكون خير ملجا للسفن التجارية والبحرية على السواء، ولهذا فهو قادر على حماية الغواصات النووية الحاملة للصواريخ عابرة القارات، يضاف إلى ذلك ان التواجد العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي يربط القواعد الجوية الغربية الممتدة من جنوب آسيا بقواعد حلف شمال الاطلسي المنتشرة في جنوب اوربا الغربية. (عبد الفتاح، الزويني ،2012: 24)

المبحث الثاني

تطور الاهتمام الأمريكي بمنطقة الخليج العربي

من نتائج الحرب العالمية الثانية تلاشي النظام الدولي السابق وظهور قوتان جديدتان على الساحة الدولية، كل واحدة منهما تحمل مشروعاً أو نظاماً ايديولوجياً مناقضا لمشروع ونظام القوة الاخرى، هما النظام الرأسمالي الذي تزعمته الولايات المتحدة الأمريكية، والنظام الاشتراكي الذي تزعمه الاتحادالسوفيتي، وبهماهيمنت أجواء الحرب الباردة على السياسة العالمية وعلى الاستراتيجية العسكرية لكل منهما، فكان السعي السوفياتي للتوسع والسيطرة من خلال الاحلاف ومناطق النفوذ، يقابله تحرك أمريكي مشابه في إطار حماية الأمن القومي الاميريكي، وهذا ما القى بظلاله على القرارات الدفاعية الرئيسية بما فيها التحالفات ومستويات أنظمة الأسلحة وحجم القوات والوجود العسكري في أوربا وآسيا ومنطقة الخليج العربي على وجه الخصوص.

لقد نشأ النظام الدولي الحالي مع آخر مرحلة من مراحل التحالف في الحرب العالمية الثانية، ومع بداية التنافس الذي بدأ بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي، ليصبح هذا التنافس هو المظهر الأساسي للنظام الدولي، وبسببه نشأت القطبية الثنائية التي تميزت بها حقبة الحرب الباردة، والتي كان من أهم مراحلها مرحلة (الثنائية القطبية الجامدة) من1948- 1955 التي شهدت بداية التفوق النووي السوفياتي، ومرحلة (الثنائية القطبية المرنة) من 1955- 1962 وفي هذه المرحلة كان النظام الدولي ثنائي القطبية. (أبو دية، 1983: 33)

وأصبح على الولايات المتحدة الأمريكية ان تهيء نفسها لاحتواء المد السوفيتي على النطاق العالمي، الامر الذي كان له الاثر البالغ في انطلاق الاستراتيجيات والسياسات الأمنية

باتجاه المناطق التي تمثل مصالح حيوية للولايات المتحدة الأمريكية، وقد بلورت السياسة الأمريكية استراتيجية جديدة تعتمد على اسلوب السيطرة الاقتصادية سبيلا للنفوذ السياسي، فقد أصبح في مقدمة الدوافع الاستراتيجية الأمريكية بسط نفوذها على منطقة الخليج العربي لاهميتها الاستراتيجيةاقتصاديا وسياسياً وعسكرياً وكجزء من توجه كلي لمنطقة الشرق الأوسط، نحو إقامة أحلاف وتكتلات واتفاقيات مع الدول التي تساند معسكرها الغربي. (فرانسن، 2012: 63)

بذلك أكتسب الخليج العربي أهمية سياسية كبيرة أبان الحرب الباردة، حيث سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إقامة حزام من الاحلاف الاستراتيجية مثل (حلف شمال الاطلسي **NATO**) ومنظمة (حلف جنوب شرق اسيا **SEATO**)، (حلف المعاهدة المركزية **CENTO**)، بهدف الدفاع عن الشرق الأوسط ضد النفوذ السوفياتي من جهة ومحاربة حركات التحرر العربية والآسيوية في المنطقة منجهة أخرى. (منذر، 2002: 159)

كانت هذه الأحلاف تشكل بمجملها التطبيق العملي لاستراتيجية (الأحتواء الاول) عام 1947 (مبدأ ترومان)، إذ مثل هذا المبدأ خطوة رئيسية لربط دول اوروبا بالولايات المتحدة الأمريكية، وتحصينها من الخطر السوفيتي وإعلان برنامج النقطة الرابعة في عام 1949 المتضمن تقديم المساعدات للدول الحليفة. لعب نفط الشرق الأوسط دوراً مهماً في خروج هذا البرنامج إلى حيز الوجود، حيث عد هذا المبدأ البداية الفعلية لبناء السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العرب من منطلق عالمي، وبذلك شكلت المناطق العربية قاعدة من القواعد الرئيسية للصراع العالمي الأمريكي–السوفيتي. (الهرمزي، 2009: 10)

حرصت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إبقاء منطقة الخليج العربي بعيداً عن أي تهديد سوفيتي طوال حقبة الحرب الباردة، وتحت المظلة الغربية الرأسمالية، متمثلة بالوجود البريطاني في الخليج العربي منذ الحرب العالمية الاولى، وكان هذا الهاجس أحد أسباب ظهور (مبدأ

ايزنهاور) (مبدأ الاحتواء الثاني) في عام 1956، أو ما يسمى (مبدأ ملء الفراغ)، وقد تضمن هذا المبدأ نقطتين الاولى تقديم المساعدات للدول النامية، والثانية إحلال الولايات المتحدة الأمريكية محل بريطانيا في المنطقة العربية وملء الفراغ الذي سيخلفه الانسحاب البريطاني من الخليج العربي. ، وقد عبر الرئيس الأمريكي (ايزنهاور) عن هذا بوضوح عام 1957"ان سيطرة الغرب على النفط العربي لا تقل أهمية عن منظمة حلف شمال الاطلسي، بل ان المنظمة تفقد اهميتها لو فقدنا السيطرة على النفط العربي". (الربيعي، 2002: 98)

أخذ الأهتمام الأمريكي بمنطقة الخليج العربي بعداً اقتصادياً مع اكتشاف النفط في عقد الثلاثينات من القرن المنصرم، فقد كانت المملكة العربية السعودية تحظى بالاهتمام الأكبر بما تختزنه من ثروة نفطية هائلة، لكن هذا الأهتمام لم يتوقف عند البعد الاقتصادي وإنما تعداه فيما بعد الى علاقات أمنية وعسكرية، وبعد ان كانت المصالح الأمريكية تتمحور حول أستخراج النفط واستثماره صار للولايات المتحدة استراتيجيات متكاملة وخطوط حمراء تتحكم بالعلاقات الامريكية الخليجية، وزادت هذه الأهمية عندما قررت بريطانيا الانسحاب عسكرياً من الشرق الأوسط والخليج العربي قبل نهاية عام 1971 وإنهاء كافة إلتزاماتها السياسية والعسكرية، وعلاقاتها التعاهدية التي وقعت مع امارات منطقة الخليج العربي، لقد اعتبرت إدارة الولايات المتحدة الأمريكية إن الانسحاب البريطاني، سوف يضعف الاستراتيجة الأمريكية في مواجهة الاتحاد السوفيتي في منطقة الخليج العربي، خصوصا انها كانت منغمسة في حرب فيتنام منذ عام 1965، حيث تكبدت الولايات المتحدة الأمريكية فيها خسائر فادحة. (القيسي، 2013: 169)

كان الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي، وراء إعلان (مبدأ نيكسون)، نسبة إلى الرئيس الأمريكي (ريشارد نيكسون) عام 1971، الذي أرتكز على نقطتين رئيسيتين الاولى هي، الاعتماد على القوة الاقليمية الحليفة لواشنطن، وتقديم التسهيلات العسكرية والاقتصادية

كافة والوقوف إلى جانبها ضد أي خطر يحدق بها حتى لو تطلب الامر إستخدام السلاح النووي، وتم التركيز على (المملكة العربية السعودية وايران)، بوصفهما حليفين استراتيجين يقومان نيابة، بحماية المصالح الأمريكية ومصالح حلفائها في منطقة الخليج العربي، وهي ماسميت بـــ(سياسة العمودين أو الدعامتين)، أما النقطة الثانية فهيَ، تجنب التدخل المباشر في النزاعـــات الاقليميـــة التي كانت تحدث في المنطقة. (الحضرمي، 2003: 14)

بعد حرب تشرين عام 1973، أصـــبحت الاســـتراتيجية الأمريكيـــة أكثـــر وضـــوحا وديناميكية، مرتكزةً على تأمين تدفق النفط من منطقة الشرق الأوسط، وعدم تمكـــين الاتحـــاد السوفيتي من تحقيق تفوق عسكري استراتيجي في جزر المحيط الهندي، ومن أجل ذلك حلـــت الولايات المتحدة الأمريكية محل القاعدة البريطانية في (ديجوجارسيا)، وهي مـــن أهـــم جـــزر المحيط الهندي من الناحية الاستراتيجية، وكان أكثر إهتمامات الاستراتيجية الأمريكية هنا هـــو كيفية إبقاء مضيق هرمز بعيداً عن التهديد السوفياتي. (القيسي، 2013: 49).

وفي السياق ذاته حدد (جيمس نويس) نائب وزير الدفاع الأمريكي الاسبق، في حزيران عام 1973 مصالح الولايات المتحدة الأمريكية واهدافها في المنطقة على إنهـــا إحتـــواء القـــوة العسكرية السوفيتية ضمن حدودوها الحالية، واستمرارية الوصول إلى نفط الخليج، واســـتمرار حرية السفن والطائرات الأمريكية في التحرك من المنطقة وإليها. (اغا،1982: 40)

أسهمت مجموعة من الاحداث والتطورات على المستوى الاقليمي والدولي فـــي تخلـــي الولايات المتحدة الأمريكية عن سياساتها السابقة، ففي عام 1978 تصاعدت أحداث إيران فـــي قلب منطقة الخليج العربي وذلك على أثر سقوط نظام الشاه الموالي للولايات المتحدة الأمريكية، وقيام الثورة الإسلامية الايرانية، وبسقوط الشاه، سقطت أهم أعمـــدة الاســـتراتيجية الأمريكيـــة وأطيح بمبدأ نيكسون، واهتزت ثقة دول المنطقة في قدرة الولايات المتحدة على حماية أنظمـــة

الحكم المعروفة بولائها للولايات المتحدة الأمريكية، إضافةً للتدخل العسكري السوفيتي في افغانستان في 27 كانون الأول 1979 فقد نظر الاستراتيجيون الأمريكيون إلى هذا التدخل على انه برهان على حقيقة الاطماع السوفيتية في الخليج العربي، وتهديداً للمصالح الأمريكية. (الطائي، 2011: 206)

وفي ضوء هذه المتغيرات وما تبعها من اندلاع الحرب العراقية – الايرانية في أيلول عام 1980، أدركت الولايات المتحدة الأمريكية، عمق تأثير هذه الاحداث على المصالح الحيوية الأمريكية، فسعت لترجمة (مبدأ كارتر) عام 1980على ارض الواقع من خلال مجموعة من السياسات، منها تشكيل قوات التدخل السريع في الخليج العربي لمقاومة نزعة التوسع السوفيتي، والوقوف امام هذه القوة، وتأمين إمدادات النفط الخليجي للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، ثم السعي للحصول على تسهيلات بحرية وقواعد في دول الخليج العربي، وان على الولايات المتحدة الأمريكية تركيز الاهتمام على تسليح المملكة العربية السعودية وتقوية قدراتها الدفاعية لتمكينها من التصدي لاي عدوان خارجي، ولتضطلع بمسؤولية الحفاظ على الاستقرار الأمني في الخليج العربي. (الطائي، 2011: 208).

لقد وجدت الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب العراقية – الايرانية عام 1980 فرصة لتكثيف وجودها العسكري والأمني لحماية مصالحها الاستراتيجية في منطقة الخليج العربي، مع إتباع مبدأ الحياد تجاه أطراف النزاع العراقي– الايراني، فاذا كان تعزيز الوجود العسكري الاميريكي وإنتشار قوات التدخل السريع في الخليج تحت ستار التسهيلات العسكرية يشكل البعد العسكري للاستراتيجية الأمريكية فإن البعد الاقتصادي منها يهدف إلى سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على أضخم احتياطي نفطي في العالم ومن ثم يأتي تحقيق البعد السياسي طواعيةً. (تاير، 2004: 19–20)

لاشك في إن الاتحاد السوفياتي كانت له مصالح امنية وسياسية واقتصادية في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، ومنطقة الخليج العربي على وجه الخصوص، غير ان الأهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة تنبع من كونها قريبه جغرافيا من أراضيه، لذلك كانت سياسة الاتحاد السوفيتي ترتكز على حماية أمنه القومي من أي تهديد غربي محتمل ينطلق من هذه المنطقة، هذه السياسة التي وصفها الزعيم السوفياتي (خروتشوف) بقوله "إننا لانريد أكثر من منع الغرب من محاصرة الاتحاد السوفياتي". (السماك، 1991: 27)

مع إحتلال العراق للكويت عام 1990، وإندلاع حرب الخليج الثانية عام 1991، باتت منطقة الخليج العربي على رأس الاولويات الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، واخذت بسياسة الوجود العسكري المباشر، حيث أصبح الوجود الأمريكي مرغوبا في منطقة الخليج العربي لإدامة الاستقرار في المنطقة، لقد دخلت الولايات المتحدة طرفاً أساسيا، في معادلة منظومة العلاقات الاقليمية الخليجية، متجاوزة بذلك العامل الجغرافي والحدود الاقليمية، سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى احتواء منطقة الخليج العربي سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وما زالت تسعى لما تمثله هذه المنطقة من أهمية لدى صانعي السياسة الأمريكية، فالثوابت الأمريكية تتمثل في إحكام السيطرة على النفط، وحماية حلفائها في منطقة الشرق الأوسط. (عبد الفتاح، الزويني، 2012: 258)

وبنهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي رسميا في24 /كانون الأول 1991، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تركز على تحقيق استراتيجيتها الشاملة، بإعلان الرئيس الأمريكي (جورج بوش الاب) في بداية العام 1991 عن نظام عالمي جديد ينعقد فيه لواء الهيمنة والقيادة والمباشرة للولايات المتحدة الأمريكية، في إنتهاج سياسة قوامها القليل من التشاور والمشاركة والكثير من السيطرة والتصلب والانفراد، فقد تكلم مرارا عما يدعوه "القرن الأمريكي الجديدThe New American Century"" في خطاباته، بتفرد الولايات المتحدة

بالقدرة العسكرية والاقتصادية على قيادة العالم، قائلاً "فقط الولايات المتحدة الأمريكية لديها القيادة الاخلاقية والوسائل والإمكانيات الداعمة لها"، واكد على الدفاع عن حقوق الإنسان، ومكافحة الإرهاب، ونزع بؤر التوتر.

هذا الانفراد الذي دعاه بريجنسكي مستشار الأمن القومي الأمريكي الاسبق بالهيمنة الكونية الأمريكية ولخص فيه اسباب تلك الهيمنة في "انها القوة العسكرية الكونية الاولى القادرة على الوصول إلى اية نقطة في العالم، فضلا عن فائقيتها التكنولوجية العالمية، إذ ان لها قصب السبق في كافة المبتكرات الحاسمة، كل ذلك أعطاها قدرة سياسية، لاتستطيع أية دولة اخرى مجرد الاقتراب منها، وهو ما جعلها قوة عظمى كونية شاملة". (بريجنسكي،2000 :39)

لقد أكد المحافظون الجدد وأصحاب مشروع القرن الأمريكي الجديد إن منطقة الشرق الأوسط ستكون المرتكز الأساس لمسارات وخصائص التحركات الاستراتيجية الأمريكية العالمية للقرن الجديد، كون هذه المنطقة أنموذجا مثاليا لتوجهات السياسة الأمريكية الجديدة. فهذه المنطقة بكل مميزاتها ومشاكلها وأزماتها تهيئ أرضية خصبة لاحداث موجة من التغير تعم أرجاء المنطقة، لتحقيق الاهداف المعلنة وغير المعلنة للولايات المتحدة الأمريكية .(العساف، 2008: 272)

إذ صدرت عن البيت الأبيض في آذار عام 1990، وثيقة عنوانها الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، تضمنت هذه الوثيقة عدداً من المواضيع المتعلقة بأمن الطاقة والتكنولوجيا، والتسليح المتطور بعدّها من الاركان الرئيسية في إستراتيجية الأمن الأمريكي، وقد بينت هذه الوثيقة المطامع الأمريكية في نفط الشرق الأوسط والخليج العربي، جاء فيها "إن إعتماد العالم المتقدم على موارد الطاقة من منطقة محورية مثل منطقة الشرق الأوسط يعني أهمية إنسياب النفط دون أية معوقات وهذا يمثل أحد المصالح الأمريكية الهامة، والشرق الأوسط هو مثال الاقليم الذي تستقر به المصالح الأمريكية".(مجلة البترول، 1991: 29-31)

وفي نفس السياق قدمت مذكرة رفعها احد خبراء الاستراتيجية الأمريكية (لكولكن مان) في شهر حزيران من عام1990 أشار فيها إلى ان "النظام الجديد وما تتجه اليه أوروبا من تحقيق وحدة اقتصادية شاملة، وما يتجه اليه الاتحاد السوفيتي من إعادة النظر في ايديولوجياته وسياساته، وكذلك بوادر التعاون الاقتصادي مع الدول الاوروبية واليابان وكل القوى الاقتصادية الاخرى، ما يجعلنا نفكر في مفهوم جديد للسياسة الأمريكية في المنطقة، فنحن قُبالة حقب عالمية جديدة، وقُبالة نظام دولي جديد سيسيطر فيه مفهوم الاقتصاد والقوة الاقتصادية على ما عداها من المفاهيم والقوة العسكرية". (عبد الفتاح، الزويني، 2012: 35)

صاغت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجيتها الأمنية في منطقة الخليج العربي انطلاقا من الأهمية الاستراتيجية التي تتمتع بها منطقة الخليج العربي، لقد هدف التخطيط الاستراتيجي الأمريكي إلى:

1- **ضمان المصالح الأمريكية:** منذ خمسينيات القرن الماضي تولت الولايات المتحدة الأمريكية المسؤولية الرئيسية عن حماية المصالح الغربية، وهي مصلحة استراتيجية –امنية واستراتجية –اقتصادية، تدور حول حاجة الولايات المتحدة المتصاعدة للنفط، كانت الغاية الأساسية التي سعت لتحقيقها ضمان تدفق النفط دون اي معوقات بأسعار معقولة من المنطقة، ووصوله إلى اقتصادات اوروبا واليابان والولايات المتحدة، وبحسب (وليام بيري) وزير الدفاع الأمريكي السابق" إن للولايات المتحددة مصالح اقتصادية حيوية في الشرق الاوسط والخليج، وهي الوصول الى مصادر الطاقة في الخليج حيث يوجد ثلثا احتياطيات العالم من النفط، وإن هناك خمس دول في الخليج كل منها لديه احتياطيات من النفط تفوق الاحتياطيات في كل امريكا الشمالية". (Parry,1995:7-8)

وقد ظلت هذه المصلحة الحيوية على حالها دون تغير طوال العقود الخمسة الماضية، ومرد هذا ببساطة ان 25%من إنتاج العالم من النفط وثلثي احتياطيات العالم النفطية تقع في

منطقة الخليج العربي، وان أي انقطاع في تدفق النفط بسبب إندلاع حرب أو زعزعة الاستقرار، أو قرارات حكومية بشأن الانتاج يمكن أن يؤثر بشكل مباشر في إقتصاد الدول الغربيـــة كافـــة حيث يمكن ان يدفع أسعار النفط إلى مستويات عالية ومخيفة، وما دامت هذه الاقتصاديات تعتمد على النفط، فانها ستحتاج إلى تدفقه من الخليج دون عوائق وبأسعار معقولـــة، وســـتكون مـــن مسؤولية الولايات المتحدة الأمريكية ان تحمي هذه المصالح بوصفها القوة الاقتصادية والعسكرية الاولى في العالم. لقد اكدت ازمة عام 1990– 1991 إن النفط عنصر جوهري في النزاعـــات والحروب، وحاسم في العلاقات الدولية، وأثبتت الوقائع إن الوصول إلى النفط قد يبرر اللجـــوء إلى العنف، لدوره المركزي وطابعه الاستراتيجي، وهو ما أكده (ريتشارد نيكسون) عندما قـــال "ليس من حرب انطوت على أكبر مصالح حيوية أمريكية أكثر من حرب الخليج عـــام 1991، فالغاية العملية في الدفاع عن إمكانياتنا في الوصول إلى مصادر النفط قد رافقها الهدف المثـــالي في الحفاظ على استقلال الكويت والمضي قدما برسالة الديموقراطية". (نيكسون، 1995: 47)

2– **ضمان استقرار الانظمة السياسية المنتجة للنفط:** وهذا يشمل تحديداً دول مجلس التعـــاون الخليجي وخاصة المملكة العربية السعودية، مادامت هي "الدولة المنتجة المرجحة"، بمعنـــى انها الدولة المتحكمة باستقرار أسعار النفط في سوق النفط العالمية، فهي القادرة على زيادة الانتاج أو خفضه بشكل كافٍ، بالاستناد إلى فائض القدرة الانتاجية التي تقدر ب2–3 مليون برميل يومياً، لذا تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية مبدأ الحماية أينما تكمن مصالحها، حتى وصلت إلى مستوى المشاركة في الملكية، فقد أعلنت عام 1948 ان الدفاع عن المصـــالح الأمريكية مرتبط عضوياً بالدفاع عن السعودية، مما دفع لتوثيق عُرى العلاقة الاقتصـــادية والسياسية بين أكبر دولة منتجة وأكبر دولة مستهلكة للنفط، وفي هذا الصدد يقـــول (ولـــيم كوانت) مساعد مستشار مجلس الأمن القومي في عهد الرئيس الأمريكي الاسبق (كارتر) " لم تستفد اي دولة من العلاقات مع السعودية كما استفادت أمريكا".(جرجس،2000: 152)،

مع حرص الولايات المتحدة على ديمومة الاستقرار في الاقطار الخليجية المنتجة للنفط لضمان تدفق الإمدادات النفطية بدون انقطاع في المستقبل، وهو ما يؤكد عليه مساعد وزير الدفاع الأمريكي (جوزيف ناي) في عام 1995 "ان الولايات المتحدة سوف تستمر في استخدام مختلف الوسائل لتحقيق الأمن والاستقرار الاقليمي في الخليج وستبقى مستعدة للدفاع عن المصالح الحيوية في المنطقة بمفردها اذا دعت الضرورة". ومن المتوقع ان يتصدر العراق انتاج النفط بدلا من السعودية بحسب خبراء النفط بمجرد تعزيز طاقته الانتاجية إلى الحدود القصوى، وفي غضون ذلك فان من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية المحافظة على استقرار دول مجلس التعاون الخليجي. (الشمري، 1997: 12)

3- **المحافظة على التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة:** من أجل ضمان تدفق النفط دون عوائق، توجب على الولايات المتحدة أتباع سياسة متكاملة تهدف إلى تعزيز الهيمنة العسكرية الأمريكية في الخليج وحماية المكامن النفطية، من خلال توسيع القدرات التمركزية واللوجستية للولايات المتحدة الأمريكية، وتقوية القوى الحليفة وإضعاف القوى المناوئة (العراق وايران). ولأن هذه الدول لم تكن قادرة على الدفاع عن نفسها ضد العراق وايران، وهما الدولتان المجاورتان الأكثر قوة، الأمر الذي فرض على الولايات المتحدة الأمريكية ان تطور استراتيجيات لخلق التوازن أو إحتواء التهديدات المحتملة، وهوما تحقق لها إلى حد ما، حيث أُنهكت القوتان الاقليميتان خلال حرب الخليج الاولى عام 1980 التي دامت ثماني سنوات. (انديك، 2006: 115-118)

عززت الولايات المتحدة الأمريكية هيمنتها العسكرية في منطقة الخليج العربي، من خلال توسيع القدرات التمركزية واللوجستية لقواتها البحرية والجوية، الذي أتخذ شكل قواعد عسكرية ثابتة، فأعطت المملكة العربية السعودية حق استعمال (قاعدة الامير سلطان) الجوية لطائرات سلاح الجو الأمريكي، ووافقت الكويت على استعمال الولايات المتحدة الأمريكية

لقاعدتي (علي السالم وعلي الجابر) الجويتين، وأتخذ الاسطول الخامس الأمريكي البحرين مقرا له، كما تعمل طائرات سلاح الجوي الأمريكي انطلاقا من (قاعدة الشيخ عيسى)، أما قطر فقد بنت قاعدة جوية في (العديد) لإستخدامها من قبل القوات الأمريكية، أسست فيها القيادة الوسطى الأمريكية مقراً أماميا، واعطت الامارات العربية الولايات المتحدةالأمريكية حق استخدام(قاعدة الظفر) الجوية لإعادة تزويد سلاح الجو الأمريكي بالوقود، بذلك أضحت الولايات المتحدة الأمريكية القوة المهيمنة في منطقة الخليج. (انديك، 2006: 119-120)

كماعمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى وضع بلدان الخليج وسط شعور بالاحساس الدائم بوجود تهديداتٍ خارجية فقامت بإغراء الدول الخليجية بنوع من سباق التسلح، ومن الطبيعي أن ترى في دول الجوار الخطر الرئيسي الذي يهدد أمن وأستقرار منطقة الخليج مما يجعل النفط الخليجي مرتهن دوما إلى شركات السلاح الأمريكية وفق مبدأ (السلاح مقابل النفط)، ومن أبرز شركات السلاح الأمريكية، شركة (لوكهيد مارتنLockheedMartian) شركة (رايثون Raytheon)، شركة (نورثروب غرومانNorthrop Grumman) وشركة (بوينغ Boeing)، وشركة (جنرال داينامكسGeneral Dynamics) (سويد، 2004: 207)

وخلال الفترة الممتدة من 1990-1997 زودت الولايات المتحدة الأمريكية دول الخليج بأسلحة وذخائر تفوق قيمتها 42 بليون دولار أمريكي، وهي أعلى عملية نقل للتجهيزات العسكرية إلى اي منطقة في العالم من قبل مورد واحد في التاريخ الحديث. (كلير، 2002: 75)

4- **ضمان أمن اسرائيل ودعم مكانتها المتفوقة:** هناك ترابط جدلي بين أمن اسرائيل وأمن ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية في معادلة الصراع العربي _الاسرائيلي، وبالتالي يعد ضمان أمن اسرائيل المدخل الرئيس لضمان المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية برمتها. (فهمي، 2009: 167)

فالدعم الأمريكي لاسرائيل يرتبط إرتباطاً جوهرياً وأساسياً بالنفط العربي، وهو الأساس في تبني أمريكا لاسرائيل والدفاع عنها وتأمين مستلزمات القوة لها، لضمان تدفق النفط العربي إلى الغرب، ومنع إستخدامه كسلاح كما سبق إن ذكر بعد حرب اكتوبر عام 1973. ففي عام 2003 تذرعت الولايات المتحدة الأمريكية بأسلحة الدمار الشامل لغزو العـــراق وإحتلالـــه، متجاهلـــةً خطورة حيازة اسرائيل لترسانة نووية متطورة واستراتيجية تمثل تهديداً لمنطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وفي ظل استمرار الصراع العربي _الاسرائيلي، بحيث باتت اسرائيل خامس قـــوة نووية في العالم، وحارساً مسلحاً للمصالح الرأسمالية، مدججاً بالسلاح في قلب الوطن العربـــي. (حبيب، 2006: 161)

المبحث الثالث

مكانة النفط في الاستراتيجية الامركية

بدأ إهتمام الولايات المتحدة الأمريكية ودول العالم الغربي بنفط الشرق الأوسط بشكل عام، ونفط منطقة الخليج العربي على وجه الخصوص منذ بداية القرن العشرين، ذلك ان الطلب المتنامي على النفط في الدول الصناعية، إلى جانب إفتقار معظم الدول الاوربية إلى المكامن النفطية، وخشية الولايات المتحدة الأمريكية من نضوب مكامنها النفطية، كل هذه الدوافع عمقت الأهمية الاستراتيجية للمناطق الحاضنة لهذه الثروة وحفزت سعي الدول الرأسمالية إلى السيطرة على احتياطياتها الضخمة. (سليمان،2009: 43)

تبرز أهمية منطقة الخليج العربي للولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير، إذا أخذنا بعين الإعتبار الأبعاد العالمية للأمن القومي الأمريكي إقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، فالنفط العربي ليس مجرد مادة تجارية عادية بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها، وإنما ترتبط به إعتبارات إستراتيجية وسياسية هامة لمنظومة الدول الرأسمالية. (سليمان، 2009: 188)

ينفرد النفط العربي بخصائص عدة منها:

1- الطبيعة الجيولوجية: ان طبيعة التكوينات الجيولوجية للطبقات الارضية المنبسطة الخالية من التضاريس المعقدة سهلت كثيرا من عملية الاستكشافات والحفر والتنقيب في هذه المنطقة، إذ يتراوح عمق الابار من 300م-1500م تحت سطح الارض، مقارنةً بآبار بحر قزوين التي تصل أعماقها بحدود 3000م تحت سطح الارض، وبالمقابل تكاد تخلو أراضي هذه المنطقة من الزلازل والهزات الارضية التي غالبا ما تصيب العديد من مناطق العالم، ولعل هذه الميزة هي التي صانت حقول النفط العربية من إنزلاقات الطبقات

الارضية والردم الجيولوجي، وساعدت على تخزين كميات النفط الهائلة فيها، فمعظم مكامن النفط العربي قريبة من سطح الارض ولاتحتاج إلى حفر عميق. (برجاس، 2000: 164)

2- سعة الحقول وغزارة الانتاج: تختلف هذه الميزة من دولة إلى اخرى، تسمى الآبار العربية (بالآبار الفوارة)، أو ما يسمى بالتدفق الذاتي للنفط وإندفاعه من جوف الارض دون الحاجة إلى الضخ الصناعي وحقن الآبار بالمياه أو الغازات، في حين ان تسعة أعشار آبار الولايات المتحدة الأمريكية، وثلاث أخماس آبار فنزويلا، ونسبة 31% من آبار الاتحاد السوفيتي تعمل بالضخ الصناعي، وتشير العديد من الدراسات إلى ان الحقول العربية بشكل عام وفي منطقة الخليج العربي بشكل خاص تمتاز بتعدد المكامن وغزارة إنتاجية آبارها، إذ ان إنتاجية البئر العربي تتجاوز وبشكل كبير إنتاجية أي بئر في بقية مناطق العالم، فعلى سبيل المثال ان إنتاجية البئر الأمريكي تقترب من 15برميل يومياً، وفي كندا 54برميل يومياً، وفي فنزويلا 94 برميل يومياً. (كسروان، 2002: 101)، وتصل إنتاجية الآبار العراقية كمتوسط عام إلى 4526 الف برميل يومياً، وهي أقل بقليل من الآبار السعودية التي تصل إلى 4533 ألف برميل يومياً، ويعتبر حقل غوار في السعودية من أهم الحقول النفطية العملاقة في العالم بطاقة إنتاجية تصل إلى حوالي 2.5 مليون برميل يومياً عبر أكثر من 200 بئر نفطية منتجة ضمن هذا الحقل ويحتوي على أكثر من 90 مليار برميل أي ما يوازي 3 أضعاف كل الإحتياطي النفطي الأمريكي. (المعموري، الجميلي، 2011: 237)

3- إنخفاض كلفة إنتاج النفط: تشير التقارير الاقتصادية إلى ان تكلفة إنتاج البرميل الواحد في الولايات المتحدة الأمريكية تبلغ (24-32) دولار، كندا (20-25) دولار، بريطانيا / بحر الشمال (12-18) دولار، وفي فنزويلا تصل تكلفة انتاج برميل النفط بحدود (8-10) دولار، وبالمقارنة مع تكلفة انتاج البرميل النفطي في السعودية (1-1.5)، الكويت (1.1-

2.8)، ويصل من (3–6) دولار في الامارات العربية، أما في العراق فان كلفة انتاج برميل النفط هي الاقل على مستوى العالم حيث تتراوح (0.40–1.0) دولار، بحسب ما جاء في تقرير وكالة الطاقة الدولية لعام 2012. (IEA,out look report,2012)

4- سهولة نقل النفط: يلعب الموقع الجغرافي لمنطقة الخليج العربي، وكما تمت الاشارة اليه سابقا، دوراً مهماً في زيادة الطلب على النفط العربي بسبب قربه من مراكز الاستيراد والاستهلاك الرئيسية، حيث يشكل(مضيق هرمز) بوابة العبور المائية من وإلى منطقة الخليج العربي، إذ يمرعبره جزء رئيسي من إنتاج نفط منطقة الخليج العربي المصدر باتجاه البلدان الصناعية، بواسطة ناقلات النفط العملاقة إلى أسواق الطاقة العالمية، أو النقل براً من خلال النقل بواسطة شبكة الانابيب البرية التي من شأنها أن تخفض كثيراً من كلفة النقل والتي تربط الحقول النفطية في كل من السعودية والعراق بالبحر الأبيض المتوسط أو البحر الاحمر أو من خلال خط الانابيب الاستراتيجي الرابط بين حقول كركوك /جيهان-تركيا، والخط الثاني يمر موازياً للاول يحمل صادرات البصرة النفطية، بالإضافة إلى خط أنابيب بانياس الذي يرجع انشاؤه إلى خمسينيات القرن الماضي وينقل النفط الخام من حقول كركوك إلى ميناء بانياس السوري على البحر الأبيض المتوسط وبين عامي2001–2003 إستخدم الخط للتحايل على العقوبات التي فرضتها الامم المتحدة ، وخلال الحرب العراقية –الايرانية وبالتنسيق مابين العراق والسعودية تم إنشاء خط أنابيب عبر المملكة العربية السعودية يعرف باسم "IPSA" وبسعة 1. 65 مليون برميل يومياً، وقد أُغلق الخط عقب توتر سياسي أثر إحتلال العراق للكويت، وفي حزيران 2003 صادرت المملكة العربية السعودية الخط وتم تحويله لنقل الغاز السعودي رغم الإحتجاجات العراقية. (أحمد، 2006: 95)

5- نوعية النفط العربي: ان الجودة التي يتميز بها النفط العربي هي الصفة العامة له، أي إنخفاض نسبة الكبريت والرصاص فيه (النفط الخفيف أو الحلو، يعني إن نسبة الكبريت أقل من 1%)، حيث ان هاتين المادتين تتركان آثاراً سلبية على معدات التصفية واجهزة التكرير وتؤدي إلى تاكلهما، كما تعدان العامل الرئيس المسبب في رداءة بعض المشتقات النفطية كالبنزين ووقود الطائرات والوقود المنزلي، إلى جانب ما تسببه من تلوث البيئة، والزيادة في الكلفة الرأسمالية التي تفرضها عملية التخلص من هذه الشوائب، وبمقارنة نسبة الكبريت في النفوط القياسية، نجد ان نسبة الكبريت في خام غرب تكساس تبلغ 0.24%، أما في خام برنت تبلغ0.37%، أما نسبة الكبريت في النفط العربي الخفيف الممتاز تبلغ 0.04%. (شركة ارامكو، 2008)

6- الاحتياطي النفطي المثبت (**Proven Oil Reserves**) تكمن أهمية الخليج العربي في حقيقة تركز نسبة عالية من الاحتياطيات النفطية المؤكدة والتي تقدر بأكثر من 65%من إحتياطي النفط العالمي الثابت فيها ويقدر وجوده (772) مليار برميل، وتشير التقارير ان هناك خمس دول داخل منظمة اوبك وتحديدا في منطقة الخليج العربي هي المملكة العربية السعودية، العراق، ايران، الامارات العربية المتحدة والكويت، هي الاولى في العالم من حيث الاحتياطي النفطي. (Opec,Annual Statistical Bulletin 2014)

إذ تتصدر المملكة العربية السعودية قائمة كبار المنتجين والاحتياط بحسب احتياطها النفطي المؤكد الذي يقدر ب(265.8) مليار برميل، ويمثل حوالي 25%من الاحتياطي العالمي، تليها ايران (157.8) مليار برميل، ثم العراق باحتياطيات(144.2)مليار برميل، والكويت (101.5) مليار برميل، والامارات العربية المتحدة (97.8) مليار برميل. (World energy Resources, 2013 Survey)

كما وان منطقة الخليج العربي بحسب تقرير "معهد روبرتسون" ماتزال تحتـــوي علـــى حوالي 360 مليار برميل احتياطي في مكامن نفط غير مكتشفة، هذا فضـــلا علـــى ان حقـــول البترول الواقعة في هذه المنطقة تعد من أكبر حقول البترول في العالم، حيث تضم أكبر احتياطي نفطي في العالم، فضلا على انها تعد من أهم المناطق المصدرة للبترول في العالم، كـــون هـــذه المنطقة تضم6 حقول نفط عملاقة من أصل 10 حقول عملاقة عالمية، يأتي حقـــل (البرقـــان) الكويتي في المرتبة الاولى في العالم يليه حقل (الغوار) السعودي، ثم حقل (السفانية) الســـعودي في المرتبة الرابعة ثم حقلي (كركوك والرميلة) في المرتبة الخامسة والسادسة على التوالي، ثـــم حقل (أبقيق) السعودي في المرتبة الثامنة، مما يعكس الأهمية الاستراتيجية للخليج العربي ليمتاز بوصفه مركزا مهما لتلبية الطلب العالمي المتزايد على النفط، ولاسيما إحتياجات الدول الصناعية الكبرى. (سليمان، 2009: 31)

ووفقا للمراجعة الاحصائية للطاقة الصادرة عن (شركة بترش بتروليم BP)، فان احتياط النفط العالمي في نهاية عام 2013 يتراوح بحوالي (1687.9) مليار برميل وهو ما يكفي لمدة 53.3 سنة من الانتاج، أما دول الاوبك فتضم الاحتياط الأكبر من الاحتياطي العالمي ويقدر (1214.2) مليار برميل المؤكد القابل للاستخراج، اي مانسبته 71.9% من الاحتياط النفطي العالمي المثبت، وان احتياطيات الدول الخليجية (السعودية، العراق، ايران، الكويت، الامارات) الأعضاء في اوبك تمثل 65% من اجمالي الاحتياطيات النفطية لاوبك، كما وان العمر الافتراضي لهذا الاحتياطي يتراوح بين 70–100 عاما على الاقل، بينما لايتجاوز في جميع الدول الاخرى 40عاما على الأكثر، و80 ترليون متر مكعب من احتياطيات الغاز المؤكدة، وهو ما يمثل40% من الاحتياط العالمي البالغ 187 مليار متر مكعب من الغاز. (BP Statistical Review of World Energy, June 2014) انظر(الملحق، جدول رقم4: 182)

لذا بات ضمان امن إمدادات الطاقة للولايات المتحدة الأمريكية مسالة مرتبطة بالوصول إلى الموارد الطاقوية والاقتصادية في مختلف بقاع العالم امرا ضروريا، وهو ما اطلق عليه مستشار الأمن القومي الأمريكي الاسبق (زبغينو بريجنسكي) "الحرية الكاملة لحركة ونمو القوة الاقتصادية الأمريكية وتطوير الاقتصاد الأمريكي". (بريجنسكي، 2000: 289)

تبرز الأهمية الاستراتيجية للنفط العربي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ودول الغرب الصناعي، إذا اخذنا بنظر الاعتبار ان أغلب الدول المنتجة للنفط في المنطقة العربية، تكاد تكون دولاً منتجة فقط، اذ تبلغ ماتصدره 89% من الانتاج النفطي، ولاتستهلك سوى 11% من الانتاج، أي ان معظم الإنتاج النفطي هو للتصدير، لذلك يكتسب هذا الامر أهمية حاسمة ومطلقة للإقتصاد الأمريكي والعالمي، وان 40% من مجمل واردات الولايات المتحدة الأمريكية للنفط تستورد من منطقة الخليج العربي. (الطائي،2011: 204)

فضلاً عن إستيرادها كميات من المنتجات النفطية المكررة من اوربا الغربية ومنطقة الخليج العربي وبلدان بحر الكاريبي وهذه المنتجات أساسها النفط الخام العربي المكرر في مصافي خارج الولايات المتحدة الأمريكية. (موريس،2007: 231)

وفي تصريح لمساعد وزير الخارجية الأمريكية الأسبق (جوزيف سيسكو) في حزيران عام 1973 أطلق على منطقة الخليج العربي "بأنها منطقة للولايات المتحدة الأمريكية فيها مصالح اقتصادية واستراتيجية، وان تدفق النفط هو ذو أهمية حيوية بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكيةولحلفائها في حلف شمال الاطلسي ولاصدقائها شرق السويس وان حماية الموارد البترولية في الخليج تكتسب أهمية متزايدة بالنسبة لاقتصاد الولايات المتحدة وحلفائها المتعطشين للطاقة". (أغا، 1982: 40)

أستمر القادة الأمريكين في التأكيد على أهمية عدم انقطاع شحنات النفط بالنسبة لعافيـــة واستقرار الاقتصاد الأمريكي والعالمي، وبات هذا المطلب كهدف إستراتيجي وحيوي حتى عقد التسعينات من القرن الماضي، كما جاء في تصريح للجنرال (ج. هـــ بينفورد J. H. Binford) القائد العام للقيادة المركزية الأمريكية "CENTCOM" في عـــام 1997 بقولـــه "إن المصـــالح الحيوية لأمريكا في منطقة الخليج العربي تفرض نفسها، إن التدفق اللامحدود لموارد البتـــرول من دول الخليج الصديقة إلى المصافي ومرافق المعالجة حول العالم هو الـــذي يحـــرك الآلـــة الاقتصادية العالمية". وإنسجاماً مع هذه الرؤيا زادت الولايات المتحدة قواتها في الخليج العربي، وأتخذت خطوات اخرى لحماية القوى الصديقة في المنطقة، وفي نفس الوقت عززت الولايات المتحدة الأمريكية من قدرتها على التدخل في منطقة بحر قزوين وفي منـــاطق اخـــرى تضـــم إمدادات كبيرة مـــن الـــنفط. (US Department of State, "Caspian Region Energy Development Report". Washington,1998. p03.)

وفي تقرير صادر عن المجلس الأمريكي للعلاقات الخارجية ومعهد جيمس بيكر للسياسة العامة في 2001 بعنوان (تحديات سياسة الطاقة الاستراتيجية في القرن الواحد والعشرين)، مع بداية القرن الواحد والعشرين، يعيش قطاع الطاقة حالة أزمة، يمكن ان تنشـــب فـــي أي وقـــت وستؤثر حتما على كل بلد في هذا العالم المعولم، وان أضطرابات الطاقة سيكون لها اثر هائـــل على الولايات المتحدة الأمريكية والاقتصاد العالمي، ولسوف تؤثر على الأمن القومي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة تاثيراً دراماتيكياً، وان هذا الخطر يأتي من قطاع النفط ، حيث يوشك العالم اليوم ان يستعمل أعظم طاقة إنتاج متاحة للنفط فيه، ما يزيد فرص نشوب أزمـــة أمـــداد نفطي ذات عواقب أفدح مما رأيناه في العقود الثلاثة الماضية. (Strategic Energy Policy Challenges for the 21st Century-Council)

وبحسب شهادة الجنرال (تومي فرانكس) امام الكـونغرس الأمريكـي عـام 2002 "ان الخليج العربي ذو أهمية حيوية لبلدنا وحلفائنا وان هذه المنطقة تضـم أكثـر مـن 68% مـن الاحتياطيات النفطية العالمية المؤكدة، و41% من الاحتياطيات العالمية المؤكـدة مـن الغـاز الطبيعي والمثبتة في عام 2002، وان 43% من الصادرات العالمية للنفط تمر عبـر مضـيق هرمز"، طالبا مساندة الكونغرس لخطة الإدارة مدعما رايه بتنامي التهديدات لهذه الموارد مـن قبل الإرهابين ومن قوى معادية كالعراق وايران، مشيرا إلى ضرورة تعزيز قدرة القيادة علـى نشر القوات في المنطقة. (من خطاب معد للجنرال فرانكس أثناء جلسات السماع الـى لجنـة القوات المسلحة حول الوضع العسكري للولايات المتحدة، 27 شباط 2002)

هذه المؤشرات تؤكد ان النفط سيظل على راس الاهتمامات الأمريكية، وان امن الـنفط وإعادة ترتيب البيت الخليجي هو من بين اهم الاولويات الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكة، التي تعتقد ان الحقول النفطية في منطقة الخليج العربي مهددة من قبل قوى دولية واقليمية بـل وحتى بعض المنظمات الإرهابية، فالاهداف النفطية، من حقول ومحطات ومـوانئ ومخـازن وانابيب، هي بطبيعتها اهداف سهلة ومغرية لتعرضها لعمل تخريبي، لذلك يصبح أمن الحقـول والمنشات والإمدادات النفطية ضمن اولويات الولايات المتحدة الأمريكية، ان اعتماد الاقتصـاد العالمي على النفط الخليجي ووعي الجماعات الإرهابية بحجم هذا الاعتماد، يشكل عامل قلـق لدى مراكز صنع القرار في الغرب، وهو ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرض وجودها العسكري في منطقة الخليج العربي رغم معارضة المجتمع الدولي. (عبد الله، 2004: 20)

وباستقراء العديد من الاحصائات والدراسات واراء المختصين مـن رجـال السياسـة والاقتصاد المهتمين بشؤون النفط ، تشير معظمهاإلى العديد من الاعتبـارات الأساسـية، ذات

التاثير المباشر على مجمل الخطط الاستراتيجية المتعلقة بأهمية النفط للولايات المتحدة الأمريكية:

1- **تنامي احتياجاتها الداخلية للنفط:** تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الاولى في استهلاك النفط، فمن المتوقع ان يرتفع معدل الاعتماد الأمريكي على واردات النفط، فقد بلغت الواردات النفطية الصافية للولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام بحسب الاحصاءات المتوفرة من معهد النفط الأمريكي (American petroleum institute-API) نحو 13.74مليون برميل يومياً عام 2010 في حين يدور حجم الانتاج الأمريكي من النفط حول مستوى 5.41 مليون برميل يومياً، ويبلغ حجم استهلاك النفط نحو 19.15 مليون برميل يومياً، هذه المستوردات تمثل71.7% من مجموع الاستهلاك المحلي الأمريكي، وان معدل استهلاك الفرد الأمريكي من النفط سنويا يبلغ 27مليون برميل سنويا، في حين ان عدد سكانها لايتجاوز 5% من سكان العالم، بذلك يكون نمط الاستهلاك سببا رئيسيا في تبعيتها النفطية للدول الغنية باحتياطياتها النفطية. (سلامة، 2012 :142) انظر(الملحق، جدول رقم 5: 183)

وفي خطاب "حالة الاتحاد" دعا الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن عام 2002 إلى تخفيض واردات الولايات المتحدة الأمريكية النفطية من الشرق الأوسط بنسبة 75%مع حلول عام 2025 بوصف ذلك جزءا من الجهود الرامية إلى وقف الولايات المتحدة الأمريكية ما اسماه "ادمان النفط"، وعلى نفس المنوال كرر باراك اوباما في خطاب موافقته على ترشيح الحزب الديموقراطي له للرئاسة في آب عام 2008 وعده بتأمين استقلال الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الطاقة وخططا لزيادة الانفاق الحكومي على الانواع البديلة للطاقة. (Bush Deliver State of the Union Address)

وفي هذا السياق فان زيادة سعر برميل النفط دولار واحد تعني زيادة المدفوعات الأمريكية عن الواردات النفطية الصافية بمقدار 4 مليار دولار سنوياً، أما عندما ينفذ الاحتياطي الأمريكي من النفط ، فان ارتفاع سعر برميل النفط بمقدار دولار واحد سيعني زيادة المدفوعات الأمريكية بأكثر من 6 مليار دولار في العام. (ختاوي، 2010 :152)

تستاثر الدول الصناعية (الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان) بثلثي صادرات النفط العربي، وتعتبر دول اوربا الغربية اهم سوق للنفط العربي بصورة عامة نظرا لقربها من البلدان العربية المنتجة والمصدرة للنفط، يليها بلدان الشرق الاقصى والصين واليابان التي تعتمد في قسط كبير من مستورداتهاالنفطية على منطقة الخليج العربي (السعودية، العراق، الامارات،الكويت،ايران، قطر)، أما السوق الثالثة هي بلدان اميركا الشمالية وأمريكا اللاتينية، وتعتمد الولايات المتحدة الأمريكية بشكل أساس على نفط المنطقة العربية لسد عجزها النفطي، ويشهد السوق النفطية افتتاح سوق اوروبا الشرقية امام النفط العربية بعد تراجع الصادرات الروسية من النفط لهذه المنطقة. (برجاس،2000 :19)

2- اختلال المركز النفطي للولايات المتحدة الأمريكية: في بداية ولايته الاولى صرح الرئيس الأمريكي (جورج بوش الابن) في شهر آذار عام 2001 قائلاً "ان ما يحتاج الناس إلى سماعه بصوت واضح وعال، هو ان هناك تناقصا وعجزا في الطاقة التي تحتاج اليها أمريكا"، مشيرا إلى وعي الحكومة الأمريكية بابعاد مشكلة بدء مرحلة نضوب النفط المرتقبة، فبادرت الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة احتمال الوصول لهذه المرحلة ابتداءً من مطلع الثمانينات، فبدات بتكريس وادامة الاختلال البنيوي في السوق الدولية للنفط وتحويله إلى سوق مشترين، ومحاصرة منظمة اوبك والضغط عليها في محاولة لاضعافها

وتقليص دورها عالميا، من خلال فرض سيطرتها على منابع النفط، وربـــط أقتصـــاديات دولها بالاقتصاد الأمريكي. (حميد،2007: 149)

وفي تقرير لوزارة الطاقة الأمريكية في عام 2005 يشير إلى تداعيات مشكلة العجز النفطي "إن مشكلة وصول الانتاج النفطي العالمي إلى الذروة، هي مشكلة لا تشبه اي مشكلة واجهتهـــا المجتمعات الصناعية الحديثة، فإرتفاع أسعار النفط ينتج ارتفاعا في أسعار المنتجات الصـــناعية والخدمات ويؤدي إلى تضخم الاقتصاد وانخفاض القوة الشرائية للعملة وانخفاض الطلب علـــى كافة انواع السلع عدى النفط مقرونا بانخفاض في الاستثمارات الماليـــة..وتـــنخفض عائـــدات الضرائب ويزداد العجز في الموازنة، ما يرفع معدل الفائدة البنكية وهذه التاثيرات تكون أكبـــر وأشد، كلما ازداد سعر النفط أكثر". (حميد، 2007: 157)

عن هذا الاعتبار تحدث (ماثيو سيمونزMathewSimmons) احد كبار المستشارين فـــي إدارة بوش الابن، ونائب رئيس لجنة الطاقة التي شكلها (ديك تشيني) عام 2001، وذلـــك فـــي المؤتمر الدولي الثاني حول زيادة الانتاج النفطي الذي نظمه المعهد الفرنسي للبترول فـــي 27 آذار 2003 حيث اكد سيمونز ان النفط من المصادر غير المتجددة وان مسألة نضـــوب الـــنفط والغاز امراً حتميا، في حينها سيواجه العالم أكبر مشكلة، بفقدانه أكبر مصدر للطاقـــة، إذ مـــن المعروف ان العالم يعتمد بشكل أساس على النفط كمصدر للطاقة بنسبة قدرها خمســـة أســـداس الطاقة المستهلكة وما معدل 28 مليار برميل سنويا من الإمدادات النفطيـــة، ولعـــل موضـــوع الوصول لذروة الانتاج النفطي يشكل بداية التراجع المثير للقلق في اســـتمرار انتـــاج الســـوائل النفطية وضخها إلى الاسواق. (الخطيب، 2010: 50)

ولقد حذرت وكالة الطاقة الدولية "IEA"في تقريرها لعـــام 2008، مـــن العجـــز النفطـــي العالمي، المتوقع حلوله في عام 2020، ان خطورة هذه المرحلة لا تكمن في ارتفاع أسعار النفط

فحسب، بل في غياب القدرة على زيادة انتاج النفط في ظل استمرار ارتفاع الطلب بحكم النمو الاقتصادي والسكاني، وتتوقع الوكالة ان يبلغ انتاج النفط التقليدي ذروته في منتصف العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين ليبدأ بعد ذلك رحلة النضوب الطبيعي، وقد يبلغ متوسط معدل الانخفاض إلى6.7% في الحقول التي تجاوزت ذروة انتاجها في عام 2010 وسيرتفع هذا المعدل إلى8.6% في عام 2030، واكدت على العجز الذي سيواجهه العالم بحلول العام المذكور ويقدر ب20 مليون برميل يومياً، وهو ماينبغي توفيره من مصادر نفطية غير تقليدية وغير معلومة في الوقت الحاضر، وهو ما يؤرق الولايات المتحدة الأمريكية، التي وصلت ابارها النفطية وبحسب (نظرية هوبيرت) إلى ذروة الانتاج بحدود عام 1971، وان نسبة ماتم نضوبه من ابارها النفطية يقدر88 % من الابار المنتجة.(عبد الله، 2008: 109) انظر (الملحق، جدول رقم6: 184)

يشير كافالو(Cavallo) في مقال بعنوان "النفط: وهم الوفرة" (لابد للنفط ان ينتهي في يوما ما، وقريبا سيكون مسيطر عليه من دول معدودة، فاجتياح العراق والسيطرة على موارده النفطية لن يؤثر كثيرا على تغيير هذه الحقيقة). (Cavallo ,2004)

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية معاناتها من الانحدار الاقتصادي البطيء الذي لايمكنها إيقافه من بلوغ انتاجها النفطي أوجه، وبعد ان كانت أكبر أمة دائنة في العالم، صارت اليوم وإلى حد بعيد أكبر أمة مَدينة فيه، وتحولت إلى أمة تستورد العديد من السلع من الاقتصاديات الصاعدة وخصوصا من الصين، فالاثار الاقتصادية والجيو سياسية لنضوب النفط الأمريكي ليست اثار افتراضية، وقد اشارت العديد من الدراسات إلى ان تبعية الولايات المتحدة الأمريكية للنفط ستتزايد وخاصة من منطقة الشرق الأوسط، ويعزى ذلك لعدة اسباب، اولاً لان الاحتياطيات النفطية داخل الولايات المتحدة الأمريكية تتناقص، وثانياً لان الحكومة الأمريكية

وشركاتها لن تتمكن من الزام الشعب الأمريكي تغيير نمط حياته التي اعتادها، ذلك النمط الـذي لن يستطيع الشعب اصلا التخلي عنه. (هاينبرغ، 2006: 49)

3- **زيادة الاعتماد على الواردات النفطية:** هذه التبعية تساهم في الضعف الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، فالطلب المتزايد على النفط يشكل مشكلة أساسية للولايات المتحدة الأمريكية، ذلك ان طبيعة أنظمة النقل الأمريكية تعتمد بشكل كلي على السيارات والشاحنات التي تحتاج إلى استهلاك الوقود النفطي بإفراط بسبب افتقادها لنظام النقل العام ولتباعد المسافات بين مدنها، في الوقت الذي ينخفض فيه الانتاج المحلي الأمريكي ويزداد الاعتماد على النفط المستورد. (حميد، 2007: 155)

أرسل (ديك تشيني) في عام 2001 تقريراً عن مجموعة تطوير السياسة القومية التي اسسها مع كبريات شركات النفط والطاقة الذين دعموا لائحة مرشحي الحزب الجمهوري "National Energy Policy Development Group" إلى وزارة الطاقة الأمريكية، يوضح فيه "ان الولايات المتحدة الأمريكية ستواجه مشكلة في كيفية التعامل مع زيادة الاستهلاك الداخلي والاعتماد على النفط المستورد، وخاصة النفط المستورد من الخليج العربي، والتهديد الذي يمثله ذلك لامن الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية"، لقد ادركت الإدارة الأمريكية الجديدة،عدم قدرة الولايات المتحدة على الاكتفاء الذاتي بالنفط، وعدم إمكانية تقليص حاجتها الحالية الضخمة إلى النفط الاجنبي، لكن باستطاعة أمريكا استعمال نفوذها (الاقتصادي والجيو - استراتيجي) لزيادة سيطرتها السياسية على اهم المناطق المنتجة للنفط في العالم. (Cheney, May 2001)

ان "الطاقة تمثل احدى القضايا الملحة في الولايات المتحدة الأمريكية، بسبب المعدلات الاستهلاكية العالية، حيث تعد الولايات المتحدة المستهلك الأول في العالم للنفط بحجم 20 مليون برميل يومياً، بما يوازي 25% من الانتاج العالمي، في حين ان انتاجها لا يتجاوز 5 مليون

برميل اي بنسبة 10% من الانتاج العالمي، من هنا جاء التركيز الأمريكي على منطقة الخليج العربي، اذ ان درجة الاعتماد عليها تنطلق من ان 67%من مجمل استيرادات الدول الصناعية الغربية تستورد من الخليج العربي، و92% من مجمل واردات اليابان النفطية، و40% من مجمل واردات الولايات المتحدة الأمريكية للنفط تستورد من الخليج العربي، وتظهر أهمية الحفاظ على إمدادات النفط من الخليج العربي من خلال تنامي الاستهلاك وتأثيره في هذه المجاميع الثلاثة، وعجز قدرتها الانتاجية عن تلبية احتياجاتها النفطية، فمن المتوقع ان يرتفع استهلاك هذه المجاميع الثلاثة من 43 مليون برميل يومياً في 2010 إلى 52 مليون برميل يومياً بحلول عام 2015. (فهمي، 2009: 116)

تشير الكثير من البيانات إلى ان صافي الواردات النفطية الأمريكية ارتفع إلى مانسبته 25% من اجمال الاستهلاك العالمي، و81.3% من اجمالي استهلاك أمريكا الشمالية من النفط، فاذا اخذنا بنظر الاعتبار ان انتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط في تراجع، فان مستورداتها من النفط ستزداد بنسبة 60% بحلول عام 2020، وإلى حوالي 82% بحلول عام 2030، وهذا يعني زيادة اعتمادها على النفط المستورد من دول اوبك وخاصة دول الخليج العربي. (جيلر، 2010: 212)

وتقف الولايات المتحدة الأمريكية على راس المطالبين في شراء كمية اضافية سنوية من النفط تصل إلى110 مليون برميل، يضاف اليها مطالبة الصين بزيادة سنوية مماثلة تقريباً مقدارها 106 مليون برميل، لقد اجمع المحللون الاقتصاديون على ان الحاجة إلى النفط سوف تزداد خلال القرن الحادي والعشرين. (رتليدج، 2006: 226).

4- **تراجع القدرة الانتاجية لابار النفط الأمريكية:**حتى نهاية الحرب العالمية الثانية كانت تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أكبر المنتجين للنفط، فهي إلى جانب تمتعها بثروة نفطية

ضخمة تحتل مركز الريادة في صناعة النفط العالمية، كما انها تعد أكبر دولة مستهلكة ومستوردة للطاقة في العالم، تصنف الولايات المتحدة الأمريكية بالمرتبة الحادية عشر في مجال احتياطي النفط الخام، اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على النفط المستخرج من اراضيها لسد حاجاتها من الوقود، كما كانت الممول الرئيس لدول اوربا وبقية انحاء العالم، ومنذ ذلك الوقت ومع تراجع معدلات الانتاج الأمريكي من النفط وتصاعد حجم الاستهلاك، بدات الولايات المتحدة تعتمد بشكل أساسي على مستوردات النفط من الخارج ، حيث تميز التطور السريع الذي شهده المجتمع الأمريكي في جميع المجالات بتناقص مستمر في الاحتياطي النفطي الأمريكي نسبة إلى الاحتياطي العالمي، فبعد ان كان هذا الاحتياط يمثل 50% من مجموع احتياطي العالم من النفط عام 1935، تابع هذا الاحتياطي انخفاضه طيلة العقود الماضية، حيث وصل في نهاية عام2013 إلى حوالي 2.6% من مجمل احتياطي النفط العالمي. (BP,Statistical Review, 2014)

يبرر الخبراء النفطيون الاسباب الكامنة وراء الهبوط الحاد في احتياطي النفط الأمريكي إلى عوامل عدة منها ان الحقول النفطية الأمريكية هي حقول صغيرة وقليلة الانتاج اذا ما قورنت مع حقول النفط الضخمة في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي وافريقيا، كل هذه العوامل ادت إلى تراجع عمليات التنقيب والحفر في الولايات المتحدة، بالاضافة إلى فشل عمليات الحفر والاستكشافات في التوصل إلى احتياطيات جديدة اوتطوير الحقول القديمة بسبب ارتفاع تكاليف الحفر والانتاج مقارنةً بالاكلاف الزهيدة في منطقة الشرق الأوسط، فقد بلغ معدل كلفة الحفر لحقل واحد في المناطق اليابسة حوالي 235 دولار/قدم، وفي المناطق المغمورة حوالي 430 دولار/قدم عدا ارتفاع نسبة الحقول الجافة من مجمل الحقول المكتشفة. (برجاس، 2000: 109)

لا شك ان الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي تكمن في قدرتها الواسعة علـــى تلبية متطلبات اسواق الطاقة العالمية من النفط وبأسعار تقل عن الأسعار التي يمكن ان توفرهـــا اي منطقة منتجة في العالم ، ومما يزيد من الأهمية الاستراتيجية لدول منطقة الخليج العربي هي الطاقة الانتاجية الاحتياطية من النفط "Oil Production Capacity"، إذ ان الاحتياطيات تعد عامل مهم من عدة عوامل عند تقدير إمكانية البلد المستقبلية للتصدير ووزنه في سوق الطاقـــة العالمية، تمتلك المملكة العربية السعودية حالياً فائضا انتاجيا يفوق انتاجها الحقيقي ب2-3 مليون برميل يومياً، مما يعطيها قوة ومرونة تمكنها من تعويض اي كمية من النفط في حـــال تعثـــر الانتاج.(Foreign Policy,2012)

ووفقا لدراسة اعدتها هيئة معلومات الطاقة الدولية حتى عام 2010، تؤكد ارتفاع طاقة دول الخليج الانتاجية، وسيطرة هذه الدول على الانتاج المستقبلي، وتاتي 88% من هذه الطاقـــة الانتاجية من منطقة الخليج العربي مما ينقل تنسيق العرض العالمي للنفط بصفة أساسية إلى تلك المنطقة، ويجعل دول هذه المنطقة تمسك بمفاتيح الإمـــدادات النفطيـــة بحلـــول عـــام 2020. (لطيف، 2008: 108)

اما فيما يتعلق بالاستثمارات الغربية في الخليج العربي، فان الخصائص التي يتصف بها نفط الخليج العربي شجعت الشركات النفطية الاحتكارية على تصدير الرساميل إلى هذه المنطقة واستغلالها في صناعة النفط الاستخراجية من اجل الحصول على الأرباح الطائلة، اذ تعـــد دول الخليج مالكة فقط للابار، لذا فان توظيف رؤوس الاموال الأمريكية في الصناعة النفطيـــة فـــي منطقة الشرق الأوسط بصورة عامة والخليج العربي خاصة، كان عنصـــرا أساســـيا لتحســـين الاقتصاد الأمريكي وتمكينه من تزعم مجموعة الدول الرأسمالية، خاصـــة اذا علمنـــا ان هـــذه

الاستثمارات تغطي 50%من الأرباح التي تدخل الولايات المتحدة الأمريكية جراء استثماراتها في الخارج. (عبد الفتاح،2001: 43)

اضافة إلى ذلك، فان النفط بقدر ماهو طاقة هو أيضاً "**ثروة**"، فكل برميل من النفط الخام يبلغ سعره في المعدل 20–25 دولارا، الامر الذي يعني ان السعر الافتراضي للاحتياطي النفطي الخليجي يبلغ 14–17 ترليون دولار، وهو ما يزيد على اجمالي الناتج القومي لكل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والمانيا معا، وهي أكبر ثلاثة اقتصاديات في العالم.ومما يزيد من حيوية نفط النظام الاقليمي الخليجي هو انه متوفر بكميات غزيرة وأسعار زهيدة، ويذهب مجمله إلى الدول الصناعية التي تزداد اعتماداعلى هذا النفط دون غيره خلال السنوات القادمة، ولذلك كان اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمسالة امن النفط والحرص الدائم على الوجود بالقرب من منابع النفط في الخليج هو من اولويات الاستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي.

الفصل الرابع

التخطيط الاستراتيجي الأمريكي للسيطرة على نفط العراق

شكل الاحتلال الأمريكي للعراق منعطفاً هاماً في تاريخ العلاقات السياسية الاقليمية والدولية من حيث المدلول الاستراتيجي، السياسي الاقتصادي والعسكري، إن الإحتلال الأمريكي للعراق جاء من أجل أهداف هي في غاية الأهمية الاستراتيجية، فقد شكل العراق بموقعه الاستراتيجي المهم وبثرواتها الاقتصادية النفطية الهائلة مغنماً مهماً للولايات المتحدة الأمريكية، إذ أرادت الولايات المتحدة الأمريكية من العراق أن يكون نقطة أنطلاق نحو تحقيق أهداف أخرى وفق نظرية الدومينو، ومن ثم إمكانية خلق قيم جديدة معززة للوجود الأمريكي في منطقة الخليج العربي. ومن هنا أُريد للعراق مكانة جديدة تختلف عن مكانته السابقة لتؤمن نقل هذه القيم الأمريكية الممثلة بالنظم الديموقراطية والليبرالية لدول الخليج العربي بشكل خاص والشرق الأوسط بشكل عام، ومن ثم جعل العراق الداعم للمخططات والسياسات الأمريكية في الخليج العربي خصوصا بعد أن تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من الوصول إلى نفط الخليج العربي، وأقامت قواعدها العسكرية، دون تهديد أو مخاطر خارجية وبمساعدة عدة عوامل أبرزها أزمة وحرب الخليج الاولى والثانية، وتفكك الاتحاد السوفيتي.

وفي ضوء ماتقدم سوف يُعالج هذا الموضوع في ثلاثة مباحث رئيسية:

الاول: البعد السياسي في الاستراتيجية الأمريكية للسيطرة على نفط العراق.

اما الثاني: البعد العسكري في الاستراتيجية الأمريكية للسيطرة على نفط العراق. وسيتعرض المبحث الثالث إلى البعد الاقتصادي في الاستراتيجية الأمريكية للسيطرة على نفط العراق .

المبحث الاول

البعد السياسي في الاستراتيجية الأمريكية للسيطرة على نفط العراق

تتحدد الابعاد السياسية للاستراتيجية الأمريكية للسيطرة على العراق، تمهيدا للسيطرة على نفطه، بطبيعة مواقف الإدارات الأمريكية والسياسات التي اتبعتها حياله منذ عام1991 بغية تغيير نظامه السياسي. فبعد إنتهاء حرب الكويت وخروج القوات العراقية منها، أصبح العراق خاضعا لرقابة الولايات المتحدة الأمريكية من خلال منظمة الامم المتحدة حيث تم أخضاعه لنظام عقوبات صارم استمر من عام 1991حتى عام 2003، وخلال هذه الفترة تم أستصدار عدة قرارات من قبل مجلس الأمن كان الغرض منها أضعاف العراق تمهيداً لإسقاط نظامه .

حققت الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الحرب ما كانت تصبو إليه من تكثيف التواجد العسكري في المنطقة، وعقد اتفاقيات دفاعية مع دول الخليج، وإغراق دول منطقة الخليج العربي بالديون، وعقد صفقات ضخمة من بيع الأسلحة لدول الخليج العربي، فضلا عن تدمير الجيش العراقي، والبنى التحتية العراقية، وفي هذا الصدد أكد (وليم كوانت) مساعد مستشار مجلس الأمن القومي الأمريكي بقوله " إن قرارنا بالحرب على العراق تم إتخاذه بسبب قلقنا على مصالحنا في الخليج العربي" (تشومسكي،1997: 250)

ولعل ان من أهم سمات المواجهة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، تكمن في نجاح الاخيرة في نقل هذه المواجهة، من واحدة بين دولتين إلى حرب شنت على دولة عضو مؤسس للامم المتحدة وعضو فاعل من أعضائها، بقرار دولي تحت طائلة الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة والمرقم (687) في 3 نيسان 1991، الذي يبيح استخدام القوة ضد عضو في الامم المتحدة اذا ما ما أرتكب ما يمكن وصفه بخرق خطير للميثاق وتهديد للأمن والسلم

الدوليينً، لقد كانت القيود المفروضة على العراق وفق احكام هذا القرار سببا رئيسيا في كل الأزمات التي نشبت بين العراق ووكالة الطاقة الدولية واللجنة الخاصة (UNSCOM) وكانت هذه الأزمات هي السبب الذي قاد العراق إلى التعرض لسلسلة من الضربات الجوية المركزة التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها اعوام 1994، 1993، 1998، 2001. (القصاب، 2007: 173) انظر (قرار مجلس الأمن رقم 687 في 3 نيسان 1991)

وعن هذا القرار يقول (بطرس غالي) الامين العام للامم المتحدة آنذاك: "انه يمثل واحداً من أكثر القرارات تعقيداً، وينطوي على أحكام بعيدة المدى جداً، ولم يسبق للمجلس ان أتخذ مثلها". (Boutros, 1996: 29)

سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تبني سياسة الاحتواء المزدوج (Dual Containment)، في منتصف تسعينيات القرن الماضي، وتم تطبيقها على العراق وإيران، وهي أكثر الاستراتيجيات السياسية ملائمة لجذور المصالح الأمريكية في الخليج العربي.(عمر،2011: 9)، وأول من أطلق هذا المفهوم هو مارتن انديك (Martin Indyk) عندما كان مستشاراً للأمن القومي لشؤون الشرق الأدنى في ولاية الرئيس الأمريكي بيل كلينتون (Bill Clinton)، وعرضه انطوني ليك (Anthony Lake) مهندس إستراتيجية الأحتواء المزدوج، في دراسة نشرها بعنوان "في مواجهة الدول المارقة" (Confronting Backlash States) ، قال فيها: "إن الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها القوى العظمى الوحيدة تتحمل مسؤولية خاصة لتطوير استراتيجية تهدف إلى تحييد واحتواء الدول المرتدة وعزلها عن المجتمع الدولي". (Lake,1994:45)

وبالتالي فان المبدأ الأساس لإستراتيجية الإحتواء المزدوج هو حماية المصالح الأمريكية الحيوية في منطقة الخليج العربي وضمان التدفق الحر للنفط بأسعار مستقرة، وضمان أمن حلفائها. إن أهداف الاستراتيجية الأمريكية في أحتواء العراق تحديداً عرضه انطوني ليك بقوله: "يطرح العراق وإيران تحديات أمام جهودنا الساعية إلى الحد من إنتشار الأسلحة، لكن لإنهما متجاورتان وتقعان على ساحل الخليج العربي الحيوي حيث موطن 65% من إحتياطي النفط العالمي، فان هاتين الدولتين تشكلان لغزا إستراتيجيا معقداً أربك سياسات الادارات الأمريكية الثلاث السابقة ". (Lake, 1994:55)

لذلك عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تبني إستراتيجية الأحتواء المتمايز"Differentiated Contianment"، لجعل العراق في بؤرة تركيز الاستراتيجية الأمريكية بإعتباره مبعث التهديد الأخطر لأمن الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، من ناحية وللإستقرار والأمن الدوليين من ناحية اخرى، منفردة بالعراق لإحتواء قدراته الاقتصادية وإنهاكه مادياً ومعنوياً وصولا إلى تغيير النظام السياسي من خلال العقوبات الاقتصادية وإستبداله بنظام يتماثل والسياسات الأمريكية في المنطقة، وكيل الاتهامات له بإن العراق يمثل تهديداً لجيرانه، وقد ارتكزت في ذلك على الحرب العراقية الايرانية، وعلى غزو العراق غير المبرر للكويت، كما إنه ما زال يخفي العديد من الوثائق والمواد الخاصة بتطوير الأسلحة الكيمياوية والبايولوجية وبرامج أسلحة الدمار الشامل" WMD" ووسائل إيصالها، ولعل من أخطر ماتمخضت عنه هذه الإدعاءات هو إنها سهلت على الولايات المتحدة الأمريكية عملية إجتياح العراق وغزوه. (Hon. Jonyki. August 31,1998)

لقد تأكدت الولايات المتحدة الأمريكية ان سياساتها السابقة لم تسفر عن تحقيق أهـدافها لاسيما في العراق الذي عقد سلسلة من الاتفاقيات الاقتصادية والنفطية والتعاونيـة مـع بيئتـه الاقليمية والدولية والشركات العالمية على الرغم من الحصار الاقتصـادي المفـروض عليـه بموجب قرار مجلس الأمن المرقم (661) في 16 آب 1990، إضافة إلى ان حجـم التعـاطف الدولي أخذ بالتزايد مقارنةً مع مطلع عقد التسعينات، فاتجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلـى تغيير نوعي في سياستها تجاه العراق. (كلير، 2011: 185) انظر (قرار مجلس الأمـن رقـم 661 في 6 آب 1990)

سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إحباط كل محاولات العراق لرفع الحصار عنـه، حتى مع تعالي الاصوات المطالبة بالتخفيف من وطأة العقوبات الاقتصادية التي كان لها آثـار كارثية على الجانب الإنساني للشعب العراقي، ناهيك عن ما ترتب على الحصار من تدمير البنى الاقتصادية المنتجة والاضرار بمؤسسات الخدمات الاجتماعية، لقد كان الحصـار يعبـر عـن مقتضيات مصالح سياسية للولايات المتحدة الأمريكية، أكثر مما تقتضيه المتطلبـات القانونيـة للشرعية الدولية، بل وحتى المتطلبات الإنسانية. (فهمي، 2009: 115)

ضاعفت الولايات المتحدة جهودها من اجل استمرار العقوبات، وكان التركيز على أسلحة الدمار الشامل هي الذريعة التي تمسكت بها الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهتها وحربها مع العراق. (سيمونز، 1998: 90-89)

في الواقع، كان من أبرز السياسات التي أتبعتها الإدارة الأمريكيـة فـي وقـت مبكـر والهادفة إلى أضعاف العراق، وبالتالي التمهيد للسيطرة عليه هو القرار الذي أصـدره مجلـس الأمن بالرقم (986) في 14 نيسان 1995 المعروف بقرار **(النفط مقابل الغذاء)** ليبدو أنه أتخـذ للتخفيف من النتائج الكارثية للعقوبات الإقتصادية على الشعب العراقي، ليُسمح للعراق بتصدير

النفط والمنتجات النفطية بقيمة لا تتجاوز مليار دولار أمريكي كل 90 يوماً، ويخـــول القـــرار الأمين العام للإمم المتحدة ان يتخذ كل ما يلزم من تدابير لضمان تنفيذ هذا القرار تنفيذا فعـــالا، ويأذن له الدخول في ترتيبات أو عقد اتفاقات بهذا الشان. (قرارمجلس الأمن رقم 986 فـــي 14 نيسان 1995)

وبعد أن فشلت محاولات العراق وجهوده المبذولة فـــي رفـــع الحصـــار الاقتصـــادي المفروض عليه بشكل كامل وتحت ضغط تردي الاوضاع الاقتصادية والمعيشية والصحية التي شكلت عامل ضغط على الحكومة العراقية، أتجه العراق لتوقيع على أتفاقية جديدة هي (**مـــذكرة التفاهم**) في 1996/7/30 مع الامانة العامة للامم المتحدة بشأن تنفيذ القـــرار986 والمتضـــمن تفاصيل دقيقة تتعلق بعمليات التصدير والاستيراد والمراقبة والاشراف، تمكن العراق من بيـــع كميات من النفط لاتتجاوز 2 مليار دولار كل 3 أشهر، فضلا عن الجوانب المالية المتعلقة بآلية التنفيذ. بذلك سمح للعراق باستئناف جزئي لصادراته مـــن الـــنفط لتمويـــل اســـتيراد الادويـــة والمستلزمات الصحية والمواد الغذائية الأساسية للاحتياجات المدنية، وفقاً للفقرة 8من المادة (أ) من القرار986الصادر في 12 نيسان 1994 من مجلس الأمن .(الجلبي،1997: 9)

استأنف العراق تصدير النفط في15 كانون ثاني 1997 وأودعت عائدات الـــنفط فـــي حساب خاص بإشراف الامم المتحدة، إلا أن هذا القرار لم يسهم في رفع المعاناة عـــن الشـــعب العراقي بسبب استقطاع مبالغ كبيرة من العائدات النفطية لصالح صندوق التعويضات وتكـــاليف مفتشي الامم المتحدة حتى انه لم يصل منه للشعب العراقي سوى 1.3 مليار دولار كل 3 أشهر. (الجلبي،1997: 10)

انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية إلى وضع العراقيل أمام تنفيذ القرار عبر لجنة العقوبات المشكلة بموجب القرار رقم (661 في6 آب 1990) والتي تحولت إلى أداة لتنفيذ السياسة الأمريكية، إذ مارست هذه اللجنة سياسة الإنتقاء في موافقتها على العقود التي تخص بيع النفط العراقي وتعطيل وصول المواد الضرورية إلى الشعب العراقي وهو ما ضاعف من التاثيرات المدمرة للعقوبات الاقتصادية. وبعد ان فشلت لجنة "اليونسكوم UNSCOM" التي يراسها "رالف ايكيوس" ووريثتها لجنة "انموفيك UNMOVIC" برئاسة "هانز بليكس" من الوصول إلى ما يرضي غرور الإدارة الأمريكية بوجود أسلحة دمار شامل. (قرار مجلس الأمن رقم 661 في 6 آب 1990)

أصدر مجلس الأمن القرار المرقم(1154 في 2 آذار 1998)، شدد فيه على تعاون العراق مع اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبخلافه سيؤدي ذلك إلى عواقب وخيمة بالنسبة للعراق. (قرار مجلس الأمن رقم 1154 في 2 آذار 1998)، هذا القرار استثمرته الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس بيل كلينتون لتقوم بعدها ودون أي مسوغ قانوني، بتوجيه ضربات عسكرية قوية ومتواصلة لأهداف محددة ومختارة في العراق في إطار عملية عسكرية عرفت بـــ (عملية ثعلب الصحراء) بدأت في 16 كانون الأول 1998 ولغاية 20 كانون الأول 1998، مطلقة حوالي 100 صاروخ كروز على 100هدف منتخب في العراق، وبررت الهجوم على إنه تعطيل برامج أسلحة العراق النووية والكيمياوية والبيولوجية وقدراته العسكرية على تهديد جيرانه، وإجبار العراق على الإنصياع لمطالب اللجنة الخاصة التابعة للامم المتحدة. (محمود،1999: 172)، بذلك أعطت الولايات المتحدة وبريطانيا لنفسيهما الحق في استئناف وتوجيه الضربات الجوية للمنشآت العسكرية في العراق كجزء من جهد منظم لإضعاف القدرات العراقية. (Cordesman, 2003: 40)

قررت الولايات المتحدة طرح مشروع عقوبات جديدة والمسمى (العقوبات الذكية)، الذي أستمد مضمونه من الورقة الأمريكية للعقوبات المعنونة باسم "أسلوب جديد نحو العراق" لإعادة هيكلة سياسة الامم المتحدة تجاه العراق، عرضت بريطانيا مشروع القرار في مجلس الأمن، وتبناه المجلس رسمياً متمثلاً بالقرار رقم (1284 في 17 كانون الأول 1999). وبموجب هذا المشروع، تمكنت لجنة التعويضات من التحكم في عوائد بيع النفط العراقي، وفسح المجال أمام المزيد من التهديد والانتهاك لامن وسيادة العراق. (قرار مجلس الأمن رقم 1284 في17 كانون الأول 1999)

حاول العراق وهو في محنة الحصار استثمار النفط في صراعه مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من خلال منح عقود مميزة لاستثمار حقول النفط لمجموعة من الشركات الاجنبية كشركة توتال الفرنسية (Total)، لوك اويل الروسية (LukOil)، ومجموعة من شركات النفط الصينية (CNPC) إلا إن أي من هذه العقود لم تنفذ بسبب غزو العراق واحتلاله من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عام 2003. (الجميلي،2009: 166)

إن فكرة احتلال العراق بهدف السيطرة عليه، يمكن إرجاعها إلى بدايات عقد التسعينات من القرن المنصرم وتحديداً بعد نهاية حرب الخليج الاولى عام 1991، وقد تبلورت هذه الفكرة بشكل مشروع متكامل عبر وثيقة صدرت عام 1997 تحت عنوان "مشروع القرن الأمريكي الجديد" Project for the New American Century تقدم بها مجموعة من أبرز قادة التيار اليميني المحافظ، يراسها وليام كريستول، اضافة إلى دونالد رامسفيلد، بول وولفيتز، اليوت ابرامز، جون بولتون، زلماي خليل زاد، ريتشارد بيرل، وقد طلبت هذه المجموعة من الرئيس الأمريكي (بيل كلينتون) والكونغرس في 26 كانون الثاني عام 1998، ومن خلال رسالة تقدمت بها "إننا نكتب إليكم عن اقتناع بان السياسة الأمريكية الحالية تجاه العراق لم تحقق اهدافها، إننا

نهيب بالإدارة ان تضع كل جهود الامة الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والعسكرية لتأكيد سيطرة الولايات المتحدة بخطوة اولى تضمن ازاحة النظام العراقي، وان تفعل ذلك من خلال الامم المتحدة أو منفردة اذا اقتضى الامر. ("Project for the New American Century", Letter to President Clinton, 26 January 1998)

واتساقاً مع ذلك صدر عن الكونغرس الأمريكي قانون تحرير العراق " Iraq Liberation Act 1998"، الذي اعتمد بتاريخ 15 تشرين الثاني 1998، وتضمن هذا القانون دعم تبديل النظام العراقي وتخصيص مبلغ (99 مليون دولار) كمساعدة إعلامية ودعائية وعسكرية للقوى والأحزاب المعارضة للنظام. (Clinton, 31 October 1998)

ومن الممكن تلمس بعض الأدلة حول دوافع التخطيط الأمريكي من بعض الوثائق السياسية التي نشرت قبل الحرب على العراق:

1- **وثيقة بعنوان "إعادة بناء الدفاعات الأمريكية للقرن القادم: استراتيجيات وقوات وموارد** (Rebuilding America's Defenses: Strategies, Forces and Resources For a New Century) التي اعدها في أيلول 2000 الخزان الفكري للمحافظين الجدد المسمى "مشروع لقرن أمريكي جديد [PNAC] "لقد سعت الولايات المتحدة لعقود للعب دورٍ أكثر دوماً في الأمن الاقليمي للخليج، وفيما يوفر النزاع غير المحسوم مع العراق المبرر المباشر، فان الحاجة إلى وجود قوة امريكية كبيرة في الخليج تتخطى قضية النظام العراقي، وتحقيق السيطرة العالمية المنفردة للولايات المتحدة من خلال الإبقاء على التفوق العسكري الأمريكي، وإضعاف القوى المنافسة، وزيادة إمكانية الاستخدام الفردي للقوات المنتشرة عالمياً، وردع النظم المارقة لضمان التفوق الأمريكي.

2- **وثيقة بعنوان "سياسة الطاقة في القرن الواحد والعشرين: التحديات الاستراتيجية"** (Strategic Energy Policy Challenges for the 21st Century) وهي تقرير صدر عن معهد بيكر للسياسة العامة في نيسان 2001 بتكليف من ديك تشيني وتشير إلى ما يلي، "تبقى الولايات المتحدة اسيرة معضلتها مع الطاقة ويبقى العراق عاملاً باعثاً على عدم الاستقرار لجريان النفط من الشرق الأوسط إلى الاسواق الدولية وقد ابدى النظام العراقي استعدادا للتهديد باستعمال النفط كسلاح واستعمال برنامج تصدير النفط لديه للتلاعب باسواق النفط وعليه فانه يتعين على الولايات المتحدة القيام بمراجعة عاجلة لسياساتها تجاه العراق تتضمن اجراء تقييمات عسكرية وطاقوية واقتصادية وسياسية ودبلوماسية. (Baker Institute website)

وقد تضمن هذا التقرير خارطة لحقول النفط وخطوط الانابيب والمصافي ومحطات الضخ العراقية، ودراسة للملتمسين الاجانب لعقود حقول النفط العراقية، توحي هذه الوثائق مجتمعة بأن الغزو كان على الارجح مخططا له منذ أمد بعيد. (Judicial Watch website)

ومع وصول الرئيس الأمريكي (جورج بوش الإبن) إلى الحكم ومعه مجموعة المحافظين الجدد من الحزب الجمهوري في كانون الثاني 2001، برزت معهم سياسات الحرب والهيمنة، إذ أعطت إدارة (بوش الإبن) الجمهورية أولوية قصوى لقضايا الدفاع والأمن القومي بدرجة أكبر من إدارة (بيل كلينتون) الديموقراطية السابقة، وتعددت بعد ذلك خطابات المحافظين الجدد، الذين طالبوا باتباع سياسة أكثر حسماً في الشرق الأوسط تشمل استخدام القوة العسكرية للإطاحة بنظام "صدام حسين" .(لمعني، 2002: 35)

لقد كانت احداث 11 أيلول الذريعة المناسبة التي استغلتها الإدارة الأمريكية، للمضي قدماً في تنفيذ خططها الاستراتيجية الخاصة بالنفط والهيمنة وتواجد القواعد العسكرية، التي

شكلت الاستراتيجية الاستباقية أداتها في تحقيق تلكم الاهداف. كان الهدف الأول للاستراتيجية الجديدة المحافظة إلى أجل غير مسمى على دور الولايات المتحدة الأمريكية بحسبانها القوة العظمى الوحيدة في المستقبل وذلك بالمحافظة على تفوقها العسكري، أما الهدف الثاني، وهي السياسة التي سارت على نهجها الحرب العالمية على الإرهاب، فكان تحريك موضع الهدف لشن حرب استباقية تحمي الولايات المتحدة الأمريكية من العلاقة بين الدول المارقة والشبكات الإرهابية العالمية، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وهو مبدأ استخدم لتسويغ الحرب على العراق عام 2003. (لاورمان،2010: 280)

وكنتيجة توجتها هجمات 11 أيلول 2001، أطل على المشهد الاستراتيجي مفهوم جديد أخذ تسمية "الحرب اللامتماثلة Asymmetric Warfare" وهو مصطلح استخدم لوصف الحرب التي تشن من قبل فاعلين ليسوا من ذوي صفة الدولة (المنظمات الإرهابية) على الأغلب لكي تكون في مقدمة التهديدات الموجهة لأمن الولايات المتحدة الأمريكية، بعد تلاشي التهديد الاستراتيجي الذي كان يمثله الاتحاد السوفيتي وحلف وارشو "WARSHO"، حيث أن التفكير الاستراتيجي الأمريكي قام أساسا على إلغاء أو اضعاف الخصوم والمنافسين سواء كانوا أعداء أم حلفاء. (القصاب، 2007: 40)

صفوة القول، بنهاية الحرب الباردة وغياب العدو الاستراتيجي وما مثله من تهديد للمصالح الأمريكية أصبح من غير المبرر تواجد القوة العسكرية الأمريكية المنتشرة في العالم والميزانية العسكرية الضخمة لولا وقوع أحداث 11 أيلول 2001، لتنقذ الترهل الذي أصاب الفكر الاستراتيجي الأمريكي في الصميم في هذه الحقبة ولتعيد الدور العالمي من جديد للقوة المهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، فكانت الفرصة المناسبة التي استغلتها الإدارة الأمريكية، للمضي قدما في تنفيذ خططها الاستراتيجية الخاصة بالنفط والقواعد العسكرية والهيمنة، والتي

شكلت الاستراتيجية الاستباقية أداتها في تحقيق ذلك، وأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عدة ذرائع في حربها على العراق، وكانت الحرب على الإرهاب هي البداية:

اولا – **الحرب على الإرهاب:** بدأت ملامح السياسة الأمريكية الجديدة تتحدد من خلال خطاب الرئيس (جورج بوش الابن) في 20 أيلول 2001 حين أعلن "من ليس معنا فهو ضدنا" اي ان كل دولة وفي اي مكان من العالم يجب ان تتبنى موقفاً معيناً، أما ان تكون مع الولايات المتحدة الأمريكية أو مع الإرهابين، وابتداءاً فان كل دولة تستمر في إيواء وتدعيم الإرهاب تعتبر نظاماً معادياً للولايات المتحدة الأمريكية، وهدفاً لقوتها العسكرية، لذا فقد تبنت الإدارة الأمريكية في 20 أيلول 2002 (وثيقة استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية)، التي قدمت تنظيراً واضحاً للاستراتيجية الاستباقية، تقوم مقام تلك السياسات والاستراتيجيات التي حكمت السياسة الخارجية الأمريكية منذ الحرب الباردة، ووفقاً لهذه الاستراتيجية فان اخطر عدو تواجهه الولايات المتحدة الأمريكية وامنها القومي هو التحالف بين (الاصولية والتكنولوجيا) مما يمكن من احتمال التهديد ووقوعه في اي لحظة، الامر الذي يجعل من الضرورة الانتقال من سياسة الردع والاحتواء إلى سياسة الضربة الوقائية، من خلال التوظيف المباشر للقوة العسكرية لأظهار الانتقام الأمريكي للدول التي تعتبرها محوراً للشر "Axis of Evil"، وبات شعار "مكافحة الإرهاب" هو البديل العملي والفعلي لشعار "مكافحة الشيوعية" الذي كان سائداً أثناء الحرب الباردة. (The National Securiy Strategy of the United States of America, September 2002)

ومع عدم وضوح طبيعة الجهة المسؤولة عن الهجمات، وفشل محاولات توريط العراق فيها، فقد تصاعدت حدة اللهجة الأمريكية المتشددة ضد العراق، من منطلق ان الهجوم الإرهابي الذي شهدته احداث 11 أيلول 2001 يجد جذوره في الايديولوجية المعادية للولايات المتحدة

الأمريكية، والعراق معروف بتوجهاته الراديكالية المعادية للولايات المتحدة الأمريكية والغرب، وعلى الرغم من تداعيات حرب الخليج الثانية وأثارها عليه، فانه لايوجد أي دليل على انه تخلى عن طموحاته في تطوير أسلحة الدمار الشامل. (Cordesman, 2003: 4)

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها بريطانيا تبرير الحرب ضد العراق، بحجة أرتباط النظام العراقي بجماعات إرهابية إسلامية راديكالية كتنظيم القاعدة وأنصار الإسلام، بل أن هذه الإدعاءات الأمريكية قد وجهت إلى العراق دون دليل عندما شنت هجمات 11 أيلـــول، وهذا الزعم عارٍ عن الصحة لاسباب ومبررات عدة، أهمها ان النظام العراقي يتسم بالعلمانيـــة، ولا توجد له اي علاقة مع الراديكاليين والإسلاميين بسبب الاختلاف الايـــديولوجي والعقائـــدي فضلاً عن توجيه الاتهامات إلى حزب البعث بتصفية وقمـــع مثـــل هـــذه الحركـــات الدينيـــة والإسلامية. (هيكل، 2003: 233)

ثانياً- **إنتشار أسلحة الدمار الشامل:** لقد كانت ذريعة أسلحة الدمار الشامل واحدة مـــن أقـــوى الذرائع التي تذرعت بها الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها بريطانيا لشن الحرب على العراق، وأستطاعت بجهد مركز من تحشيد إدارة المجتمع الدولي الممثلة بالامم المتحدة خلفهـــا بحجـــة استمرار العراق بتطوير أسلحة الدمار الشامل "النووية والكيمياوية والبيولوجية" ووسائل ايصالها في تحدٍ واضح لقرار مجلس الأمن رقم (687) لسنة 1991 الذي يحرم على العـــراق الســـعي لامتلاك وتطوير هذه الأسلحة، وتدمير المتيسر منها تحت اشراف لجنة الامم المتحدة الخاصـــة التي شكلت لهذا الغرض. (القصاب، 2007: 14)

لذا سعت الإدارة الأمريكية إلى تحريك ملف التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل، وأبدت هواجسها من إمكانية سقوط هذه الأسلحة في يد التنظيمات الإرهابية، التي لن تتردد في استخدامها ضد الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها الحيوية، حيث قدم وزير الخارجية الأمريكي (كولن

باول) يوم 5 شباط 2003 امام مجلس الأمن الدولي خطاباً خصصه للازمة العراقية وعرض فيه ماتعتبره الولايات المتحدة الأمريكية ادلة على امتلاك العراق أسلحة دمار شامل وايوائه لعناصر من تنظيم القاعدة. (خطاب كولن باول امام مجلس الأمن الدولي، جريدة الشرق الأوسط، 2003/2/7)

ومع ان العراق وافق على عودة المفتشين الدوليين، وعلى الرغم من تأكد فرق التفتيش من خلو العراق من هذه الأسلحة، الا ان الولايات المتحدة الأمريكية لم تتخلى عن نواياها حيال العراق وتهديداتها له. (مسعد، 2002: 237)

ان المزاعم الأمريكية بخصوص تطوير العراق أسلحة الدمار الشامل ثبت بطلانها، وان التصريحات الرسمية بشانها كانت تفتقر إلى المصداقية، بحكم ان البنى الارتكازية لهذا التطوير قد تم تفكيكها وتدميرها، سواء في أثناء الحرب الفعلية عام 1991 أو بعد ذلك بواسطة لجنة الامم المتحدة الخاصة، لنزع أسلحة الدمار الشامل العراقي، "UNSCOM". (سيمونز، 2004: 353)

وجاء أعتراف (كولن باول) وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية صريحاً "بأن الأستخبارات المركزية CIA وغيرها من الأجهزة الحكومية ضللت عمداً في بعض الأحيان في تقاريرها عن أسلحة الدمار الشامل العراقية قبل الحرب، وإن المعلومات الأستخبارية التي إستعملها في خطابه الشهير أمام الأمم المتحدة لتبرير الحرب على العراق كانت غير دقيقة وتفتقر الى الصدقية . (نعمات، صحيفة الحياة ،18 /2004/5)

ثالثا- **ترويج الديموقراطية واصلاح النظم السياسية:** ان الولايات المتحدة الأمريكية باستخدامها ملف حقوق الإنسان، والديموقراطية، ستحاول الضغط على القوى الفاعلة في العالم، متى بدات هذه القوى ممانعة للهيمنة الأمريكية سواء اكانت هذه الهيمنة اقتصادية أم سياسية .

راحت الولايات المتحدة الأمريكية تركز على ضرورة وأهمية تحقيق الديموقراطيـــة بوصـــفها المدخل الرئيسي لتجفيف منابع التطرف والإرهاب الذي أصبح يســـتهدف الولايـــات المتحـــدة الأمريكية، ومن هنا طرحت في ديسمبر 2002 مبادرة الشراكة الأمريكية– الشرق اوسطية لنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط وخاصة في المناطق الحيوية ذات الموارد النفطيـــة مـــن اجـــل التدخل بالعملية السياسية وقيام نُظم موالية لها في المنطقة لتحقيق هيمنتها على الهرم الدولي عبر نظام القطبية الانفرادية، وقد عبر عن ذلك الرئيس الأمريكي (بوش الابن) في أكثر من محفـــل بقوله " ان عملية الاصلاح السياسي ونشر الديموقراطية في الشرق الأوســـط ومنطقـــة الخلـــيج العربي سوف يعزز الأمن والسلام". (معهد تحليل السياسة الخارجية ومؤسسة برادلي، 2006)

ولما كانت الولايات المتحدة الأمريكية معنية بنشر مفاهيمها حول الديموقراطية وحقوق الإنسان، لذا بدات بتوجيه الانظار نحو نظام (صدام حسين) بعدهِ نظاماً استبدادياً معادياً للديموقراطية والحريات العامة وحقوق الإنسان، وانه اضطهد شعبه وقام بعمليات إبادة جماعية وتهجير قسري لمواطنيه، ومن هنا وجدت الولايات المتحدة الأمريكية المسوغ الإنساني لاستخدام ترسانتها العسكرية لتغيير نظام الحكم وتقدمه كاحد الدوافع المعلنة لإعلان الحرب على العراق. (الهرمزي، 2009: 95)

وفي خطابه عن حالة الاتحاد في 29 كانون الثاني 2002، عَـــد الـــرئيس الأمريكـــي (جورج بوش الابن) العراق واحداً من دول محور الشر الثلاث اضافة إلـــى ايـــران وكوريـــا الشمالية، وبذلك أصبح العراق هدفاً للاستراتيجية الاستباقية. (خطاب الرئيس الأمريكي جـــورج بوش الإبن في 29 كانون الثاني 2002)

زادت التحركات والضغوطات الأمريكية ضد العراق، فأتهم الرئيس (جورج بوش الإبن) العراق أمام الجمعية العامة للامم المتحدة في 19 أيلول عام 2002 بخرق قرارات المنظمة الدولية. (خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش الإبن في 19 أيلول 2002)

وتحت الضغط والتاثير الأمريكي أصدر مجلس الأمن في 8 تشرين الثاني 2002 بالاجماع قراره رقم (1441)، وافق العراق على قرار مجلس الأمن رقم (1441) الذي يلزم العراق خلال 30 يوماً من تاريخ صدوره في 8 تشرين الثاني 2002 بتقديم بيان دقيق وكامل عن جميع برامجه الرامية إلى تطوير الأسلحة الكيمياوية والبايولوجية والنووية والطائرات المسيرة بدون طيار. (قرار مجلس الأمن رقم 1441 في 8 تشرين الثاني 2002)

وبالفعل أنجز العراق التقرير قبل الوقت المحدد، وسُلم للامم المتحدة، وبالمقابل أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا أن التقرير العراقي الذي قُدم ب(12000) صفحة جاء ناقصاً وغير مطابق للقرار (1441)، وبموجبه عُد العراق في حالة خرق مادي لالتزاماته الدولية، حتى وإن سمح بعودة فرق التفتيش، وأصبح واضحاً إصرار الولايات المتحدة الأمريكية استبعاد أي حل دبلوماسي، واللجوء إلى العمل العسكري ضده. (الدوري، 2004: 138–139)

شهد مجلس الأمن انقساماً واضحاً بين أعضائه، على إثر محاولة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا الضغط عليه لاستصدار قرار يعقب القرار رقم (1441)، يجيز لها شن الحرب على العراق، بدعوى امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل يهدد بها الأمن والسلم الدوليين، سعت الولايات المتحدة الأمريكية لإضفاء الشرعية على سياساتها بالاستناد إلى (المادة 51) من ميثاق الامم المتحدة التي تبرر للدولة العضو ممارسة حق الدفاع الشرعي عن النفس، في حال تعرضها لاعتداء مسلح. (ميثاق الأمم المتحدة، المادة 51 من الفصل السابع)

إلا ان الولايات المتحدة الأمريكية استخدمتها كمبرر لاعمال القوة ضد العراق، مع ان مبررات الخطر والعدوان لا تنطبق عليه، لانه لايشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، ولايمثل خطرا يهدد امن ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية والعالم، اضافة إلى ان فرق التفتيش لم تثبت امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل، فالتقرير الذي قدمه (هانز بليكس) رئيس المفتشين الدوليين و(محمد البرادعي) رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 8 شباط عام2003، اكد على تعاون العراق الايجابي مع فرق التفتيش والتزامه بقرارمجلس الأمن الدولي المرقم (1441). (الهزاط، 2003: 30) انظر أيضاً (بليكس،2005: 104-118)

وعليه، جاء رفض مجلس الأمن اعطاء الغطاء القانوني للولايات المتحدة الأمريكية بالتدخل العسكري في العراق بسبب تعارض طلبها مع الشرعية الدولية، وفي الوقت ذاته معارضة بعض اعضائه الدائمين الانصياع للطلب الأمريكي-البريطاني، وفي 19 آذار عام 2003 ودون اي تخويل من مجلس الأمن شنت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا الحرب على العراق، وتمكنت بعدها من احتلال العاصمة العراقية بغداد في 9 نيسان2003. (Hallenbery, 2005: 172-173)

تمت عملية التغيير السياسي في العراق بفعل العامل الخارجي وبأسلوب القوة العسكرية، وذلك عن طريق قيام الولايات المتحدة الأمريكية بإسقاط النظام العراقي، والسعي لتاسيس نظام ديموقراطي جديد وبديل، يميز بانتخابات حرة وعادلة والايحاء بان ماحصل في العراق ينحصر في حدود بناء الديموقراطية ونشرها وليس هناك أهداف اخرى كامنة، فضلاعن ما يجب على هذا النظام من اتباع سلوك سياسي خارجي يقوم على أساس التعاون الاقليمي دون ان يستثني أحداً (اسرائيل)، حيث لن يكون هناك مكان للايديولوجيات المتطرفة. (الزبيدي،2009 :10)

ووفقا لذلك يمكن القول بان جوهر الرؤية الاستراتيجية الأمريكية تقوم على فكرة تغيير نظام الحكم وفرض نموذجها الديمقراطي الليبرالي على العراق ومنطقة الشرق الأوسط، وتحقيق

مشروع الشرق الأوسط الكبير، وهو ما افصح عنه الرئيس (جورج بوش الابن) في خطاب له في جامعة كارولينا الجنوبية في يوم2005/6/29 اذ ذكر"ان احداهم اهداف القوه الأمريكيه هو إمكانية تطبيق النموذج الديموقراطي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط". بمعنى آخر اشاعة نمط الحياة الأمريكية، وهي دعوات انطلقت إلى حيز التنفيذ بعد احتلال العراق. (خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش الإبن في 29 حزيران 2005).

وقد سعت الإدارة الأمريكية إلى جعل العراق دولة ديموقراطية عصرية تبعث إلى دول المنطقة رسالة تشجيع للإصلاح السياسي والاقتصادي، وتعمل على بناء نظام حكم يختلف في شكله وطبيعته عن بقية دول المنطقة، فنجاح الفعل الأمريكي في العراق وإيجاد حكومة عراقية ليبرالية موالية يعد من أهم مقومات المشروع الأمريكي الاصلاحي في المنطقة، وتأكيداً لمصداقيتها وسعياً منها لإقناع المجتمع الدولي بأهدافها المعلنة، حدد الرئيس جورج بوش الابن الخطوات الرئيسية لإحلال الديموقراطية ونقل السيادة الكاملة للعراقيين في 30 حزيران عام 2004 وإجراء انتخابات حرة في العراق لاختيار حكومة منتخبة تمثيلية فيه، وهكذا يصبح العراق "الديموقراطي" نبراساً للدول الاخرى في الشرق الأوسط، على الرغم من أن أغلب هذه الدول تعاني من عدم الاستقرار السياسي وعملية الدمقرطة قد تزيد من هذه المعاناة. (Norton,2004)

وبحسب اختصاصي مؤسسة كارنيجي (Carnegie Institute)، "ان عملية دمقرطة العراق برهنت على انها اشد صعوبة بكثير مما كان متوقعاً". (هدسون، 2003: 163)

يتبين مما سبق، لقد شكل العراق بنظامه السياسي وعقيدته العسكرية منذ نهاية الحرب العراقية الايرانية عام 1988 وأعقبها دخول الكويت عام 1990، مصدر قلق للولايات المتحدة الأمريكية ولمصالحها في المنطقة، فضلاً عما يشكله من تهديد للحليف الاستراتيجي الأمريكي

في المنطقة (اسرائيل)، من هنا بدأ التفكير الاستراتيجي الأمريكي ومنذ ذلك الحين برسم الخطط طويلة الأمد لتغيير النظام السياسي العراقي بعقيدته المعادية للولايات المتحدة الأمريكية، وضرورة إعادة بناء هيكلية جديدة لجيش عراقي بصورة متناغمة ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي بشكل خاص والشرق الأوسط بشكل عام، وكانت الحرب على الإرهاب هي البداية لأهدافها المعلنة، وفي واقع الحال كان العراق الهدف الرئيسي بعد افغانستان في هذه الاستراتيجية، بوصفه يمثل ثاني احتياطٍ عالمي بالنفط، وساحة عمليات تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية من خلالها ان تقوم باستعراض عسكري، يضع العالم باكمله امام حقيقة قدرة الولايات المتحدة الأمريكية بسط نفوذها وهيمنتها على واحد من أهم مصادر الطاقة في العالم، كي تكتمل مقومات الامبراطورية الأمريكية المزمع بناؤها وفقا لمشروع القرن الأمريكي الجديد، الذي يرى دعاته أنه لن يتحقق دون السيطرة على النفط.

المبحث الثاني

البعد العسكري في الاستراتيجية الأمريكية للسيطرة على نفط العراق

بُنيت الاستراتيجية الأمريكية بعد حقبة الحرب الباردة، وفي عهد المحافظين الجدد على فكرة الاستعداد الدائم للحافز الخارجي، الذي هو بطبيعته عدواني، ما يعني أن تكون الولايات المتحدة قادرة على خوض غمار حرب خارج حدودها الاقليمية.

ولما كانت الاستراتيجية الأمنية التي صممت للتعامل مع أخطار الحرب الباردة غير ملائمة الآن للتعامل مع ما يتعرض له أمن الولايات المتحدة الأمريكية من مخاطر، أصبح لزاماً على مؤسسات الأمن القومي الأمريكي أن تصوغ استراتيجية أمنية تتناسب مع مكانتها الدولية، وسياساتها باتجاه الهيمنة والانفراد، ولتأمين هذا المطلب، كان على الولايات المتحدة إعادة التفكير بنمط تخطيطها الاسترتيجي الأمني اولاً، وإعادة هيكلية قواتها العسكرية وفق عقيدة عسكرية تؤمن لها القدرة على مواجهة التحديات والخصوم الجدد، والمخاطر التي تهدد مصالحها الحيوية في مناطق متعددة من العالم. (فهمي، 2009: 165)

إن السمة المميزة لمنهج التفكير الاستراتيجي الأمريكي يجمع بين التهديد باستخدام القوة العسكرية، أو استخدامها فعلاً، إذا ما تحول التهديد إلى اسلوب عمل، أو طريقة في التعامل لإنزال العقاب في حال المساس بالمصالح الحيوية، أو عند تعرضها لتهديدات حقيقية، ولا تكاد تخلو أية إدارة من الإدارات الأمريكية التي تعاقبت على رئاسة الولايات المتحدة عن تبنيها لنمطٍ من مباديء العمل الاستراتيجي المتضمن لهامش من التصعيد والتهديد باستخدام القوة المسلحة، وربما يكون الدافع وراء تبني مثل هذه الأنماط من الاستراتيجيات هو طبيعة الواقع الدولي

والاقليمي سواءً أكان ذلك أثناء الحرب الباردة أم بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وبقاء الولايات المتحدة الأمريكية كقوة قائدة في النظام الدولي. (فهمي، 2009: 147-160)

لقد كان من الضروري (أدلجة) استراتيجية التوسع عالمياً بالركون إلى القوة العسكرية، وكان من بين مفردات هذه (الأدلجة)، التي تسوغ العمل العسكري موضوع الديموقراطية، حقوق الإنسان، التدخل الإنساني، التجارة والسوق الحرة. وقد وفرت هذه المفردات أساساً نظرياً لاستراتيجية الأمن القومي خلال إدارة الرئيس الأمريكي السابق (بيل كلينتون)، ومسوغاً فلسفياً لعدد من العمليات العسكرية، مثل تلك التي تمت لإعادة الديموقراطية في هاييتي في أيار 1994، الصومال في 1992-1994، يوغسلافيا في شباط 1994-1995، معاقبة السودان وافغانستان في 20 آب 1998 ومعاقبة العراق، حيث أعلنت الولايات المتحدة استمرار العمليات العسكرية ضده تحت مسمى عملية "ثعلب الصحراء" في 17-20 كانون الأول عام 1998. (محمود، 1999: 172)

وفي هذا الصدد قدمت مؤسسة راندا الأمريكية وبتوجيه من القوة الجوية الأمريكية في صيف 2001، دراستها التي حملت عنوان "إعادة تشكيل القوات المسلحة الأمريكية لدور كوني جديد"، بعد ان جعلت من العراق مرتكزاً استراتيجياً لإعادة الانتشار العسكري الأمريكي وبالتالي فإن احتلاله يمثل مفتاحاً لإنشاء قواعد عسكرية أمريكية جديدة تنظم بوجودها الإنتشار العسكري الأمريكي. (مؤسسة راندا، 2002: 1-15)

ارتكزت الاستراتيجية العسكرية في عهد الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن وتيار المحافظين الجدد، على عقيدة الحرب الاستباقية، والتي تتضمن التحول من صد هجوم فعلي إلى شن حروب وضربات وقائية لمنع هجمات متوقعة، وقد شكلت هذه العقيدة قلقاً شديداً على إطار العمل الأساسي للقانون الدولي، إذ أنها قد شرعت للهيمنة العالمية من جانب الولايات المتحدة

على الساحة الدولية كقوة عظمى وحيدة تمتلك استراتيجية كونية تفرض عليها التدخل العسكري في بعض المناطق والدول وتغيير الأنظمة، والهيمنة على المناطق الاستراتيجية في العالم وردع الدول التي تتطلع للمنافسة معها، ترتكز عقيدة الحرب الاستباقية على قاعدتين أساسيتين، الاولى أنها تعتمد على الضربات المباغتة، والثانية احتمالية أن تنفذ هذه الضربات الأمريكية الاستباقية باستخدام سلاحٍ نووي تكتيكياً أو استراتيجياً. (السعدون، 2011: 255)

وتتضح رؤية الرئيس الأمريكي (جورج بوش الإبن) للضربات الاستباقية، من خلال خطابه في اكاديمية (ويست بوينت West Point) في الأول من حزيران عام 2002 "ان الاخطار الجديدة تتطلب تفكيراً جديداً أيضاً، ان الردع أو الإنذار برد عنيف شامل ضد دول، لا معنى له في محاربة شبكات إرهابية لا تدافع عنها دول، والاحتواء غير ممكن عندما يستطيع ديكتاتور ان يطلق ما لديه من أسلحة الدمار الشامل وان يزود بها حلفه الإرهابي سراً، اننا اذا قعدنا ننتظر الخطر، فاننا نكون قد انتظرنا أكثر من اللازم". (خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش الإبن في 1 حزيران 2002)

كما صرح وزير الدفاع الأمريكي (دونالد رامسفيلد) في اجتماع (حلف الناتو) ببروكسل في 6 أيار2002 قائلاً، ان الحلف لايمكن ان ينتظر الدليل الدامغ حتى يتحرك ضد المجموعات الإرهابية، أو ضد الدول التي تمتلك السلحة الكيمياوية والبيولوجية والنووية. (NATO HQ, Brussels. 6 June 2002)

رسمت الولايات المتحدة الأمريكية خططها للرد على هجمات 11 أيلول، وفق ترتيبات استراتيجية جديدة، اسست فيما بعد للاستراتيجية الأمنية الأمريكية التي أعلنت في أيلول 2002، وكانت الخطوة الاولى هي مرحلة الانتشار الاستراتيجي الذي اختص بحماية امن الولايات المتحدة الأمريكية، فرفعت درجات الاستعداد للقوات العسكرية وشبه العسكرية الأمريكية

المنتشرة في العديد من اقاليم العالم استعدادا للاستخدام المنتظرلها، أما الخطوة الثانية، فقد ركزت على البناء الاستراتيجي للقوات الأمريكية والقوات المتحالفة معها ومسرح العمليات المنتظر. (السعدون، 2011: 262)

عزز من حالة الهوس الرسمي باستخدام القوة العسكرية، وثيقة "استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة" الصادرة في 20 أيلول 2002 من البيت الأبيض، تضمنت هذه الوثيقة حزمة مبادئ العمل والإعداد لاستراتيجية جديدة محل الاستراتيجية الأمريكية التي كانت معتمدة طيلة فترة الحرب الباردة كالردع النووي، والقدرة على التدمير بالضربة الثانية... الخ، اذ أصبح البديل العملي للتعامل مع الاخطار والتحديات الجديدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة يتمثل في تبني استراتيجية جديدة هي استراتيجية الدفاع الوقائي، والضربة الاستباقية، والتوظيف المباشر للقوة العسكرية . (The National Securiy Strategy of the United States of America)

يتمثل البعد العسكري في الاستراتيجية الأمريكية، في التعامل مع العراق بالتوظيف الفعلي للقوة العسكرية الأمريكية والتي انتهت باحتلاله عام 2003، لتنهي نظامه السياسي وتلحقه بدائرة نفوذها في منطقة الخليج العربي، هذا فضلاً عن ما يتيحه هذا الاحتلال من إقامة نظام سياسي بديل يوفر لها نسب مضاعفة مما تحتاج إليه من النفط .

فشلت جميع السياسات التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق والمتمثلة في فرض الحصار الشامل، ومنطقتي حظر الطيران في شمال العراق وجنوبه، وسياسة الاحتـــواء المزدوج والمتمايز، في تغير نظام الحكم في العراق، وهو ما اكدته شهادة "كولن بـــاول" امـــام الكونغرس الأمريكي في 22 نيسان عام 2001 قائلاً "اكتشفت ان سياستنا في العراق مشوشة، والعقوبات التي هي جزء من تلك السياسة تتداعى". (كلير،2011: 185)

فاتجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إحداث تغيير نوعي في سياستها تجاه العـــراق، جاء ذلك من خلال قيام الكونغرس الأمريكي باعتماد قانون يدعم ذلك التوجه، فـــي 2 تشـــرين الأول 2002 وهو قانون" **تفويض الرئيس الأمريكي باستخدام القوة ضد العراق**"، فـــي حمـــى الحرب ضد الإرهاب وتصاعد الازمة مع العراق، في الواقع ان إرهاصات الاستعداد للحـــرب على العراق بدات تتشكل بعد احتلال افغانستان عام 2002 وتصاعد الحملة الاعلاميـــة ضـــده. (Joint Resolution to Authorize the use of United States Armed Forces Against Iraq)

وكما تم الإشارة إليه سابقاً قررت الولايات المتحـــدة تجـــاوز رفـــض مجلـــس الأمـــن ومعارضته لشن حملة عسكرية على العراق، والعمل على تقويض منظومة القانون الدولي مـــن خلال المناداة بشرعية سياسة الهجوم الاستباقي بشكل انفرادي، وهو ما أعلنه الرئيس الأمريكي (جورج بوش الإبن) في اجتماع (قمة جزر الاوزور) في 17 آذار عام 2003، "ان الولايـــات المتحدة الأمريكية تمتلك تخويلاً مطلقاً، باستخدام القوة للدفاع عن امنها القومي الذي تعتبره مهدداً من قبل العراق مع صدام أو من دونه". (خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش الإبن في قمـــة جزر الاوزور، 17 آذار 2003)

إن قولاً كهذا يؤكد حقيقة مفادها ان خطة غزو العراق، جاءت في السياق الاســـتراتيجي الجديد للولايات المتحدة الأمريكية، والتي تحاول من خلاله رسم حـــدود دول منطقـــة الشـــرق الأوسط، بعد ان تم رسمها سابقاً على أساس مصالح بريطانيا وفرنسا بعـــد الحـــرب العالميـــة الاولى، تلك الحدود الجديدة التي يراد لها ان تعكس أولاً مصالح القطب الأوحد في العالم بعـــد نهاية الحرب الباردة، والتي تتطلب إحكام السيطرة على منابع النفط في المنطقة وثانياً مصـــالح الحليف الاستراتيجي "اسرائيل" التي تتطلب هي الأخرى، تجزئة المنطقة إلى دويلات صـــغيرة

على اسس عرقية وطائفية ودينية، بما لاتشكل خطراً على مكانة اسرائيل كقوة عظمى مهيمنة في المنطقة. (الشمري، 2014: 241)

تبعاً لذلك فقد طرحت الإدارة الأمريكية سيناريوهات مختلفة للحرب على العراق، وبدأت بتطوير عمليات الحشد العسكري في منطقة الخليج العربي، كما عملت على ممارسة الضغوط على الكونغرس من اجل الحصول على تاييده بشان توجيه ضربة عسكرية للعراق، وحصلت موافقة الكونغرس على شن الحرب على العراق تحت ذريعة تهديده للامن القومي الأمريكي. (خطاب بوش في بدء الحملة العسكرية على العراق، 19 آذار 2003)

وتحت مسمى عملية (الصدمة والرعب)، أعلن البيت الأبيض بدء العمليات العسكرية ضد العراق في 19 آذار عام 2003 الساعة الثامنة مساءاً، تمكنت بعدها قوات التحالف من احتلال العاصمة العراقية بغداد في 9 نيسان ، واعلنت في 14 نيسان من نفس العام انتهاء العمليات العسكرية في العراق. (Hallenbery and Karlesson, 2005)

انطوى اللجوء الانفرادي إلى القوة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، على انتهاك خطير للقانون الدولي، وتجاهل واضح لموقف اغلبية أعضاء مجلس الأمن والمجتمع الدولي، وايا كانت الارضية التي ارتكزت عليها الولايات المتحدة الأمريكية لاحتلال العراق، فهي لم تحقق اياً من اهداف الامم المتحدة أو مصلحة المجتمع الدولي، التي كانت المبرر والذريعة لشرعنتها، بقدرما ابتغت تحقيق اهداف الاستراتيجية الأمريكية وحماية مصالحها في المنطقة. وتصديقاً لذلك يقول الباحث الأمريكي في جامعة جورج تاون الأمريكية (مايكل هدسون) في المؤتمر الذي نظمته السفارة الالمانية في بيروت في تموزعام2003 "إن لهذا التدخل اسباباً غير معلنة تتلخص بتعزيز الأمن الاقليمي لاسرائيل، والغاء الخطر الذي يشكله

العراق على دول الخليج العربي، وتفكيك الاقتصاد الاشتراكي الموجه في هذا البلـــد، وتعزيـــز بعض المؤسسات النفطية الأمريكية". (هدسون، صحيفة الحياة، 2003/7: 2)

لقد اريد لهذا الاحتلال ان يحقق اهدافاً مثلت خلاصة الافكار التي يؤمن بها الساسة الأمريكيون في البيت الأبيض من هذه الاهداف:

1- **ضمان ديمومة الهيمنة الأمريكية عالمياً**، ان مفهوم الهيمنة أو الزعامة في الاســـتراتيجية الأمريكية نما وترعرع في فيافي المدرسة الواقعية، ويشير إلى ادامة السيطرة الجيوسياسية على العالم، وان مهمة الحفاظ على الهيمنة العالمية يواجه الكثير من التحديات، لعل اخطرها تنامي قوى دولية جديدة من شانها المنافسة على قيادة هذا النظام، ويسمح بالتعددية القطبية مجدداً، وفي عودتها تهديد للمصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، وهنا يكون العراق الحلقة الأساسية والمهمة في إطار صياغة عالم القرن الحادي والعشرين وتطويـــق القـــوى المرشحة لمنافسة الولايات المتحدة على قمة الهرم الدولي، كونه سيصبح ســـاحة عمليـــات تستطيع من خلاله الولايات المتحدة الأمريكية ان تقوم باستعراض عسكري يضـــع العـــالم بمجمله امام حقيقة التفوق الأمريكي. (الشمري ، 1997: 157)

2- **تحقيق مشروع الشرق الأوسط الكبير**، الذي افصح الرئيس (جورج بوش الابن) عن رؤيته له قبل أيام من غزو العراق وقد وضع مبررات ومسوغات عدة لتلك الحرب من خلال خطابه في 27 شباط عام 2003 في مؤسسة الابحاث اميركان انتربرايز(American Enterprise)، حيث ادعى بوش ان تغيير النظام في العراق سيحل مشكلة الشرق الأوسط- اي مشكلة الصراع العربي الاسرائيلي، واستطرد قائلاً "ان النجاح في العراق سيؤسس لمرحلة جديدة للسلام في الشرق الأوسط، ويبدأ بعملية التقدم باتجاه دولة فلسطين

الديموقراطية، وسيحرم شبكات الإرهاب من راعٍ ثري يمول تدريب الإرهابين، ويقدم المكافات لعوائل الانتحاريين". (The Guardian, 27 Feb 2003)

3- **إعادة نشر القوات العسكرية الأمريكية**، عبر بوابة العراق الجديد الذي سيكون نقطة الانطلاق نحو بناء نظام أمني اقليمي جديد في منطقة الشرق الأوسط، يرتكز على القواعد العسكرية المزمع انشاؤها وتوزيعها في العراق لاستخدامها في المستقبل في إطار استراتيجيتها المعلنة والمعروفة بالضربات الوقائية، ذلك ان الموقع الجيو-ستراتيجي للعراق يشكل جوهر القيمة للاقليم بشكل عام، فالعراق رابط ستراتيجي ذو أهمية خطيرة بكل من اقليم الخليج العربي واقليم ايران – افغانستان ومن ثم الصين واقليم القفقاس واقليم ايران- وآسيا الوسطى وتركيا واقليم المشرق العربي، ان التبحر في قيمة هذه الحلقة الرابطة جعل الولايات المتحدة تدفع باتجاه توسيع منطقة الشرق الأوسط لتشكل الشرق الأوسط الكبير، وان العراق يقع في القلب من هذه الكتلة الجيو-ستراتيجية الغنية. (القصاب، 2007: 49)

وهنا فان الولايات المتحدة الأمريكية تنطلق من ضرورة الاستفادة من الموقع الاستراتيجي المهم للعراق، اذ ان العراق كان حلقة مفقودة في سلسلة الانتشار العسكري الأمريكي، وان وجود قواعد عسكري في العراق يعني القدرة على التدخل السريع والاشراف على هذه المناطق الحيوية وهو مايسهم في إعادة انتشار القوات العسكرية الأمريكية ليكون العراق بمثابة مركز القيادة للجيش الأمريكي، سيما في منطقة الخليج العربي. (الجادر، القيسي،2011: 22)

4- **السيطرة على منابع النفط في الخليج العربي**، اذ يعد الحصول على إمدادات النفط مسالة امن قومي، اي مسالة تقع في نطاق مسؤلية وزارة الدفاع ووكالة الطاقة الأمريكية والهيئات الاخرى المسؤولة عن حماية المصالح الأمريكية الحيوية، وهو ما عبرت عنه شركة انرجي

سيكيوريتي انااليزيس انك "ESAI" ببوسطن لوكالة رويترز في سبتمبر 2002 وهو "ان المشكلة في البحث عن النفط خارج الشرق الأوسط ليست هي اين يوجد النفط، فافضل ما يمكن القيام به لتأمين إمداداتنا النفطية هو تحرير العراق. (Emerson, Sarah, 21 Sept 2002)

لقد أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية هي الضامن الرئيس للامن الخارجي في منطقة الخليج وهي حقيقة تشكلت بعد الحرب العالمية الثانية، وتبلورت بشكل تام بعد عملية (عاصفة الصحراء) وسلسلة اتفاقيات العمليات الدفاعية التي اعقبتها، والدافع وراء قيام الولايات المتحدة الأمريكية بهذا الدور، هو الأهمية الاستراتيجية لنفط منطقة الخليج العربي، التي يقع ضمن نطاقها الجغرافي العراق. (روبنسن، 2008: 11)

حيث يشكل العراق من وجهة نظر الاستراتيجية الأمريكية مركز القلب لمنطقة الشرق الأوسط، ووفقاً لذلك، فإن عملية الاحتلال كان لا بد أن تحصل، لأنها ستجعل من الولايات المتحدة الأمريكية المتحكم الأول في الشرق الأوسط وصولاً إلى الشرق الآسيوي من خلال تأسيس وجود عسكري دائم، على ان ياخذ هذا الوجود العسكري الأمريكي صيغة قواعد عسكرية دائمة في مرحلة ما بعد إعادة السيادة للعراق، وهو ما أشار اليه (بول وولفوتز) في مقابلة مع النيويورك تايمز جاء فيها "سيكون عمل هذه القواعد سياسياً أكثر منه عسكرياً، والرسالة للجميع مفادها بأننا قادرون على العودة إلى المنطقة، وهو ما سنفعله". (القيسي، 2013: 110)

وستؤدي هذه القواعد العسكرية الدائمة في العراق دوراً مهما في تحسين الوضع الاستراتيجي العام للولايات المتحدة الأمريكية للانفتاح العسكري في منطقة الشرق الأوسط والقوقاز وأواسط آسيا، على اعتبار أن هذه المنطقة تضم دولاً ذات اقتصاديات كبيرة ولكنها

تفتقر إلى كيان أمني متكافئ، لذلك فهي تحمل توازنات اقليمية وتمثل ثغرة جيوسياسية وحلقة وصل بين اوروبا وآسيا والدول الإسلامية، وتتوزع القواعد العسكرية بين قاعدة في مطار بغداد في الوسط، وقاعدة الطليل الجوية بالقرب من الناصرية في الجنوب، وقاعدة جوية يطلق عليها H1 في منطقة الرطبة في الغرب، وقاعدة باشور في الشمال، وطبقا للمعلومات فان التقديرات الأولية تشير إلى ان تكاليف انشاء القاعدة الواحدة سوف تكون في حدود 7 مليار دولار على الاقل، كما ان القواعد العسكرية الأمريكية في العراق سوف تعمل مناطق ارتكاز لاطلاق العمليات العسكرية والاستخباراتية ضد دول المنطقة. (القيسي، 2013 :111-114)

وهنا يذكر (نعوم تشومسكي) "ان السبب الواضح لغزو العراق وما زال يجري تجنب إعلانه بشكل فج، وهو إقامة أول قاعدة عسكرية أمريكية في دولة عميلة في قلب أكبر مصدر للطاقة في العالم". (تشومسكي، 2010)

أدى الغزو الأمريكي للعراق إلى تغير ميزان القوى في منطقة الخليج العربي، بعد أن أخرج العراق من معادلة التوازن الاقليمي، حيث كانت القوات العسكرية العراقية قبل 9 نيسان عام 2003 تمثل الثقل الأساسي والرئيسي في توازن القوى الخليجي على الرغم من الحصار الاقتصادي المفروض عليه لمدة 13 سنة، وقد عكست السياسات الأمريكية في العراق عقب الغزو هدف انهاء قوة العراق العسكرية من خلال القرارات التي اتخذتها سلطة الاحتلال في 15 أيار عام 2003 في حل الجيش العراقي. (كشك، 2012: 157)

واتساقاً مع ذلك جاء قرار الحاكم العسكري بول بريمر في 23 من الشهر نفسه بحل مؤسسات الدولة العراقية ومن بينها المؤسسة العسكرية، وانشاء جيش عراقي جديد مهمته الأساسية دفاعية فقط من دون السماح له بامتلاك أسلحة ذات طبيعة هجومية تهدد جيرانه، وهذا

ما أكده بريمر عندما قال " أستمعنا الى نصائح الاصدقاء في مسألة حـــل الجـــيش العراقـــي". (بريمر،2006: 73-79)

لقد كان العراق يمثل العقبة الكؤود في استكمال الولايات المتحدة الأمريكية لمخططاتهـــا الاستراتيجية في بسط الهيمنة المطلقة على منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط، وشكل عامل كبح ازاء تلكم الاستراتيجية، وهو ما عبر عنه الرئيس الأمريكي (جورج بوش) في شباط عـــام 2003 عندما قال "إن عراقاً محرراً يمكنه أن يظهر الدور الذي تستطيع الحرية ان تلعبـــه فـــي تغيير هذا الاقليم باهميته الاستراتيجية الكبيرة". ("الضربة الاستباقية" كاستراتيجية جديـــدة فـــي العلاقات الدولية).

صدرت عن البنتاغون وثيقة في 20 تموز عام 2003 تعطـــي تصـــورات مســـتقبلية للوجود العسكري الأمريكي في المنطقة والعراق بصورة أساسية اذ تحدثت الوثيقة عن المزايـــا الاستراتيجية للوجود العسكري الدائم في العراق تتخذ صيغة (قواعد عسكرية دائمة) في مرحلة ما بعد إعادة السيادة إلى العراقيين، اذ جرى التأكيد على أهمية القواعد العســـكرية الأمريكيـــة المزمع انشاؤها كشرط من بين شروط نقل السيادة وانهاء الاحـــتلال مـــن الناحيـــة الواقعيـــة، وستؤدي هذه القواعد العسكرية الدائمة في العراق دوراً مهماً في تحسين الوضع الاســـتراتيجي العام للولايات المتحدة الأمريكية للانفتاح العسكري في منطقة الشرق الأوسط والقوقاز وأواسط آسيا، وأوضح التقرير المشترك لكل من وزارتي الخارجية والدفاع المقدم إلى الحكومة الأمريكية في 20 كانون الأول 2003 شكل الوجود العسكري الأمريكي وترتيبات اقامة قواعد عســـكرية دائمة للقوات الأمريكية في العراق، وحددت بشكل نهائي ورسمي اربع قواعد عسكرية، تنسحب اليها القوات الأمريكية في مراحل لاحقة على نقل السيادة إلى العراق، تتيح للولايـــات المتحـــدة الأمريكية تواجداً عسكرياً في كل المناطق المهمة في العراق من خلال ابرام اتفاقات عســـكرية

طويلة الأمد مع السلطة العراقية الجديدة، بعدها يتعين على الإدارة الأمريكية توقيع اتفاقية تعاون أمني مع الحكومة العراقية المنتخبة، تتخذ صيغة واسلوب الاتفاقيات المعمول بها حالياً في كل من اليابان والمانيا وكوريا الجنوبية والفلبين... الخ. (الياسين، 2004: 277)

ربطت الولايات المتحدة الأمريكية سلامة امنها القومي بنجاح سياساتها في العراق بعد الاحتلال وان الانسحاب منه أمر مستبعد، وهو ما اكده الرئيس الأمريكي (جورج بوش الإبن) في أكثرمن مناسبة، ففي خطبة له يوم 7 أيلول 2003" أكد خلالها "ان الولايات المتحدة الأمريكية لن تترك العراق الا ان يكون الإرهاب قد ازيل، ويقام نظام سياسي ديموقراطي وصديق". (خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش الإبن في 7 أيلول 2003).

كما يؤكد المحافظون الجدد في نيسان/2003 للرئيس الأمريكي بوش "ان اي محاولة لخروج القوات الأمريكية من العراق أو وضع جدول زمني لذلك سيضعف من مصداقية الولايات المتحدة الأمريكية ويؤدي إلى تلاشي فرص النجاح ". (هدسون، 2004: 79)

وفي نفس السياق، كرر الرئيس الأمريكي (جورج بوش الإبن) تأكيده في خطاب له في نورث كارولاينا في 2005/6/29 "بأن العراق يمثل مصلحة استراتيجية لبلاده ولذلك فانه لن يتخلى عنه، وذكر ان الانسحاب منه قبل استكمال المهمة سيكون خطا فادحا وستكون له نتائج وخيمة على المصالح الأمريكية في الخليج العربي والشرق الأوسط بصورة عامة. (خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش الإبن في نورث كارولاينا نقلاً عن الغارديان في 29 حزيران 2005)

أصدر مجلس الأمن القرار المرقم 1483 في 22 أيار 2003، والذي اعطى الصلاحيات والمسؤوليات والالتزامات المحددة بموجب القانون الدولي للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا

بوصفهما دولتين قائمتين بالاحتلال تحت قيادة موحدة (السلطة). (الامم المتحدة: قرارات ومقررات مجلس الأمن قرار رقم 1483 في 22 أيار 2003)

وبطلب من الولايات المتحدة الأمريكية، أصدر مجلس الأمن القرار المرقم (1511) في 16تشرين الأول 2003 الذي يبدل صفة قوات الاحتلال، بقوات متعددة الجنسية، ويحث أعضاء الامم المتحدة في توفير القوات العسكرية للقوة متعددة الجنسية .(الأمم المتحدة: قرارات ومقررات مجلس الأمن قرار رقم1511 في 16 تشرين الأول 2003)

ان المصالح الاستراتيجية الأمريكية في هذه المنطقة الحيوية والتي ياتي في مقدمتها الاحتياطي النفطي في منطقة الخليج العربي، هي التي تحدد الخيارات الأمريكية عسكرياً وسياسياً واقتصاديا تجاه هذه المنطقة، وان كل ما يستوجب حماية هذه المصالح يعد من الثوابت التي لايمكن المساس بها، وهذا ما تجسد في الاتفاقية الأمنية الأمريكية – العراقية التي وقعها الجانبان في 17 تشرين الثاني عام 2008، والتي جاءت بديباجة و30 مادة، وتضمنت من الحقوق والصلاحيات غير محددة للولايات المتحدة الأمريكية الشيء الكثير، بما فيها انسحاب الجيش الأمريكي من العراق على ان يتم ذلك في مهلة ثلاث سنوات تنتهي في عام 2011 .(عبد الفتاح،الزويني، 2012: 311)

تقدمت الحكومة العراقية بمطالب للجهات الأمريكية لتعديل بنود هذه الاتفاقية التي فيها الشيء الكثيرمن الاجحاف بالشان العراقي اوصل الحكومة العراقية إلى حيز الاحراج وهو مايتضح في تصريح رئيس الوزراء العراقي (نوري المالكي) في عمان في 13 حزيران عام 2008 "ان المطالب الأمريكية تنتهك السيادة العراقية"، ورافق ذلك تهديدات من الجهات الأمريكية صاحب تلكؤ الحكومة العراقية في التوقيع على بنودها، وهو ما صرح به رئيس هيئة الاركان المشتركة الادميرال (مايكل مولن) محذرا العراق بالقول: "ان العراق سيخاطر

بالتعرض لخسائر كبيرة ما لم يصادق على الاتفاقية الأمنية"، وأعلن "ان الوقت ينفذ، وان العراقيين لايدركون خطورة الوضع الان". (طي،2009: 124)

ونظرا لادراك الإدارة الأمريكية أهمية توقيع هذ الاتفاقية للولايات المتحدة الأمريكيـــة، فقد اضطرت إلى الاستجابة لعدد من مطالب التعديل التي تقــدمت بهــا الحكومـــة العراقيـــة، فبالاضافة إلى ماتمثله عملية التوقيع من مكسب ادبي للإدارة الأمريكية الحريصة على التــرويج للاتفاقية كحدث يجب الاحتفاء به، فان الاتفاقية الأمنية تحقق للولايات المتحدة الأمريكية مكاسب سياسية واقتصادية واستراتيجية .(طي، 2009: 192)

سارعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى توقيع الاتفاقية قبل انتهاء التفويض الدولي الممنوح للقوات الأمريكية من قبل مجلس الأمن في 31 كانون ثاني عام2008، الا انه بموجب الاتفاقية الأمنية سوف يتم شرعنة الاحتلال بعد توقيع العراق على نصوص هذه الاتفاقية، تُمنح القوات الأمريكية بموجبها البقاء إلى اجل غير محدد بدون الحاجة إلى شرعنة الاحتلال الأمريكي من قبل مجلس الأمن لمدة جديدة، ولذا يتضح ان جوهر الاتفاقية الأمنية هو مجرد الانتقال من حالة احتلال وفقا لتفويض دولي إلى حالة وصاية أمريكية مباشرة .

دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في كانون الثاني عام 2009، بعد ان تم التوقيع عليها من قبل الحكومة العراقية برئاسة (نوري المالكي) والولايات المتحدة الأمريكية، والتي جائت تحت عنوان [اتفاقية انسحاب القوات الأمريكية، وترتيبات وجودها المؤقت في العراق Status of] Forces Agreement SOFA] ، وهي وثيقة عولت عليها اركان السلطة العراقية لتتخذ جسراً يعبر بالعراق من الاحتلال الأمريكي القائم إلى عراق محررٍ خالٍ من تواجد القوات الاجنبية على أراضيه، ولتكون أداة لخروج العراق من تحت طائلة البند السابع من ميثاق الامم المتحدة. (محمد، 2009: 9)

وهو ما نصت عليه المادة الخامسة والعشرون من الاتفاقية والتي جاء فيها اعترافٌ بالتطورات الكبيرة والايجابية في العراق، وتذكيرٌ بان الوضع في العراق يختلف اختلافاً أساسياً عن الوضع الذي كان قائماً عندما تبنى مجلس الأمن الدولي القرار رقم (661) عام 1990، ولاسيما أن الخطر الذي كانت تشكله حكومة العراق على السلام والأمن الدوليين قد زال، فإن الطرفين يؤكدان في هذا الصدد، أنه مع انهاء العمل يوم 31 كانون الأول 2008 بالولاية والتفويض الممنوحين للقوات متعددة الجنسية بمقتضى الفصل السابع المتضمن في قرار مجلس الأمن الدولي المرقم (1790): ينبغي ان يسترد العراق مكانته القانونية والدولية التي كان يتمتع بها قبل تبني قرار مجلس الأمن الدولي رقم (661) 1990، ويؤكدان كذلك أن الولايات المتحدة سوف تبذل افضل جهودها لمساعدة العراق على اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك بحلول يوم 31 كانون الأول عام 2008. (اتفاقية سحب القوات الاجنبية من العراق، SOFA) (انظر الملحق رقم 2: 185)

وهناك راي تورده (هيلينا كوبان) المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط في دراستها المنشورة في مجلة "Just world news" بتاريخ 2008/11/17 حول بعض المقاطع التي تسربت عن بعض فصول سرية للاتفاق الأمني الأمريكي–العراقي وقد نشرت هذه المقاطع في الموقع الالكتروني Kufiyeh-al-sadris بنفس التاريخ وفي صحيفة الحياة اللندنية بتاريخ 23 حزيران 2008 وقد نصت احدى محاورها "ان للقوات الأمريكية الحق في ضرب اي دولة تهدد الأمن والسلم العالمي والاقليمي والعراق وحكومته أو دستوره، ولا شيء يمنع القوات من الانطلاق من الاراضي العراقية والاستفادة من برها ومياهها وجوها". (Just World news, 17/11/2008)

تعتبر هذه الاتفاقية ضمان للولايات المتحدة الأمريكية وحماية لمصالحها الاستراتيجية من المنافسة الدولية في العراق ومنطقة الخليج العربي، انطلاقا من رؤية مفادها ضياع معادلة

التوازن الاقليمي في اعقاب احتلال العراق، ومن ثم فان الصيغة الملائمة لحفظ المصالح الاستراتيجية الأمريكية هو جعل الوجود العسكري الأمريكي محورا لميزان تعادل القوى في هذه المنطقة البالغة الحساسية، وخاصة القوى العالمية وتطلعاتها ومن أبرزها الاتحاد الاوربي والصين وروسيا واليابان. (العامري،2009: 37)

لقد سعت الولايات المتحدة بعد الاحتلال لضمان مصالحها في إطار استراتيجي وقانوني طويل الامد مع العراق، من خلال تحديد الاسس الرئيسية لصورة التواجد العسكري الأمريكي المستقبلي في العراق الذي يعد بمثابة الركيزة الأساس في استراتيجية الأمن القومي الأمريكية لإعادة ترتيب الاوضاع في المنطقة بما يخدم مصالحها الاستراتيجية. لقد نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في استثمار الاتفاقية، وجعل الوجود الأمريكي في العراق امرا واقعا لمن يستلم السلطة في الانتخابات القادمة، وبذلك وفرت بيئة استراتيجية تتلائم مع مصالحها واهدافها، لاشك ان النظام الأمني الذي تسعى الولايات المتحدة لإعادة بنائه سيكون تكريسا لواقع توازن القوى الجديد الذي خلفته الحرب الاخيرة، فالعراق لم يعد قوة اقليمية عربية فاعلة سواء من خلال حرمانه من امتلاك القوة العسكرية المناسبة أو من خلال تكريس الهيمنة والتبعية لسلطة الاحتلال الأمريكي، وبالتالي فان صورة العراق الجديد هي عراق ضعيف عسكرياً تابع سياسياً للولايات المتحدة الأمريكية المتحكة بزمام قراره السياسي .(الدباغ، 2008: 31-33)

وتشير دراسة تحت عنوان " التكلفة العسكرية لتأمين الطاقة " The Military Cost Of Securing Energy "، إلى ان الولايات المتحدة الأمريكية ستنفق عبر وزارة الدفاع فقط مابين 97مليار دولار إلى 103.5 مليار دولار خلال العام المالي 2009 تخصص لتأمين الوصول الأمريكي لمصادر طاقة خارجية بصرف النظر عن الانفاق العسكري في العراق وافغانستان، وغيرها، وترفض الدراسة ان تكون الولايات المتحدة الأمريكية غزت العراق لشيء

غير الرغبة في السيطرة على العراق، الدولة الغنية باحتياطيات نفطية في منطقة غنيـــة بهـــذا المورد الحيوي للاقتصاد الأمريكي. (دانكس، اوريسيش، 2009)

نخلص مما تقدم: ان الحرب على العراق لم يكن لها علاقة باهدافها المعلنة في الحرب على الإرهاب، ونشر الديموقراطية، وحماية وحفظ حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ونزع أسلحة الدمار الشامل. لقد كان العراق مرشحا مثاليا لكي يصبح هدفا لعمل عدائي ترسل الولايات المتحدة الأمريكية من خلاله رسالة واضحة إلى روسيا والصين واوربا وايران والعالم العربي مفادها ان قوة الدولة العظمى حق خاص بالولايات المتحدة وحدها، وفي المنظور الأمريكي فان للعراق ميزة على كوريا الشمالية بانه لايمتلك أسلحة نووية، وعلى ايران لانه أصغر حجما واسهل تطويعا ويتميز عليهما بكونه دولة عربية بحيث تقفز إلى الذهن غير الممحص بسهولة فكرة ارتباطه بالإرهاب، وعلاوة على ذلك فان العراق معروف بتاريخه الطويل في الانقلاًبات العسكرية والحروب الداخلية والخارجية خاصة الاحداث التي شهدتها المنطقة منذ الحرب العراقية–الايرانية، وحرب الخليج الثانية،وحتى غزو العراق واحتلاله عام 2003.

المبحث الثالث

البعد الاقتصادي في الاستراتيجية الأمريكية للسيطرة على نفط العراق

يمكن أعتبار إن أبعاد الاستراتيجية الأمريكية على الصعيد الاقتصادي تركز وبقوة على ان الوجود العسكري في العراق يحقق لها مكاسب اقتصادية متعددة ياتي في مقدمتها السيطرة على نفط العراق،فالنفط هو العامل الرئيسي الذي حفز الولايات المتحدة الأمريكية مرتين لشن الحرب على العراق، مرة مع حلفائها تحت غطاء الشرعية الدولية، اثر غزو العراق الكويت عام 1990، والثانية عندماغزت هي العراق خارج إطار الشرعية الدولية عام 2003 واحتلته. (عبد الله، 2004: 19)

ويمكن ملاحظة ذلك، من كلام (لاري ليندساي Larry Lindsay) المستشار الاقتصادي في إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الإبن في مقابلة مع مجلة وول ستريت في أيلول/سبتمبر 2002 بقوله "ان المباشرة الناجحة للحرب على العراق ستعود بالنفع على الاقتصاد الأمريكي بشكل كبير" .(The Wall Street Journal –New York, 15/9/2002)

وتعود محورية دور النفط في الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق، من ان الاخير يمتلك ثاني احتياطي عالمي مؤكد من النفط بعد المملكة العربية السعودية، مما يجعل منه هدفا ذا قيمة جيواقتصادية وجيوستراتيجية كبيرة للولايات المتحدة الأمريكية، يتيح لها التحكم في الجزء الأكبرمن هذا الاحتياطي في ضوء الطلب المتزايد على النفط عالميا، سعيا منها لتحقيق موقف ملائم للتحكم بجيوستراتيجية الطاقة في السوق العالمية، وإعادة ترتيب حصص امتيازات الشركات الاجنبية المنتجة للنفط في العراق.(القصاب، 2007: 49)

فقد جاء الاحتلال الأمريكي للعراق وفق وصف نائب وزير الدفاع الأمريكـــي الاســبق (بول وولفيتز) في اوائل حزيران 2003 في مؤتمر امني اسيوي في سنغافورة " لم يكن امامنا اي خيار اقتصادي، فالعراق يسبح على بحر من النفط" . (The Guardian, 4/6/2003)، اذ ان السيطرة على النفط العراقي سيحقق للولايات المتحدة الأمريكية الــتحكم فــي تــدفق هــذا الاحتياطي ويمكنها من ثم التحكم في أسعار النفط في السوق العالمية طالمــا تســتطيع التــاثير بدرجة كبيرة على مستويات العرض والطلب. (سيمونز، 2004: 336)

يرى الكثير من المحللين السياسين ان الولايات المتحــدة الأمريكيــة خاضــت حربــي افغانستان والعراق من اجل فرض هيمنتها في المناطق الغنية بالنفط كالعراق، أو متحكمة فــي مسارات خطوط الانابيب الناقلة للنفط كافغانستان. لقد ادرك المخططون الأمريكيون منــذ عقــد الاربعينيات من القرن العشرين ان مصادر الطاقة الخليجية هي مصدر هائل للقوة الاستراتيجية وواحدة من اعظم الجوائز المادية في تاريخ العالم وأداة للسيطرة على العــالم. (تشومســكي، 2004: 28)

وتعزز ذلك برؤية (هنري كيسنجر) وزير الخارجية الاسبق"ان العالم يشهد منــذ فتــرة عملية إعادة تركيب للخريطة الجيوسياسية، وان هناك احتمالات ومخاطر لصدامات عســكرية ومنافسات عنيفة على الموارد. (Tisdall, 2002)

وفقا لذلك تسعى الولايات المتحدة الأمريكية، نحو إعادة تكوين العلاقات المكانية، فــي دول قد اعيد ترتيب وتغيير هيكليتها، وفق قاعدة "ضمان تدفق إمدادات الــنفط والغــاز" وذلــك باستخدام آلتها العسكرية، وخاصة ان الانفاق العسكري الأمريكي هو الأول فــي العــالم، ممــا اعطاها الثقة والقدرة على ممارسة الخيارات العسكرية بيسر في ادارتها لسياساتها الكونية، هذا الدور الأمريكي الحالي ادخل الولايات المتحدة الأمريكية في طور استعماري جديد غيرت مــن

خلاله اسم العدو الذي تحاربه ليصبح " الإرهاب"، ومن الملفت للانتباه ان خريطة الإرهاب والدول المارقة هي ذات الخريطة الرئيسية للدول الغنية بالنفط والغاز، سواء في الشرق الأوسط أو اوراسيا أو القرن الافريقي. (حمودة ، 2006: 54)

وفي تقرير للجنة الطاقة برئاسة (ديك تشيني) في شباط 2001 ، نشر في جريدة اللوموند الفرنسية في 2003/2/25،جاء فيه " ان احد الاهداف ذات الاولوية لواشنطن ان يكون لها منفذ افضل إلى الثروات النفطية في الخليج، وانه بحلول عام2020 سيشكل نفط الخليج موردا يتراوح من 54%-67% من انتاج النفط العالمي، مما يجعل هذه المنطقة حيوية جدا للمصالح الأمريكية". (National Energy Policy, Report of the National Energy Policy Development Group, May 2001)

تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية وباحتلالها للعراق في2003/4/9، من السيطرة على اهم المصادر النفطية في الخليج العربي، هذه السيطرة ليس الهدف منها تأمين الحاجات النفطية الأمريكية فحسب، بل الامساك بورقة النفط كورقة ضغط ستراتيجية تضع كل القوى الاقتصادية العالمية تحت تاثير السياسة الأمريكية كقوى عظمى وحيدة، وهو ما ارادت الولايات المتحدة تحقيقه من احتلالها افغانستان ومن ثم العراق، وهنا يذكر هنري كيسنجر مستشار الأمن القومي ووزير الخارجية الاسبق" ان بلاد الرافدين كانت وما تزال منطقة استراتيجية على جانب كبير من الأهمية في الخليج العربي والشرق الأوسط ، وان مصادر وثروات العراق تؤثر في مصالح دول ومناطق بعيدة عنها" .(كيسنجر،2010)

وعلى ضوء ذلك فان الولايات المتحدة الأمريكية باحتلالها العراق ستضمن حاجتها للنفط لأكثر من قرن قادم من خلال عدة محاور:

المحور الاول: التحكم بمصادر النفط العراقي:

من المؤكد ان عمليات المسح الشامل التي اجرتها الولايات المتحدة الأمريكية والبستها ثوب الامم المتحدة في الكشف عن أسلحة الدمار الشامل، كانت وفي جزء كبير منها تقدير الاحتياطيات من النفط والغاز والكبريت والفوسفات والزئبق وموارد اخرى، وان احتلال العراق سيؤمن للولايات المتحدة ثروات معدنية ومصدرا نفطيا هائلا ورخيصا، الامر الذي غير من المعادلة النفطية العالمية لصالحها وعلى النحو الذي عزز من مكانتها ودورها العالمي. فقد اسهم الاحتياطي النفطي العراقي الهائل في ان يكون عاملا رئيسيا في الادراك الاستراتيجي الأمريكي- البريطاني للتخطيط لاحتلال العراق عام 2003، وان كان بشكل غير معلن، لتأمين الاحتياجات المستقبلية من الطلب على الطاقة، ولتحقيق الأمن النفطي للولايات المتحدة الأمريكية وللمعسكر الرأسمالي الغربي المتقدم تكنولوجياً.

بذلك تكون الولايات المتحدة قد ضمنت حليفاً يجنبها الضغوط والازمات النفطية ويضمن تدفقاً نفطياً إلى السوق الأمريكية ومن ثم السوق العالمية، من هنا فان احتلال العراق سيحقق للولايات المتحدة أكثر من هدف اقتصادي يمتد على المدى المستقبلي المتوسط وكالآتي:

1- **تفعيل انتاج النفط العراقي:** الذي يعتبر ثاني أكبر مخزون في العالم، ومعظمه غير مستغل بسبب حرب الخليج الاولى في الثمانينات، ثم حرب الخليج الثانية التي أعقبها الحصار الاقتصادي الذي فرضته الامم المتحدة على العراق منذ عام 1990وحتى عام 2003 . ويشير الدكتور (فاضل الجلبي) ممثل العراق الأسبق في منظمة اوبك والمدير التنفيذي للمركز العالمي لدراسات الطاقة "ان الإمكانات النفطية الكامنة للعراق هائلة، وحالما تُفعل وتُطلق فبإمكانها ان تسبب تغيرات جذرية في سياسات النفط والطاقة العالمية". (الجلبي، 2013: 240)

تشير معلومات وزارة النفط العراقية لعام 2011 إلى ان الاحتياطي النفطي العراقي وصل إلى 143مليار برميل، وتقدربعض الاوساط الأمريكية، الاحتياطيات المؤكدة الاخرى بحدود 214 مليار برميل، ما يجعله الدولة الثانية بعد السعودية من الاحتياطي العالمي للنفط. (وزارة النفط العراقية، 2011)

وفي التقرير الصادر عن مجلة السياسة الخارجية بتاريخ 31/كانون الثاني 2012 يقول (بن فان هيوفلن):"من يسيطر على انتاج النفط يملك القوة في الساحة السياسية المضطربة في العراق ، وتلك القوة قد تكون قريبا في ايدي اكسون موبيل".ان عقود النفط الدولية مع العراق تعد بانتاج ما يصل إلى أكثر من 13مليون برميل يومياً في غضون السبع سنوات القادمة ، وهو الرقم الذي من شانه ان يجعل العراق أكبر منتج على الاطلاق، وذاك خاضع لشروط معينة، هذه الزيادة تساعد على التقليل من التاثير السلبي للعجز النفطي المتزايد على اقتصاديات الولايات المتحدة الأمريكية ودول الغرب الرأسمالي. (مجلة السياسة الخارجية، 31/1/2012)

2- **السعي لاخراج العراق من منظمة اوبك:** التي كثيرا ما تشكل عقبة امام الولايات المتحدة الأمريكية نظرا لانفرادها بتحديد أسعار النفط عالميا، وان الاحتلال الأمريكي للعراق، يعني السيطرة الأمريكية على 11% من الاحتياطيات المؤكدة، وهو ما يجعل الولايات المتحدة لاعبا رئيسيا في تحديد أسعار النفط من خلال تعزيز قدراتها في ممارسة الضغط على الدول الكبرى المنتجة للنفط في منظمة اوبك، لان مجرد قيامها باغراق السوق بمعروض نفطي كبير منقبل العراقي مكن ان يؤدي إلى انهيار الأسعار ومن ثم التاثير على اقتصاديات دول اوبك ككل مما يبلور نظام نفطي عالمي جديد تتحكم به الولايات المتحدة وليس منظمة اوبك، وهذا ما تنبأت به صحيفة الوول ستريت جورنال الأمريكية الصادرة في16/أيلول/2006 في افتتاحيتها بأن :" افضل وسيلة لابقاء أسعار النفط منخفضة وملجمة

وقابلة للتحكم هي شن حرب قصيرة وناجحة على العـــراق. (The Wall Street Journal ,16/9/2006)

3- تحقيق مصالح الشركات النفطية الأمريكية والبريطانيـــة: تحـــاول الشـــركات الأمريكيـــة والبريطانية بان تلعب دورا قياديا في صناعة النفط العالمية، ولتحقيق هدفها فهـــي تـــدرك أهمية السيطرة على النفط الخليجي والعراقي بصفة خاصة وتاثير ذلك على قـــدرة دولهـــا عسكرياً واقتصادياً، اضافةً إلى ذلك تسعى هذه الشركات إلى تحجيم دور الشركات المنافسة أو على أقل تقدير حرمانها من الانفراد بالنفط العراقي، وليس أدل على ذلك من تصـــريح (كينث دير) المدير التنفيذي لشركة (شيفرون) الأمريكية عام 1998 حين قال "إن العـــراق يمتلك احتياطيات هائلة من النفط، اتمنى ان يكون لشركة شفرون حرية الولوج إلى هذا البلد والاستفادة من ثرواته النفطية".

ووفقاً لتصنيف مجلة فورشن Fortune الأمريكية المتخصصة، تسيطر على سوق الـــنفط العالمية سبع شركات نفطية عالمية كبرى منها أربعة شركات أمريكية، وتنفرد شـــركة اكســـون موبيل وهي الأكبر من بين شركات النفط العملاقة على مستوى العالم باصول تبلغ أكثر مـــن 143 مليار دولار، أما عوائدها النفطية لنهايـــة عـــام 2005 فقـــد بلغـــت 88 مليـــار دولار. (Fortune Magazine, 22/6/2002)

ومن الجدير بالذكر ان الشركات الأمريكية كانت تمتلك حوالي ثلاثة ارباع الانتاج النفطـــي العراقي، لكنها فقدت هذه النسبة بعد تاميم "شركة البترول العراقية "عام 1972، ومن هنا فـــان السيطرة الأمريكية والبريطانية على النفط العراقي بواسطة هذه الشركات يتيح فرصا استثمارية كبيرة لها، ويؤدي إلى حصر الاستثمارات في القطاع النفطي العراقي في الشركات الأمريكيـــة المتعطشة للنفط العراقي منذ قرار تاميم حصصها عـــام 1973. تحققـــت رغبـــت الشـــركات

الأمريكية والبريطانية في استعادة وضعها السابق في قطاع النفط العراقي بالاحتلال الأمريكي للعراق، حيث فازت شركات الطاقة الأمريكية بنصيب الاسد من النفط العراقي، ففي تشرين الثاني عام2009 وقع (الشهرستاني) وزير النفط العراقي، عقدا مع شركة النفط العملاقة (بريتش بتروليم) لإعادة تاهيل حقل نفط الرميلة، ثم جاءت شركة (اكسون موبيل) بعقد 8.7 مليار برميل لتطوير حقل غرب القرنة. ان احتياطي النفط المؤكد في هذين الحقلين الضخمين فقط، أكثر من احتياطي النفط في الولايات المتحدة الأمريكية باكملها.(الجلبي، 2013/4/16)

وحصلت شركة "بكتل جروب"، ومجموعة شركات تابعة لشركة (هاليبرتون) التي يشرف على ادارتها (ديك تشيني) على عقود بقيمة 680 مليون دولار، بالاضافة إلى حقوق إعادة تاهيل وتشغيل الحقول النفطية العراقية واصلاح المنشات النفطية المدمرة والمتضررة بموجب عقود بلغت قيمتها الاولية 900 مليون دولار. (الحفني، 2003 :101)

زادت ايرادات (هاليبرتون) بعد سنة من الاحتلال الأمريكي للعراق بنسبة 80%، أما شركة (بكتل) التي عهد اليها الكثير من مشاريع اعمار العراق فقد زادت ايراداتها في المدة نفسها إلى 158%، وارتفعت أرباح شركة (شيفرون تكساسكو) للنفط والتي عهد اليها بيع انتاج النفط العراقي بنسبة 90%خلال النصف الأول لسنة 2004 مقارنةً مع المدة نفسها لسنة 2003، هذا بالاضافة إلى ان اغلب رجال الحكم في الإدارة الأمريكية السابقة والحالية هم من اصحاب الشركات والمصالح النفطية امثال ديك تشيني (شركة هاليبرتون) كوندااليزارايس(شركة شيفرون)، الامر الذي دفعهم لممارسة الضغط من اجل ان تفوز شركات الطاقة الأمريكية بنصيب الاسد. (القيسي، 2013: 105)

4- **معادلة الدور السعودي:** هناك اتجاه في الراي يذهب إلى ان العراق يمكن ان يكون البديل النفطي للسعودية، وفي هذا الصدد يؤكد الخبير النفطي (لاري سمبسون) على ان شركات

النفط العالمية تزداد تلهفا في الوصول إلى نفط العراق كلما احست بالقلق على سلامة إمداداتها من السعودية .(موسى، 2004: 101)

لذلك سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى جعل العراق المورد النفطي الضامن، مما يشكل بديلا مغريا للإمدادات النفطية السعودية المهددة من قبل الاصولية الإسلامية، وهو الكابوس الاسوء للبنتاغون، وزيادة الضغط على السعودية ، وايجاد منافس يؤدي دور المنتج المتمم للعرض النفطي في الاسواق العالمية، ثمة مخاوف اخذت تنتاب المملكة العربية السعودية من ان الولايات المتحدة ربما تحول اهتمامها النفطي نحو العراق، الامر الذي يفضي إلى تهميش دورها في المنطقة، وتخلي الولايات المتحدة الأمريكية عنها بوصفها حليفا وشريكا في الترتيبات الاستراتيجية والاقليمية لمنطقة الشرق الأوسط. فكان لابد للولايات المتحدة الأمريكية من ايجاد بديل تكون له القدرة والفاعلية على تحقيق متطلبات استراتيجيتها خاصة بعد ان وضعت يدها على الاحتياطيات النفطية المؤكدة للعراق، حيث تشير الدلائل على ان العراق بعد إعادة تأهيله سيكون الوحيد الجدير بالثقة من منافسة السعودية كممول استراتيجي للنفط الخام للولايات المتحدة الأمريكية، فهي تسعى للارتقاء بالانتاج العراقي إلى مستويات تقترب من الانتاج السعودي، وبالتالي تكون سياسات التسعير متوافقة مع رغبات الولايات المتحدة الأمريكية والغرب وهذه هي اهم الاهداف التي ينشدها المحافظون الجدد .(الهرمزي، 2009: 97)

5- **خصخصة النفط العراقي:**تعاملت الولايات المتحدة الأمريكية مع العراق بوصفه غنيمة حرب يحق لها ولمن حالفها في الاحتلال الاستئثاربه، وبحسب السيناتور الأمريكي (جون ماكين) المؤيد لاحتلال العراق عام2003 الذي ذكر قائلاً في وصف العراق (انه اناء عسل ضخم يجتذب اعداداً كبيرة من الذباب)، والمقصود بالذباب شركات النفط الأمريكية العملاقة

وعلى راسها (هالبيرتون) التي يراسها (ديك تشيني) نائب الرئيس الأمريكـــي. (Klein, Naomi, Baghdad Year Zero: Pillaging Iraq in Pursuit of a Neo-Con Utopia)

فبعد ان تمكنت القوات الأمريكية من احتلال العراق تعالت الاصوات الداعية إلـــى دمـــج الاقتصادالعراقي بالاقتصاد الأمريكي وخصخصة صناعة النفط العراقي للاستثمارات الاجنبيـــة وتشجيعها، وفق ماكده (بول بريمر) قائلاً "ان الهدف الاستراتيجي للائتلاف، هو فتح الاقتصـــاد العراقي على العالم ... وإعادة انتاج النفط ...والانتقال التام إلى اقتصـــاد الســـوق...وتشـــجيع القطاع الخاص والاستثمارات الاجنبية. (بريمر، 2006: 225)

وما يؤكد ان الهدف الأساسي من الاحتلال الأمريكي للعراق هو الهيمنة على الاحتيـــاطي النفطي العراقي، سيطرت القوات الأمريكية ومنذ لحظة دخولها بغداد،على وزارة النفط العراقية، "كانت وزارة النفط العراقية هي المؤسسة الوحيدة التي حظيت برعاية واهتمام القوات الأمريكية منذ لحظة دخولها إلى بغداد، اذ باشرت سلطة الاحتلال بالغاء العقود السابقة لتطوير حقول النفط العراقية الموقعة مع الشركات الروسية والصينية والفرنسية، التي تعتبرها ســـلطات الاحـــتلال مخالفة لقررات الحصار الصادرة عن الامم المتحدة، وإعادة التفاوض على عقود جديـــدة مـــع الشركات النفطية الأمريكية والبريطانية العملاقة للاستئثار بالاستثمارات النفطية لحقول البترول العراقي البكر، وقد هددت شركة لوك اويل الروسية أكثر من مرة باللجوء إلى القضاء والتحكيم الاجنبي لمنع قيام العراق أو اي شركة اجنبية بالعمل على حقل غرب القرنة. (حبيـــب، 2006: 145)

فعملت هذه الشركات على الدخول من باب الاستثمار، خاصة بعد التسهيلات التي اطلقتهـــا سلطة الائتلاف المؤقتة لتشجيع المستثمرين والمتمثل بقانون رقم 36 لسنة 2003 ، الذي ينص

على خفض الضرائب على الشركات الاجنبية من 45% إلى 15% ورفع كافة القيود عن نقل أرباحها خارج العراق الذي أصبح حلم كل مستثمر.(القيسي ،2013: 102)

والغي هذا القانون بعد صدور قانون الاستثمار العراقي رقم 13 لسنة 2006، في كانون الثاني من سنة 2007، الذي صادق عليه مجلس النواب العراقي في جلسته المنعقدة ليوم 2006/10/10، والذي حدد مدة الاستثمار ب50 سنة قابلة للتجديد وفق المادة 11 من القانون اعلاه، ويمنح مزايا وضمانات للمستثمرين منها، اعفاء الشركات المستثمرة العاملة بالعراق من الضرائب لمدة عشرسنوات، وعند المشاركة مع مستثمر عراقي يكون الاعفاء لمدة خمسة عشر عاما، كذلك عدم المصادرة أو تاميم المشروع الاستثماري المشمول باحكام هذا القانون كلاً أو جزءاً وفق الفقرة 3 من م/ 12، كما يحق للمستثمر اخراج راس المال وعوائده المستثمرة في العراق وبعملة قابلة للتحويل بحسب الفقرة الف من م/11 منه، استثمار الاراضي اللازمة للمشروع من خلال الشراء أو المساطحة على ان لاتزيد عن 50 سنة قابلة للتمديد. (الوقائع العراقية،2007/1/17) أيضاً، (عبد اللطيف، 2006)

ان مشروع قانون النفط الجديد " قانون أمريكي" بكل تفاصيله، لان الولايات المتحدة الأمريكية تبحث عن قاعدة عسكرية تطفوعلى احتياطيات هائلة من النفط لاسباب جيو–سياسية، وان العراق سيكون تلك القاعدة، وبات جليا في قرار الرئيس الأمريكي (جورج بوش الإبن) المرقم 13303 بتاريخ 22 /ايار/2003، والذي منح الحصانة لجميع الشركات النفطية في العراق، لقد كان دفع الولايات المتحدة الأمريكية واضحا من خلال عقود المشاركة في الانتاج التي تتيح للشركات النفطية الغربية 75% من الأرباح النفطية لهذه الشركات، اي دولار واحد مقابل 3 دولار للشركات الغربية. (Bush, George W., Executive Order 13303, 22 May 2003)

كما ان مصادقة العراق على شروط الوكالة الدولية لضمان الاستثمار"MIGA"، وهي (الوكالة العضو في مجموعة البنك الدولي)، بموجب القانون رقم29 لسنة2007، والدخول في هذه الاتفاقية، قد وضع العراق في موضع خطير، بارتهان مقدرات العراق وثرواته للاستثمارات الاجنبية، واكدت ذلك الاتفاقية الشاملة لإطار التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية وحددت شروط الاستثمار في الفقرات 1،2،5،7،10، والتي وقعت ومررت تحت ظل اتفاقية سحب القوات الأمريكية .(خليف، 2008)

ومن هنا يجد المختصون بالشان الاقتصادي الاميريكي ان السيطرة على نفط العراق وخصخصة هذا القطاع المهم، من شانه ان يحقق للولايات المتحدة الاميريكية التحكم بأسعار النفط وتعزيز الهيمنة الأمريكية العالمية، وفي ذلك كتب "امبيتي شلايس"وهو من المحافظين الجدد في جريدة الفاينشال تايمز الصادرة في 3 تشرين الأول قائلاً:"حتى الحكومة العراقية الديموقراطية لايمكن الوثوق بامانتها على الثروة النفطية"، أما البديل عند شلايس فيوضح (خصخصة احتياطيات النفط العراقي حتى لو اتهمت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بأمركة العراق). (Shlaes, 2003)

وهذا الامر يعزز من الانطباع بان احد اهم الدوافع الرئيسية لحرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق هوالسيطرة على ثروات البلاد من النفط والغاز، وكان" بول بريمر" الحاكم المدني لسلطة التحالف المؤقتة في العراق، قد اشار في 10 تشرين الثاني2003 في مجلة الميدل إيست الاقتصادية "ان خصخصة المشروعات والمؤسسات الحكومية وانفتاحها على الاستثمارات الخارجية، بما فيها الصناعة النفطية، يمكن الترخيص لها حتى قبل تسلم حكومة عراقية ذات سيادة السلطة في البلاد". (Middle East Economic Survey, 10 Nov 2003)

فعلى مستوى الدستور العراقي الصادر في عام 2005، فقد اقرت لامركزية السلطة في مجال عقود النفط ما فسح المجال امام اقليم كردستان لاتخاذ قرارات من دون الرجوع إلى الحكومة المركزية وخصوصا في مجالات البحث والتنقيب والانتاج والتصدير، أما مشروع قانون النفط والغاز فقد بقى عالقا في البرلمان العراقي منذ عام 2006 وإلى يومنا هذا، بسبب الخلافات بين حكومة كردستان من جهة والحكومة المركزية من جهة اخرى، حول مركزية أو لامركزية السيطرة على حقول النفط الموجودة في الاقليم. (نص الدستور العراقي الصادر في 28 آب 2005).

ولخصخصة الاقتصاد العراقي، تم انشاء "صندوق التنمية للعراق " The Development Fund for Iraq" حيث أصدرمجلس الأمن الدولي في 22 ايار2003 قراره المرقم (1483) جاء فيه " يتم التصرف باموال الصندوق بتوجيه من سلطة التحالف التي احتلت العراق وبالتشاور مع الإدارة العراقية المؤقتة "،(صندوق تنمية العراق،DFI) وهذا الصندوق مدرج في ملفات البنك المركزي العراقي لكنه في قبضة بنك الاحتياط الاتحادي في نيويورك(FRB)، والصندوق هو حافظة لعائدات النفط العراقي والاصول المجمدة سابقاً، ويتلقى الصندوق نسبة 95%من عوائد بيع النفط والغاز الطبيعي العراقي، بينما تذهب نسبة 5% إلى صندوق تعويضات حرب الخليج الثانية . (مشروع مراقبة ايرادات العراق،2003 :67)

6- **اقامة محمية نفطية من العراق ودول مجلس التعاون الخليجي:** حيث تعتبر المزايا الاقتصادية (الكلفة والقدرة الانتاجية وحجم الاحتياط) معالم أساسية لاولويات المشروع الأمريكي – البريطاني لإعادة السيطرة والهيمنة على احتياطيات منطقة الخليج العربي، ومن ثم بناء هيكلية جديدة للاسواق النفطية في منطقة الخليج العربي بحيث تشكل تحالفا اقتصاديا مرتبطا باقتصاديات الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص، والدول الصناعية

الكبرى خلال السنوات القليلة القادمة،وهذا لا يتم الا باحتلال اجزاء جيوستراتيجية من هذه المنظومة النفطية، ويعد العراق في مقدمة هذه الاجزاء، من اجل اكتمال اقامة محمية نفطية موثوقة في الشرق الأوسط تتعهد بتأمين طلب الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها المتصاعد للنفط، وتوفير فرص الاستثمار التجاري لشركات الطاقة الأمريكية. (رتليدج، 2006: 276)، ان مجموع الاحتياطيات النفطية المؤكدة لهذه المنظومة الاقليمية تبلغ 772 مليار برميل اي مايعادل 54.4% من احتياط النفط العالمي، وعلى الرغم من الزيادة المتوقعة في معدل انتاج النفط للاعوام القادمة، فان مخزونا كبيرا من النفط سيبقى تحت الارض . (OPEC, 2014)

المحور الثاني: التحكم في المصالح الاقتصادية للقوى الكبرى:

ان من اهم دوافع الاستراتيجة الأمريكية للسيطرة على النفط العراقي هو التحكم في المصالح الاقتصادية للقوى الكبرى التي تعتمد بشكل اوباخر على الواردات النفطية من منطقة الخليج العربي وهو ما يمكن ان يتحقق للولايات المتحدة الأمريكة من خلال التحكم في إمدادات النفط التي تستهلكها تلك القوى ومنها الصين والهند واليابان وفرنسا، ومن ثم التحكم في أسعار النفط بما يحقق خسائر هائلة في عائدات البلدان النفطية ومنها روسيا.(العناني، 2003 : 38)

وفي هذا الصدد يقول (لكولكن مان) "ان استراتيجيتنا يجب ان تنطلق من السيطرة الكاملة والفعلية على مناطق انتاج النفط في منطقة الخليج العربي، فاذا ما سيطرنا على الموارد النفطية فاننا سنجبر الدول الاوروبية واليابان واي قوة اقتصادية في العالم على ان تكون تابعة لنا". (عبد الفتاح، الزويني، 2012: 114)

بذلك سوف تضع الولايات المتحدة الأمريكية الجزء الاعظم من احتياطيات البترول في العالم تحت حمايتها وبالتكامل مع الدور الأمريكي في وسط آسيا، الامرالذي يثيرتخوف الصين من ان تضع الولايات المتحدة الأمريكية قدمها على انبوب الوقود الصيني، من اجل ان تتمكن من اطفاء الطفرة الاقتصادية للصين ودول شرق آسيا التي ترتبط مع الصين بمصالح اقتصادية وحيث يمكن استخدام مثل هذا الابتزاز الاقتصادي ضد الصين التي تشير كل الدراسات إلى تصاعد استهلاكها للنفط بمعدل 1.5– 2% ، في ظل ارتفاع معدل نموها الاقتصادي ما بين 8– 10% الامر الذي يدفعها إلى سد احتياجاتها النفطية من دول اخرى، وستكون الولايات المتحدة الأمريكية في مأمن من اي حصار بترولي ومحصنة من زيادة أسعار بترول اوبك، خاصة بعد ان وضعت الولايات المتحدة يدها على صمامات النفط في الشرق الأوسط، وهو ما يجعلها قادرة على اغلاق أو فتح انابيب النفط لاصدقائها أو اعدائها كما تشاء.(زلوم، 2005: 21)

وبحسب تعليق لجورج كينان قائلاً: "بإمكان اليابان الذهاب بعيدا في المجال الصناعي، وبالقدر الذي تشاء، ما دامت الصمامات القادرة على اغلاق النفط عن صناعاتها باقية في الايدي الأمريكية والحكم نفسه ينطبق على الصين والهند، والجنود الذين يحرسون هذه الصمامات أمريكيين".(زلوم، 2005: 303)

وفقاً لذلك يمكن ان تشهد المرحلة المقبلة ظهور تحالفات أكثر توجها لمعاداة أمريكا تقوده الصين في شرق آسيا، والهند وروسيا في اوراسيا ويمكن ان يجذب ايران بعد ذلك، ولا يبدو ذلك بعيد الاحتمال خاصة بعد انعقاد أول قمة صينية، هندية، روسية في سان بطرسبرغ في صيف 2006، وقد اشار المجتمعون إلى ان هذا الحلف سيضم 40% من سكان العالم، و44%من مساحته، و22% من ناتجه المحلي الاجمالي. (بريجنسكي،2007: 120)

لقد ادركت روسيا الغاية الأمريكية وجرت مناقشتها على صعيد استراتيجية الأمن القومي للمدة من 2009–2020 والتي أعلنها سكرتيرمجلس الأمن القومي الروسي (نيكولاي باتروشيف)، نهاية العام 2008عبر (صحيفة كوميرسانت)، والتي تشير في مجال الطاقة تحديدا إلى الاتي ينبغي على روسيا ان تلعب دورا مهما في سياسات الطاقة العالمية، اذ حذرت الوثيقة من ان السنوات المقبلة ستشهد صراعات وحروب على موارد الطاقة، وبضمنها موارد بحر قزوين، ورسمت صورة متشائمة على هذا الصعيد معتبرة ان الصراع على موارد الطاقة سيشهد تحولا نحو استخدام القوة العسكرية مع احتمالات كبيرة لانتهاك موازين القوى الاقليمية، كما شددت على ان هذه الحروب ستندلع قرب حدود روسيا أو حدود حلفائها .(صحيفة الحياة اللندنية،2008/12/26)

والحقيقة هي ان غزو الولايات المتحدة للعراق، وان كان مدفوعا بعوامل عديدة ، لكنه في معظم اجزائه يعتبر دافعا طويل الامد لإدامة الهيمنة الأمريكية في هذه المنطقة الحيوية والذي يمكن للصين قراءته بسهولة بوصفه اظهارا لاحتفاظ الولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة على "حنفية تدفق النفط" في الخليج العربي، ولكن في ظل الحاجة المتنامية للصين إلى الطاقة المستوردة فانها تدرك تماما انها لاتستطيع ان تنسحب من المنافسة وفي نفس الوقت تدخل صراعا من اجل الافضلية الجيوبولتيكية في منطقة الشرق الأوسط، والتي سوف تشتد بالتأكيد في السنوات القادمة، ليصبح التنافس على الطاقة مصدر من مصادر الاحتكاك والازمات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين. (كلير،2011: 332)

ان اخر امر ترغب فيه الولايات المتحدة الأمريكية هو دخول الهند معترك الصراع من اجل ما بقي من نفط وغاز في الكرة الارضية، يبدو ان أمريكا قررت استخدام سياسة مختلفة مع الهند وذلك لتقليل اندفاع الهند نحو استهلاك المزيد من النفط والغاز الطبيعي، وهما الثروتان

اللتان تعتبرهما أمريكا أنها أحوج أو الأحق بالاستئثار بها، بتشجيع الهند على زيادة اعتمادها على الطاقة النووية كمصدر رئيسي للطاقة الكهربائية. (حميد، 2007 :134)

وبذلك يمكن ان يقود هذا التحكم إلى:

1- **التحكم في أسعار النفط عالميا:** تسعى الولايات المتحدة الأمريكي جاهدة للحفاظ على ادنى مستوى لأسعار النفط، كما ترغب الإدارة الأمريكية في الحد من قوة اوبك في تحديد الأسعار خاصة في منطقة الخليج العربي وما يمثله الانتاج النفطي فيها من قوة دعم للاقتصاد الأمريكي المتهالك بالتالي تخفيف العبئ عن الاقتصاد الأمريكي الذي يمر باوقات صعبة نتيجة حالة الركود والانكماش التي يعيشها منذ بدء عام 2001 ولحد الآن، لذا فقد مثل احتلال العراق جزءاً من ستراتيجية الولايات المتحدة في تحقيق مكاسب خيالية، لم تكن الولايات المتحدة لتدخل في حرب تتراوح تقديراتها أكثر من 300 مليار دولار لولا أنها تعرف جيداً الأرباح الهائلة التي قد تجنيها من وراء هذه الحرب خاصةً أنها ستتحمل الجزء الأكبر من تكلفتها وليس على غرار ما حدث في حرب الخليج الثانية حين ساهمت الدول المتحالفة معها في دفع فاتورة الحرب والتي قدرت آنذاك بحوالي60 مليار دولار فقط. (عبد الله، 2005: 26)

2- **ضمان استمرار الدول المصدرة للنفط باعتماد الدولار:** للتعاملات النفطية في السوق النفطية العالمية على الرغم من وجود عملة منافسة هي اليورو" Euro" كعملة قوية وجديدة يدعمها قوة اقتصاد الاتحاد الاوربي والتي بدات تثبت بشكل متزايد قوتها واستقرارها مقابل الدولار، لذا فان اعتماد الدولار يصبح ذات أهمية كبرى للولايات المتحدة الأمريكية كعملة رسمية للتعاملات النفطية، مما يخلق طلبا متزايدا على انتاج الدولار الأمريكي بكميات كبيرة يساهم في دعم الاقتصاد والأمن القومي الأمريكي أكثر من التوسع الحقيقي لاقتصادها عالميا. وان

احد اسباب حرب العراق الأساسية، بعد ان اقدمت الحكومة العراقية على خطوة حملت تهديداً للمصالح الأمريكية بإعلانها في تشرين الثاني عام2000 عن نيتها التخلي عن الدولار واستبداله باليورو فيما يخص عائدات النفط العراقي ضمن برنامج النفط مقابل الغذاء، اذ يشكل الدولارعملة الاحتياط الفدرالي الأمريكي الرئيسية وركيزة الامبراطورية الأمريكي، وان التخلي عن التعامل بالدولار يفقده مالايقل عن 40% من قيمته الفعلية، لذا فان الاحتلال الأمريكي للعراق انما هو حرب استباقية، خوفا من تطبيق العراق لاجراءاته ونحو دول الاوبك منحاه في التخلي عن الدولار كعملة رسمية في التعاملات النفطية.(حميد، 2007: 168)

وفي مقال للدكتور ثائر الدوري بعنوان (معركة الدولار من العراق إلى كوبا: الامبراطورية تتداعى) في تشرين الثاني /2000 يقول" بدأ العراق يبيع نفطه مقابل اليورو، وكان هذا أول خرق للقاعدة الأمريكية في المجال النقدي منذ الحرب العالمية الثانية، ولاول وهلة بدا ان القرار العراقي يمثل تحدٍ سياسي لا أكثر، لكن ما لبث المحللون الاقتصاديون والاستراتيجيون ان اكتشفوا اثاره الخطيرة، وثبت ان لهذه الخطوة فوائد اقتصادية للعراق، فقد استمر الدولار بالهبوط مقابل اليورو ، ففي عام 2001 خسر الدولار ربع قيمته مقابل اليورو". (الدوروي، 2004)

ان قرار التخلي عن الدولار كعملة للتجارة العالمية، وبالذات لدول اوبك سيؤدي إلى خسارة الدولار الكثير من قيمته امام بقية العملات الاخرى، وان اي تهديد محتمل له لحساب العملة الاوربية من شانه ان يجعل من اوربا القوة المهيمنة في العالم، بل ان مجرد التفكير في احلال اليورو محل الدولار في تسعير النفط تتسبب بموجة رعب في البورصات واسواق المال الأمريكية. فمنذ انهيار نظام (برايتن وودز)، أصبح الدولار غير محكوم بمعيار الذهب الاصفر

بقرارمن الرئيس الأمريكي (نيكسون) عام 1971، أما حالياً فالدولار مدعوم بنوع اخرمن الذهب، هو الذهب الاسود (النفط)، ليس فقط من اجل الوقود والطاقة، بل أيضاً لاجبار جميع الدول على القبول بالدولار كعملة تسعير وبيع وشراء للنفط خاصة بعد فرض سيطرتها وهيمنها على نفط العراق ومنطقة الخليج العربي، ليصبح النفط أو الذهب الاسود عامل دعم رئيسي للدولار الأمريكي. (زلوم، 2005: 374)

ولهذه الاسباب كان العراق المرشح "الأوفر حظاً" لان يكون الهدف الأول للتحرك الأمريكي الرامي للسيطرة التامة على نفط منطقة الخليج العربي. ان الاستمرار في اعتماد سياسة الهيمنة العالمية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية يتم عبر تأكيدها للدور العسكري المنظم الذي تقوم به تجاه بلدان الجنوب، ذلك ان هذه المنطقة تمثل بالنسبة لها بؤرة الاضطرابات في العالم.

وفي نفس السياق نشرمعهد بلاتفورم Plat Form تقريراً في تشرين الثاني2005 بعنوان "**نهب ثروة العراق النفطية**"، ويأتي هذا التقرير ليدعم ويؤكد على الهدف غير المعلن للحرب على العراق، والذي يقول" إن الهدف من غزو العراق _أو على الاقل من الأهداف الدامغة لغزو العراق_الثروة النفطية". (Report: Crude Designs: The Rip-Off, published.by Platform, Iraq's Oil Wealth, Nov/2005)

3- **تهميش دور منظمة اوبك:** لقد فرضت الاوبك واقعا نفطيا جديدا واحدثت تحولات بنيوية ملموسة في مجمل العلاقات الاقتصادية الدولية منذ تاسيسها عام 1960، حيث تعد الاوبك الفاعل الرئيسي في سوق النفط العالمية، اذ تبلغ احتياطيات الاوبك بنهاية عام 2013، 1.206 مليار برميل اي حوالي 81% من اجمالي الاحتياطيات النفطية العالمية المؤكدة. فاحتياطيات الدول العربية الأعضاء في الاوبك تمثل 58% من اجمالي الاحتياطيات النفطية

لاوبك،كما ساهمت الدول العربية الأعضاء في الاوبك بحوالي 64% من اجمالي انتاج الاوبك من النفط الخام اي حوالي 27% من اجمالي الانتاج العالي من النفط الخام لعام 2010. (OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2014)

ووفقا لذلك فمن المسلم ان الولايات المتحدة الأمريكية ترحب بانهيار منظمة اوبك الاحتكارية التي شكلت وتشكل عائقا في وجه سياسة الطاقة الأمريكية، والوضع يكون افضل من وجهة نظر الولايات المتحدة، ان تسيطر هي اي الولايات المتحدة على أكبر كمية من البترول عند منابعها، مما يمكنها من تحييد قوة اوبك، واضعافها، أو الحد منها على الاقل، بحيث يمكن الوصول إلى أسعار في سوق النفط يقع ضمن النطاق السعري الذي تراه مناسبا، ويعطيها قوة ضغط متزايدة على الشريان الحيوي لمنافسيها المعتمدين على الطاقة المستوردة في انحاء العالم.(سيمونز، 2004: 335)

فقد تم انشاء الوكالة الدولية للطاقة في يوم 18شباط عام 1974 في اعقاب ازمة الطاقة عام 1973 وذلك لمواجهة تكتل الدول المصدرة للنفط اوبك،ومن جهة اخرى إعادة السيطرة على الاسواق النفطية وتحويلها إلى سوق المستهلكين. (ختاوي، 2010: 337)

ومن صور الضغط الأمريكي على الاوبك، تقدم بعض أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب في الكونغرس الأمريكي في نيسان 2004 بمشروع قانون مكافحة الاحتكار في الولايات المتحدة الأمريكية بما يسمح بتجريم اي عمل يستهدف التاثير على أسعار النفط، ويستهدف هذا القانون بالأساس اخضاع منظمة الاوبك للمحاكمة امام المحاكم الأمريكية باعتبارها اتحاد منتجين (كارتل) يستهدف احتكار النفط وتحديد أسعاره، وتدعيما لذلك يحرض السيناتور (هيرب كوهل) ضد الاوبك بقوله، "ان الشعب الأمريكي يعاني كل يوم مصاعب حقيقية نتيجة تصرفات اوبك". (عبد الله،2011: 51)

واخيرا بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكيـــة تـــتحكم سياسياً وستراتيجيا بـــ (70%) من اجمالي الاحتياطي النفطي العالمي، وتمتلـــك قـــوة التـــاثير المباشر على انتاج النفط وتسعيره بما يتناسب واحتياجاتها ومصالحها الاقتصادية،ولا شك ان هذا التحكم في الحقول والابار النفطية العملاقة لاقطار الخليج العربي سيخدم اهداف الاســـتراتيجية الأمريكية ويصعد من موقعها التنافسي مع القوى الاقتصادية العالمية، لاســـيما ان حســـم هـــذا التنافس أو الصراع لن يكون مبنيا على القدرات العسكرية، وانما على القدرة والقوة الاقتصادية في احتلال موقع الصدارة على الساحة العالمية.

الخاتمة:

لقد اثبت النفط اهميته المتنامية في ميزان الطاقة العالمي، وتاثيره في العلاقات الاقتصادية الدولية، كسلعة استراتيجية لا بديل لها من حيث مواصفاته النادرة واستخداماته المتعددة، فضلا عن ذلك ان أهمية النفط ترتبط بمتغيرات الطلب العالمي من جهة وبمعدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية من جهة اخرى، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، التي تعتبر البعد النفطي اهم الابعاد الاقتصادية في بناء ستراتيجيتها الجديدة تجاه دول العالم بعد نهاية الحرب الباردة، والقائمة على أساس تعزيز مدركات العلاقات (الجيو_اقتصادية) التنافسية لضمان تحقيق الهيمنة على مصادر الطاقة والتحكم بأسعارها.

وقد حظيت منطقة الخليج العربي على امتداد التاريخ ومنذ اكتشاف النفط في اراضيها، بأهمية استراتيجية سواء كونها مركزا مهما للتجارة العالمية أو كمورد رئيسي للطاقة في العالم، ولكن منذُ عام 2001 سلطت الاضواء بصورة سلبية على منطقة الشرق الأوسط باسرها، بما فيها منطقة الخليج العربي، باعتبارها ميدانا محتملا لحرب لا هوادة فيها على الإرهاب، وفي اعقاب عام 2003 برزت في المنطقةمكامن ضعف جديدة نشات عن الحرب المدمرة والمثيرة للجدل في العراق، فقد نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في احتلال العراق، ونظمت بالقوة الإطار الاقليمي الذي يعد ضروريا لمعالجة ازمة النظام الرأسمالي الأمريكي، من خلال التحكم بالاحتياطي الضخم للنفط في منطقة الخليج العربي والعراق، وربط فاعليته بحركة الاقتصاد الأمريكي لايجاد القاعدة المناسبة للنمو الاقتصادي للنظام المذكور، واستدامة قواعده الرئيسية والتغلب على ازماتها الاقتصادية المتكررة، وهذا ما يؤكد جدلية الغالب والمغلوب اذ لم يعد هناك امام قوة القطب الاوحد في الالفية الثالثة من قيود شرعية أو غير شرعية لتحقيق اهدافها الاستراتيجية.

والواقع ان الاحتلال العسكري الأمريكي للعراق عام 2003 كان لعدة عوامل يلعب النفط الدور المحوري فيها، لتمكين الاقتصاد الأمريكي من التغلب على تداعيات العجز النفطي الأمريكي المتزايد، لقد تأكد جليا بعد انكشاف سر نضوب النفط، ودخول الحقول العالمية مرحلة الذروة في الانتاج، ان ممارسات الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت أكثر وضوحا، ولقد عبر المراقبون السياسيون والخبراء الاقتصاديون ان سبب الاندفاع الأمريكي نحو العراق يتعلق خصيصا بالصدمة القاسية التي تلقتها الخطط السياسية الأمريكية الخاصة بنفط بحر قزوين، حيث انتهت الاحلام الأمريكية بالعثور على احتياطيات نفطية تعوضها عن الاعتماد على نفط الخليج العربي. وان حرب الخليج الثانية جاءت لتعبر عن ميول أمريكية في ترسيخ المدركات الاقتصادية على ارض الواقع، كون ان هذه الحرب تعد انطلاقة لتحقيق سياسة نفطية أمريكية جديدية في منطقة الخليج العربي ولذا أصبحت حرب الخليج الثانية متغيرا مهما في السياسة الخارجية الأمريكية في عالم ما بعد الحرب الباردة، اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة الجزاءات الاقتصادية باعتبارها وسيلة من وسائل التعامل مع الدول التي تناهض سياساتها أو لاتتفق مع ستراتيجيتها، وهو ما حدث للعراق الذي ارادت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال سياساتها حياله، تحقيق هدفها الأساس والمتمثل في تطويق العراق واضعافه ومن ثم خلق الذرائع لغزوه واحتلاله. ان الاهداف الخفية اوغير المعلنة من الاحتلال الأمريكي للعراق، تكمن في السيطرة على ثاني أكبر احتياطي نفط عالمي كورقة ضغط استراتيجية عالمية اذ ان التحكم في سوق النفط العالمية يضع كل القوى الاقتصادية العالمية تحت رحمة الشروط الأمريكية، فالهيمنة والبقاء على قمة الهرم الدولي، وامن الطاقة مسائل حيوية وجوهرية للولايات المتحدة الأمريكية وامنها القومي.

الاستنتاجات:

خلصت الباحثة ومن خلال الدراسة التي تقدمت بها والفرضية التي انطلقت منها الدراسة إلى الاستنتاجات التالية :

1- مثلت منطقة الخليج العربي، ومنذ اكتشاف النفط فيها أهمية كبيرة في تشكيل معادلة الاقتصاد العالمي، ذلك ان ثلثانتاج النفط العالمي في الوقت الراهن ياتي من منطقة الشرق الأوسط وتحديدا منطقة الخليج العربي، وان كل الطاقة الانتاجية الاحتياطية عالميا موجودة في هذه المنطقة، امور تدل على الأهمية الاستراتيجية الدائمة للمنطقة،هذه الأهمية التي ظلت على مدار التاريخ نقطة تقاطع مصالح الدول الكبرى ومحطة للصراع والتنافس من اجل السيادة الدولية.

2- ان الولايات المتحدة الأمريكية صاغت استراتيجيتها في الخليج العربي انطلاقا من مصالحها الحيوية المتمثلة في ضمان تدفق النفط من الحقول النفطية الواقعة في المنطقة من دون معوقات، وبأسعار معقولة، لتصبح الولايات المتحدة الأمريكية القوة المهيمنة في الخليج، وتعزز هذا التواجد بالاحتلال العسكري الأمريكي للعراق وزيادة القواعد العسكري الأمريكية، لاعتمادها في المستقبل في إطار استراتيجيتها المسماة " الضربات الوقائية".

3- ان احتلال العراق كان جزءا من رؤية استراتيجية أمريكية متكاملة لتحقيق اهدافها، وان الادعاءات الأمريكية حول امتلاك أسلحة الدمار الشامل وغيرها من الحجج التي سوقتها الولايات المتحدة الأمريكية، كانت غطاء لاهداف رئيسية اخرى غير معلنة، وبغض النظر عن مدى صحتها فقد كانت كافية في نظر الولايات المتحدة الأمريكية لاقناع العالم بشرعية غزوها للعراق، ومن ثم التخلص منه كعدو محتمل. فباسم الديموقراطية تم تجريد

الشعب العراقي من أبرز حقوقه الأساسية،حق تقرير المصير والسيادة، ثم القبول بالقرارات الاقتصادية والامتيازات التي فرضت عليه من قبل سلطة الاحتلال الأمريكي.

4- تأكيد سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على منطقة الخليج العربي وما حولها، اذ ان احتلال العراق يكمل حلقة السيطرة على الشرق الاقصى والأوسط، ويحد من امتداد نفوذ كلا من روسيا الاتحادية والصين، كما يحد من انتشار المصالح الاوروبية في منطقة الخليج العربي. لذا تسعى الولايات المتحدة لاستخدام العراق كقاعدة عسكرية متقدمة لادامة السيطرة الأمريكية على المنطقة، وهو مايعني ربط منطقتين حيويتين بالنسبة إلى مستقبل الهيمنة الأمريكية وهي منطقة الخليج العربي ومنطقة آسيا الوسطى، لذا فقد عد العراق الركن الأساس في الانتقال نحو تحقيق المخططات الأمريكية عبرإعادة ترتيب المنطقة وتوسيع رقعة الوجود العسكري الأمريكي الدائم، والسيطرة الفعلية على نفط العراق والمنطقة بالكامل.

5- ان سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على نفط العراق تعني السيطرة على نسبة مهمة من نفط الخليج العربي، ومن ثم يعني ذلك تكامل العولمة الاقتصادية التي تستهدف دمج الاسواق المحلية بالاسواق العالمية والتقليل من سيادة الدولة على الموارد الوطنية، ووضعها تحت سيطرة النظام العالمي الجديد حيث سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى عولمة الموارد النفطية من خلال خصخصة القطاع النفطي، والسيطرة المباشرة على أكبرصمامات الطاقة وعبر شركات النفط الأمريكية العملاقة ومن ثم التحكم بالسوق العالمية. لذا فبسبب مايمتلكه العراق من ثروة نفطية تحاول الولايات المتحدة الأمريكية تأمين نفسها من الازمات النفطية انطلاقا من مكانة العراق الاستراتيجية–والاقتصادية، وبالتالي التاثيرعلى سوق النفط العالمية عبر التحكم بالنفط العراقي.

6- ان التغيرات الجذرية والاضطرابات القائمة في منطقة العالم العربي تترك انعكاسات عدة على قطاع الطاقة؛ اذ تعزز هذه الاحداث المتواصلة من الادراك العالمي بشان اعتماد الدول المستهلكة للطاقة على منطقة الشرق الأوسطالمتفجرة، ان الانعكاسات الرئيسية لثورات "الربيع العربي". دفع الدول المستهلكة للبحث عن مصادر الطاقة البديلةوخصوصا مصادر الطاقة المتجددة، وهو الاتجاه الذي تبرزه الضغوط البيئية وضغوط الراي العام في تلك الدول المستهلكة، والتحوط من التغير المناخي (الاحترار العالمي) المتوقع حدوثه نتيجة للنمو في استخدام الوقود الاحفوري.

7- تواصل دول الخليج استنزاف ثروتها الرئيسية بل الوحيدة بالنسبة إلى بعضها بعضا دعما للاقتصاد العالمي وحفاظاعلى رفاهية اقتصادات العالم ومجتمعاته وخاصة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فهل حظيت هذه الجهود والمساعي بما تستحقه من تقدير، ان عنصر القضية بايجاز، هي ان لدينا ثروة بترولية ضخمة، يجري استغلالها في الوقت الحاضر من قبل شركات اجنبية بموجب ترتيبات لاتحقق لنا فوائد مالية واقتصادية وسياسية تتناسب وضخامة هذه الثروة واهميتها، فنحن لانجني الدخل العادل المشروع، وليست لدينا السيطرة على بترولنا، ولا الرقابة على استثماره لما فيه صالحنا، ولم يقم هذا البترول بدوره في التنمية الاقتصادية والتطوير الصناعي لبلادنا، والاهم انه يتسرب من ارضنا ولا نستطيع حمايته لاجيالنا القادمة. فأصبح لزاما الاخذ بدعوة الشيخ عبد الله الطريقي، وزير البترول الاسبق السعودي اذ يقول "ان باطن الارض هو افضل بنك لحفظ هذه الثروة البترولية من اجل الاجيال القادمة ".

8- ان نسبة غير قليلة من حجم التجارة العالمية بالنفط اي 25%تقريباً تمر عبر مضيقي "هرمز وباب المندب"، ومن المرجح كثيرا ان تبقى كذلك في المستقبل القريب وان هذين الممرين المائيين فضلا عن تعرضهما لعمليات قرصنة في الاونة الاخيرة محاطان بدول

مجاورة ليست على ود دائم مع الاخرين فتحول وضع كهذا إلـــى خطـــر يتهـــدد الـــدول المستوردة الرئيسية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي ما برحت تطالـــب بحضـــور عسكري أقوى في المنطقة برا وبحرا.

9- كان النفط هو المحرك الرئيسي لحرب الخليج الثالثة بصفته عنصرا أساسيا في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، وسيظل العامل الاهم والأكثر تاثيرا في مرحلة ما بعد الاحـــتلال الأمريكي للعراق على مختلف المستويات عراقيا واقليميا ودوليا، وذلك لثلاث اعتبـــارات مهمة اولها: الدور الحيوي للعائدات النفطية العراقية في إعادة اعمار البنية التحتية وتاهيل الاقتصاد العراقيلاسيما بعد رفع العقوبات الدولية المفروضة عليه منذ 13 عاما وخروجه من البند السابع، وثانياً: ماتشكله عودة النفط العراقي بطاقته القصوى إلى الاسواق الدولية من تاثيرات متباينة على كافة الاطراف الفاعلة من المستهلكين والمنتجين وخاصة منظمة الاوبك، إلى جانب الشركات النفطية الكبرى، وثالثا: الاثار المحتملة للتغيرات المتوقعة في أسعار النفط على النمو الاقتصادي العالمي، وما تفرضه من تحـــديات علـــى الاوضـــاع الاقتصادية في دول الخليج العربي على وجه الخصوص.

10- وفي النهاية يمكن تلخيص الرهانات الخفية "السلمية والعســـكرية "مـــن وراء الاهـــداف الأمريكة للسيطرة على القارة الاسيوية بشكل عام ومنطقة الخليج العربي والعراق بشـــكل خاص في كلمة واحدة هي "النفط" ومشتقاته التي تشكل صمام الامان للاقتصاد الأمريكـــي في السنوات القادمة، والمخرج الاسرع من المازق الاقتصادي الذي يلف الامبراطوريـــة الأمريكية برباط خانق يوشك ان تنهار على اثره أكبـــر امبراطوريـــة عرفهـــا التـــاريخ المعاصر.

التوصيات:

وفي ضوء نتائج الدراسة، فان الباحثة توصي بما يلي:

1- على دول العالم ان تستحدث السياسات الملائمة من اجل تشجيع الاستثمار في الدول الغنية بالموارد لانتاج بدائل الطاقة من اجل توفير الطاقة لسكان العالم الذين يزداد عددهم باستمرار. أما التحدي المباشرامام دول العالم فهو وضع سياسات من شانها تحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة وابطاء النمو السكاني من اجل تخفيض الطلب المحتمل على اجمالي استهلاك الطاقة الاولية قدر المستطاع.

2- تعزيز الدور القيادي لبلدان دول الخليج العربي في منظمة الاوبك والأوابك ، وزيادة فعاليتها كشريك أساسي في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، كما وان التنسيق والتعاون بين الدول العربية في المجال الاقتصادي أصبح ضرورة ملحة في ظل عالم يتجه نحو الوحدات والتكتلات الاقتصادية الكبرى، وتاتي أهمية هذا التوجه في تحويل القوة والرساميل النفطية العربية إلى قوة اقتصادية لها مكانتها وفعلها في السوق العالمية، واستثمار فائض العائدات النفطية التي تحصل عليها هذه الدول في مشاريع التنمية الداخلية والعربية، وانشاء صناعات مشتركة كالصناعات الثقيلة والتحويلية والصناعات البتروكيمياوية، واقامة مصافٍ لتكرير النفط في الدول المنتجة بحيث تسد حاجتها من المشتقات النفطية بدلا من استيرادها من الخارج، وتصدر مايفيض عنها إلى الاسواق الخارجية.

3- ان واحدا من اهم التحديات التي تواجهها دول منطقة الخليج العربي المنتجة للنفط هو تصميم استراتيجيات نفطية تبني وفقها سياسات الانتاج والتسعير، بناء على المصالح الوطنية طويلة المدى، وليس بناء على مقتضيات السوق، وان استبدال الاصول الحقيقية باصول مالية كان ينتج منه دائما سياسات "نهب" منظمة ومقصودة اوغير مقصودة، ولكنها في كل الاحوال ادت إلى تبديد الثروات الطبيعية وتاكل أو تلاشي هذه الاصول.

4- يعد النفط اهم ثروة طبيعية في العراق، منذ اكتشاف النفط في كركوك عام 1927. ان الخزين النفطي العراقي يشكل ثاني اضخم خزين استراتيجي في العالم، وان سبب الحرب الأمريكية على العراق في آذار 2003 هو (النفط). ولما كان النفط هو العصب الرئيس للاقتصاد العراقي، ومصدرالدخل القومي والمحرك للتنمية في العراق، ففي هذه الحالة تقع على عاتق القيادات السياسية في العراق امانة ومسؤولية تاريخية عند التعامل مع الثروة النفطية ومنح العقود الاستثمارية والامتيازات للشركات والمتعاقدين الاجانب وفق مشروع قانون النفط والغاز، وان لاتراعي امتيازات عابرة على حساب مصلحة الوطن العليا، وان توازن بين مصالح وضغوط الولايات المتحدة "ان لم تستطع دفعها وتجاوزها" وبين مصالح البلد والاجيال اللاحقة في الثروة النفطية.

5- ضم العراق إلى منظومة مجلس التعاون الخليجي، من شأنه أن يحقق جملة من الايجابيات لصالح منطقة الخليج العربي برمتها، منها احتواء الدور الاقليمي للعراق ضمن دائرة الفعل العربي، والاستفادة القصوى من تحول العراق المتوقع إلى دولة مسالمة لا تهدد جيرانها ولا تسعى إلى الهيمنة العسكرية. كما أن انضمام العراق إلى مجلس التعاون الخليجي، سوف يجعل من هذه المنظومة قوة اقتصادية هائلة تتجلى في أن اثنين من اعضائه "المملكة العربية السعودية والعراق" يملكان أكبر احتياطيات نفطية في العالم، الأمر الذي من شأنه أن يمثل ثقلاً اقتصادياً عالمياً يُستطاع به تحقيق اهداف سياسية عربية.

المصادر والمراجع:

اولا: القران الكريم.

ثانياً: المعاجم والموسوعات:

1- براتراند، غي ه، واخرون (2005). **قاموس علم السياسة والمؤسسات السياسية**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.

2- مصباح، عامر، (2010)، **معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، ط1، دار الكتـــاب الحديث، القاهرة.

ثالثا: الوثائق المنشورة:

1- قرار مجلس الأمن رقم "661"، 16 آب 1990، قرارات ومقررات مجلس الأمن، الوثائق الرسمية، الامم المتحدة، مجلس الأمن: نيويورك، على الرابط:
http://www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=S/RES/661%281990%29

2- قرار مجلس الأمن رقم "687" في 3 نيسان 1991، قرارات ومقررات مجلس الأمن، الوثائق الرسمية، الامم المتحدة، مجلس الأمن: نيويورك، على الرابط:
http://www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=S/RES/687%281991%29

3- قرار مجلس الأمن رقم "986" في 14 نيسان 1995، قرار ومقررات مجلس الأمن، الوثائق الرسمية"، الامم المتحدة، مجلس الأمن: نيويورك، على الرابط:
http://www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=S/RES/986%281995%29

4- قرار مجلس الأمن رقم "1154" 2 آذار 1998، الوثائق الرسمية، الامم المتحدة، مجلس الأمن: نيويورك، على الرابط:

http://www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=S/RES/1154%281998%29

5- قرار مجلس الأمن رقم "1284" 17 كانون الأول 1999، الوثائق الرسمية، الامم المتحدة، مجلس الأمن: نيويورك، على الرابط:

http://www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=S/RES/1284%281999%29

6- قرار مجلس الأمن رقم "1441" 8 تشرين الثاني 2002، الوثائق الرسمية، الامم المتحدة، مجلس الأمن، نيويورك، على الرابط:

http://www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=S/RES/1441%282002%29

7- قرار مجلس الأمن رقم "1483" 22 أيار 2003، الوثائق الرسمية، الامم المتحدة، مجلس الأمن: نيويورك، على الرابط:

http://www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=S/RES/1483%282003%29

8- قرار مجلس الأمن رقم "1511" 16 تشرين الأول 2003، الوثائق الرسمية، الامم المتحدة، مجلس الأمن: نيويورك، على الرابط:

http://www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=S/RES/1511%282003%29

9- قرار مجلس الأمن رقم "1790" 18 كانون الأول 2007، الوثائق الرسمية، الامم المتحدة، مجلس الأمن: نيويورك، على الرابط:

http://www.un.org/arabic/docs/viewdoc.asp?docnumber=S/RES/1790%282007%29

10- ميثـــاق الامـــم المتحـــدة، الفصـــل الســـابع، علـــى الـــرابط التـــالي:

http://www.un.org/Arabic/document/charter/chapter7.shtml

11- نص الدستور العراقي، 28 آب 2005، على الرابط التالي:

http://www.iraqinationality.gov.iq/attach/constitution_ar.pdf

رابعا: الكتب العربية:

1- ابو العلا، محمود، (1999). **جغرافية الخليج، الخليج العربي وخليج عُمان ودول شرق الجزيرة العربية**، ط4،الكويت: مكتبة فلاح للنشر والتوزيع.

2- أبو دية، سعد، (1983). **عملية اتخاذ القرار في سياسة الاردن الخارجية**، ط1، عمان.

3- اغا، حسين واخرون، (1982)، **الوجود العسكري الغربي في الشرق الأوسط**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

4- انديك، مارتن، (2006). اولويات السياسة الأمريكية في الخليج: التحديات والخيـــارات، من كتاب **المصالح الدولية في منطقة الخليج**، ط1، ابو ظبي:مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

5- برجاس، حافظ، والمجذوب،محمد (2000). **الصراع الدولي على النفط العربـــي**، ط1، بيروت: بيسان للنشر.

6- بريجنسكي، زبغينو، (2000).**رقعة الشطرنج الكبرى**، ترجمة امل الشرقي، ط1، عمان: الاهلية للنشر والتوزيع.

7- بريجنسكي، زبغينو، (2007). **الفرصة الثانية: ثلاثة رؤساء وازمـــة القـــوة العظمـــى الأمريكية**، ط1، بيروت: دار الكتاب العربي.

8- بريمر، بول، (2006). **عام قضيته في العراق، النضال لبناء غد مرجو**، ترجمة عمر الايوبي، ط1، بيروت: دار الكتاب العربي.

9- بليكس، هانز،(2005). **نزع سلاح العراق:الغزو بدلا من التفتيش**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

10- بيرول، فاتح، (2006). **الافاق المستقبلية لاستثمارات نفط الخليج العربي: الاتجاهات والقضايا**، من كتاب نفط الخليج بعد الحرب على العراق، استراتيجيات وسياسات، ط1، ابو ظبي:مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

11- تاير، برادلي ا.، (2004). **السلام الدولي والشرق الأوسط، المصالح الاستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد احداث 11 أيلول**، ترجمة عماد فوزي، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم.

12- تشومسكي، نعوم، (1997). **تواريخ الاشقاق**، ترجمة محمد نجار، ط1، عمان: الاهلية للنشر والتوزيع.

13- تشومسكي، نعوم، (2004). **الهيمنة أم البقاء: السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم**، ترجمة سامي الكعكي، ط1، بيروت: دار الكتاب العربي.

14- الجادر، القيسي،(2012). احتمالات التوظيف الأمريكي للعراق تجاه دول الجوار الاقليمي وابعاده المستقبلية "دول الخليج انموذجا"، من كتاب، العراق والولايات المتحدة الأمريكية ودول الجوار..الواقع والمتغيرات، ط1، الموصل: مركز الدراسات الاقليمية.

15- جرجس، فواز، (2000). **السياسة الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع ومن يصنعها؟**، ط2 بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

16- الجلبي، فاضل، (2013). **النفط بين السياسات والاوهام: القصة الحقيقية للاوبك**، ترجمة عطا عبد الوهاب، ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

17- جيلر، هوارد، (2010). **ثورة الطاقة.. نحو مستقبل مستدام، الولايات المتحدة الأمريكية: السياسات والسيناريوهات**، ط1، ابو ظبي:مركز الاماراتللدراسات والبحوث الاستراتيجية.

18- حبيب، هاني، (2006). **النفط. استراتيجياً وامنيا وعسكرياً وتنمويا، مصدر الثروة والطاقة والازمات**، ط1، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

19- حربي، محمد، (1974). **الاستراتيجية النفطية الغربية في الخليج العربي**، ط1، بغداد: دار الكتاب الجديد.

20- حميد، فيصل، (2007). **النفط والحرب والمدينة.. مصير الحياة الحضرية.. إلى طريق مسدود؟**، ط1، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

21- ختاوي، محمد، (2010). **الشركات النفطية المتعددة الجنسيات ودورها في العلاقات الدولية**، ط1، سورية: مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع.

22- ختاوي، محمد، (2010). **النفط وتاثيره في العلاقات الدولية**، ط1، بيروت: دار النفائس للطباعة والنشر.

23- الخطيب، هشام، (2010). امن الطاقة العالمي وانعكاساته على منطقة الخليج، من كتاب **امن الطاقة في الخليج – التحديات والافاق**، ط1، ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

24- الدباغ، سليمان، (2008).الاتفاقية العراقية – الأمريكية وقائع وسيناريوهات مفترضة من كتاب (**الاستراتيجية الأمريكية في العراق والمنطقة: الاتفاقية العراقية – الأمريكية في بعدها الاستراتيجي النفطي – القانوني**)، بيروت: مركز العراق للدراسات.

25- رتليدج، ايان، (2006). **العطش إلى النفط، ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان امنها النفطي؟**، ترجمة مازن الجندلي، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم.

26- روبنسن، جلين، (2008). **امن الخليج العربي في القرن الحادي والعشرين**، ط1، ابو ظبي:مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

27- زانويان، فاهان، (2006). تخطيط سياسة الطاقة للمستقبل، من كتاب **نفط الخليج بعد الحرب على العراق.. استراتيجيات وسياسات**، ط1، ابو ظبي:مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

28- زلوم، عبد الحي، (2003). **امبراطورية الشر الجديدة** ، ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

29- زلوم، عبد الحي، (2005). **حروب البترول الصليبية.. والقرن الأمريكي الجديد**، ط1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

30- السعدون، واثق محمد براك، (2011).**استراتيجية الانتشار العسكري بعد الحرب الباردة**، وقائع المؤتمر العلمي السابع بعنوان: العراق والولايات المتحدة الأمريكية ودول الجوار... الوقائع والمتغيرات، الموصل: مركز الدراسات الاقليمية.

31- سكينر، روبير، (2013). السياسات العامة، واتجاهات الاستثمار في تكنولوجيا الطاقة، من كتاب **التكنولوجيا ومستقبل الطاقة**، ط1، ابو ظبي:مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

32- سلامة، ممدوح، (2012). تغير أساسيات النفط: الانعكاسات على امن الطاقة وسوق النفط العالمية، من كتاب **اسواق الطاقة العالمية.. متغيرات في المشهد الاستراتيجي**، ط1، ابو ظبي:مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية,

33- سليم، محمد السيد، (1996). المصالح العربية مع الولايات المتحدة الأمريكية من كتاب **الوطن العربي والولايات المتحدة الأمريكية**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية.

34- سليمان، عاطف، (2009). **الثروة النفطية ودورها العربي.. الدور السياسي والاقتصادي للنفط العربي**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

35- السماك، محمد، (1988). **الجغرافية السياسية: اسس وتطبيقات**، ط1، جامعة الموصل.

36- السماك، محمد، (1991). **استراتيجية الربط العربية بين النفط والسياسة**، ط1، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق,

37- سونغ، بن، وانغ، دواين، (2013). الحد من استهلاك الطاقة في التصنيع: الفرص والتاثيرات، من كتاب **التكنولوجيا ومستقبل الطاقة**، ط1، ابو ظبي:مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

38- سويد، ياسين، (2005). **الوجود العسكري الاجنبي في الخليج.. واقع وخيارات**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

39- السويدي، جمال سند، (2012). **اسواق الطاقة العالمية.. متغيرات في المشهد الاستراتيجي**، ط1، ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

40- سيمونز، جيف، (1998). **التنكيل بالعراق.. العقوبات والقانون والعدالة**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

41- سيمونز، جيف، (2004). **عراق المستقبل.. السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط**، ترجمة سعيد العظم، ط1، بيروت: دار الساقي.

42- الشاهر،شاهر اسماعيل، (2009).**اولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد احداث 11 أيلول 2001**، ط1، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب.

43- الشمري، صلاح حسن، (2014). **الاستراتيجية الأمريكية حيال العراق..قراءة في ملامح التغيير**، ط1، بيروت: منشورات الضفاف.

44- الشمري، ناظم محمد نوري، (1997). **الهيمنة الأمريكية على نفط الخليج العربي**، قسم الدراسات الاقتصادية، بيت الحكمة، سلسلة المائدة الحرة، العدد 10.

45- الطائي، عبدالرزاق خلف محمد ، واخرون، (2011)، محددات السياسة الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي، جامعة الموصل، مركز الدراسات الاقليمية العدد 41، وقائع المؤتمر العلمي السابع (العراق والولايات المتحدة الأمريكية ودول الجوار..) الواقع والمتغيرات.

46- طي، محمد، (2009). مشاكل الاتفاقية العراقية – الأمريكية، في كتاب **نقد وتحليل الاتفاقية الأمنية العراقية**، الندوة الفكرية حول: مؤتمر العراق والاتفاقية الأمنية الأمريكية – العراقية المنعقدة في بيروت، ط1، بيروت: مركز العراق للدراسات.

47- عبد الجليل، ابراهيم، (2013). التحديات والفرص التكنولوجية في قطاعي النقل والمواصلات، من كتاب **التكنولوجيا ومستقبل الطاقة**، ط1، ابو ظبي:مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

48- عبد الفتاح، فكرت نامق، الزويني، عبد الجبار كريم، (2012). **السياسة الخارجية الاميركية حيال الخليج العربي بعد عام 2003**، ط1، بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

49- عبد الله، حسين، (2000). **مستقبل النفط العربي**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

50- عبدالفتاح، فكرت نامق، (2001)، الولايات المتحدة وامن الخليج العربي، دراسة في تطور السياسة الأمريكية في الخليج منذ الثمانينات وافاق المستقبل، ط1، بغداد.

51- العساف، سوسن، (2008). **استراتيجية الردع: العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي**، ط1، بيروت: الشبكة العربية للابحاث والنشر.

52- عمر، ايمن نور الدين، (2011). **العلاقات العربية – الأمريكية وانعكاساتها السياسية والعسكرية والاقتصادية 1945 – 2005**، ط1، طرابلس: مكتبة السائح.

53- غوري، سلمان، (2012). تحديات الطاقة الرئيسية امام الاقتصاد العالمي حتى عام 2050، من كتاب **اسواق الطاقة العالمية: متغيرات في المشهد الاستراتيجي**، ط1، ابو ظبي:مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

54- فرانسن، هيرمان، (2012). **اسواق الطاقة العالمية: متغيرات في المشهد الاستراتيجي**، ط1، ابو ظبي:مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

55- فهمي، عبد القادر محمد، (2009). **الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية: دراسة في الافكار والعقائد ووسائل بناء الامبراطورية**، ط1، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

56- فهمي، عبد القادر محمد، (2011)، **المدخل إلى دراسة الاستراتيجية**، ط1، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

57- القصاب، عبد الوهاب، (2007). **احتلال ما بعد الاستقلال.. التداعيات الاستراتيجية للحرب الأمريكية على العراق**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

58- القيسي، محمد وائل، (2013). **مكانة العراق في الاستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج.. دراسة مستقبلية**، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

59- كشك، اشرف محمد عبد الحميد، (2012)، **تطور الأمن الاقليمي الخليجي منذ عام 2003، دراسة في تاثير استراتيجية حلف الناتو**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

60- كلير، مايكل، (2002). **الحروب على الموارد الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية**، ترجمة عدنان حسن، ط1، بيروت: دار الكتاب العربي.

61- كلير، مايكل، (2011). **دم ونفط، أمريكا واستراتيجيات الطاقة: إلى اين؟**، ترجمة احمد رمو، ط1،بيروت: دار الساقي.

62- كوياما، كين، (2013). التغيرات في ميزان العرض والطلب العالمي على الطاقة، من كتاب **التكنولوجيا ومستقبل الطاقة**، ط1، ابو ظبي:مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

63- لاورمان، فنسنت، (2010). الفجوة بين المنتجين والمستهلكين.. التجربة والتوقعات، من كتاب **امن الطاقة في الخليج.. التحديات والافاق**، ط1، ابو ظبي:مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

64- لمعني، القس اكرم، (2002). **الامبراطورية الأمريكية الجزء الثالث**، ط1، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.

65- ليونارد، راي، (2013). تاثير تطور تقنيات الطاقة في مستقبل الانتاج العالمي للنفط، من كتاب **التكنولوجيا ومستقبل الطاقة**، ط1، ابو ظبي:مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

66- محمد، امين، (2009). الاتفاقية الأمنية العراقية – الأمريكية واثارها في السيادة والأمن العراقي والاقليمي من كتاب **نقد وتحليل للاتفاقية الأمنية الأمريكية – العراقية**، ط1، بيروت: مركز العراق للدراسات.

67- محمد، صباح محمود، (1986)، **الصراع الجيوبوليتكي في الخليج العربي**، بغداد: المكتبة الوطنية.

68- مسعد، نيفين عبد المنعم، (2002)، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول العربية بعد احداث 11/أيلول/2001. في كتاب **صناعة الكراهية في العلاقات الرعبية – الأمريكية**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

69- المعموري، عبد علي كاظم، الجميلي، مالك دحـــام، (2011). **الـــنفط والاحـــتلال فـــي العراق**، ط1، بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

70- مقلد، اسماعيل صبري، (1987). **العلاقات السياسية الدولية. دراســـة فـــي الاصـــول والنظريات**، ط1، الكويت: منشورات ذات السلاسل.

71- منذر، محمد، (2002). **مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات الـــى العولمـــة**، ط1، بيروت: مجد المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع.

72- نعمة، كاظم هاشم، (1990). **دراسات في الاســـتراتيجية الدوليـــة**، ط1، بغـــداد: دار الشؤون الثقافية.

73- نيكسون، ريتشارد، (1995). **ما وراء السلام**، ترجمة مالك عباس، ط1، عمان: الاهلية للطباعة والنشر.

74- هاينبرغ، ريتشارد، (2005). **سراب النفط.. النفط، والحـــرب ومصـــير المجتمعـــات الصناعية**، ترجمة انطوان عبد الله، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم.

75- هاينبرغ، ريتشارد، (2006). **غروب الطاقة.. الخيارات والمسارات في عالم مـــا بعـــد البترول**، ترجمة مازن الجندلي، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم.

76- هدسن، مايكل، (2003). سيناريوهات سياسية لعراق ما بعد الاحتلال، من كتاب **العراق – الغزو – الاحتلال – المقاومة**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

77- هدسن، مايكل، (2004). سياسات السلام الأمريكي في العراق والشرق الاوسط، من كتاب **احتلال العراق وتداعياته عربيا واقليميا ودوليا**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

78- هيكل، محمد حسنين، (2003). **الامبراطورية الأمريكية والاغارة على العـــراق**، ط2، القاهرة: دار الشروق.

79- الياسين، ضاري رشيد،(2004). مسستقبل الوجود العسكريفي العراق، من كتاب **إحتلال العراق..الأهداف،النتائج، المستقبل،** ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

خامسا: الإطاريح والرسائل الجامعية:

1- الجميلي، مالك دحام متعب،(2009). **مكانة النفطفي الاستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين،** اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية،جامعة النهرين، بغداد.

2- حسن، ازهار، (2006). **السياسة الأمريكية حيال العراق منذ التسعينيات،** اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية، بغداد.

3- كاظم، فيان هادي عبد، (2007). **مكانة المتغير النفطي في الاستراتيجية الأمريكية مع اشارة خاصة للعراق،** رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد.

4- الهرمزي، سيف نصرت توفيق،(2009)، **الحرب الأمريكية على العراق: الدوافع الاستراتيجية والابعاد الاقتصادية،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية، بغداد.

سادسا: الصحف والدوريات والمجلات:

1- احمد، عادل سيد، (2006). "انابيب الطاقة: الجغرافية تقود السياسة"، **مجلة السياسة الدولية،** مركز الاهرام، العدد 164.

2- توفيق، سعد حقي، (2012). "تاثير النفط في السياسة الدولية"، **مجلة قضايا سياسية دولية،** فرع الدراسات الدولية، بغداد: كلية العلوم السياسية.

3- ثابت، احمد، (2008). "مكانة الولايات المتحدة في النظام العالمي.. دورة القوة والتوازن الدولي الجديد"، **مجلة السياسة الدولية**، مركز الاهرام، العدد 171.

4- الحضرمي، احمد، (2003). "تطور الاستراتيجية الأمريكية نحو العالمية من الماضي إلى الحاضر"،**مركز البحوث والمعلومات**، فبراير، العدد 8.

5- الحفني، حسن محمد، (2003). "النفط.. ودور محوري فيما بعد احتلال العراق"، **مجلة شؤون خليجية**، العدد 34.

6- حلبي، عبسي مامون، (2009). "بدائل الوقود في قطاع النقل: تطورات وافاق"، **مجلة النفط والتعاون العربي**، العدد 128.

7- حمودة، عمرو كمال، (2006). "النفط في السياسة الخارجية الأمريكية"، **مجلة السياسة الدولية**، مركز الاهرام، العدد 164.

8- حميد، نهاد فوزي، (2001). "الخليج العربي والاستراتيجية الأمريكية"، **مجلة معلومات دولية**،سوريا، العدد 67.

9- الجلبي،عصام، (1997)."العراق: النفط مقابل الغذاء"، **مجلة المنتدى**، عمان: منتدى الفكر العربي، العدد 136.

10- الزيتوني، الطاهر، (2011). "الافاق المستقبلية للطلب العالمي على النفط.. دور الدول الأعضاء في مواجهته"، **مجلة النفط والتعاون العربي**، العدد 139.

11- العامري، علي محمد حسين، (2009). السعودية واشكالية الأمن في الخليج العربي، **المرصد الدولي**، مركز الدراسات الدولية،جامعة بغداد، العدد 8.

12- العمار، منعم صاحب، (2004). "الخليج العربي في عالم متغير: التحدي الداخلي وعقم خيار التهدئة الخارجية"، **مجلة قضايا سياسية**، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد 6.

13- العناني، خليل، (2003). "دور النفط في الازمة العراقية – الأمريكية"، **مجلة السياسة الدولية**، مركز الاهرام، العدد 151.

14- عبد الله، حسين، (2005). "أسعار النفط.. التصحيح عبر اليات السوق"، **كراسات استراتيجية**، العدد 154.

15- عبد الله، حسين، (2008). "المخاطر المحيطة بنفط الخليج"، **مجلة السياسة الدولية**، مركز الاهرام، العدد 171.

16- عبد الله، حسين، (2011). "التحديات والفرص المحيطة بمستقبل النفط العربي"، **مجلة المستقبل العربي**.

17- عبد الله، عبد الخالق، (2004). "الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج"، **مجلة المستقبل العربي**.

18- عيسى، محمد عبد الشفيع، (2008). "الخليج والاقتصاد السياسي: الاستثمارات الاجنبية"، **مجلة السياسة الدولية**، مركز الاهرام، العدد 171.

19- لطيف، حسن،(2008)."مستقبل النفط العربي"،**مجلة الاقتصادي الخليجي**، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، العدد 15.

20- المهنا، ابراهيم عبد العزيز، (2009). "التطورات الحديثة والمستقبلية في اسواق البترول العالمية"، **مجلة النفط والتعاون العربي**، العدد 128.

21- محمود،احمد ابراهيم، (1999). "عملية ثعلب الصحراء: تطورات المواجهة العسكرية في الخليج"، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة،العدد135.

22- موريس، ادوارد، (2007). "سياسة الطاقة الأمريكية"، **مجلة النفط والتعاون العربي**، العدد 120.

23- موسى، عبد الستار عبد الجبار، (2004). "أسعار النفط الخام في السوق الدولية والعوامل المؤثرة في تحديدها على ضوء النظرية الاقتصادية"، **مجلة دراسات اقتصادية**، بيت الحكمة، بغداد، العدد 14.

24- مشروع مراقبة ايرادات العراق،(2003)، "الاحتفاظ بالاسرار: أمريكا والجاليات العامة للعراق"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 298.

25- الهزاط، محمد،(2003). "الحرب الأمريكية ضد العراق في ميزان القانون الدولي"، **مجلة المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد290.

26- وثيقة استراتيجية الأمن القومي الروسي حتى عام 2020، **صحيفة الحياة اللندنية** http://www.daralhayat.com. .2008/12/26

27- خطاب كولن باول امام مجلس الأمن الدولي، في 5 شباط 2003، **جريدة الشرق الأوسط** الصادرة في 2003/2/7، العدد 8837.

28- نعمات، سلامة، (2004).اعترافات كولن باول بشأن أسلحة الدمار الشامل العراقية، **صحيفة الحياة الصادرة** في 2004/5/8، العدد 15026.

29- الرئيس الأمريكي جورج بوش الأبن، خفض تبعية الولايات المتحدة الأمريكية لنفط الشرق الأوسط، **جريدة الشرق الأوسط** الصادرة في 2006/2/4.

30- هدسون، مايكل،(2008). مؤتمر جامعة جورج تاون الأمريكية، بيروت، **صحيفة الحياة اللندنية** الصادرة في23 حزيران 2008.
http://www.daralhayt.net.23June2008

31- استراتيجية الأمن القومي الروسي للفترة من 2009-2020، **صحيفة الحياة اللندنية** الصادرة في 2008/12/26.على الرابط،
http://www.daralhayt.net.23June2008

32- أمن الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية في27 آذار 1990، **مجلة البترول** الصادرة عن الهيئة المصرية العامة للبترول، في1991،العدد الأول، القاهرة.

33- وليام رامزي، وكالة الطاقة الدولية: زيادة أعتماد اقتصاد العالمي على النفط، **جريدة الشرق الأوسط** الصادرة في 2006/2/4.

34- **صحيفة فورشين الأمريكية المتخصصة**،الصادرة في 2002/6/22، على شبكة المعلومات الدولية الانترنت: http://www.globalpolicy org/socecon/tncs/oiltable.html

35- تصريح بول وولفيتز في مؤتمر أمني في سنغافورة،4/2/2003 **The Guardian,**
http://www.Al-Garduian.com

36- صحوة النفط الخام في العراق، تقرير صادر عن **مجلة السياسة الخارجية**،2012/1/31، ترجمة مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الأستراتيجية. http://www.alka

سابعا: التقارير والمؤتمرات:

1- **أوابك**، (2009). الملتقى العشرين لأساسيات صناعة النفط والغاز الطبيعي، من 22 - 26، الكويت.

2- **انيتا دانكسن، ماري اوريسيش واخرون،**(2009). الاتفاق العسكري على الطاقة عبء على أمريكا، تقرير واشنطن، العدد 202، مارس.

3- الربيعي، كوثر عباس، (2002). تطور مفهوم الأمن القومي الأمريكي، دراسات ستراتيجية، **مركز الدراسات الاستراتيجية**، جامعة بغداد ،العدد 35.

4- **المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية**، (2007). مستقبل الثروة النفطية في العراق، وقائع ندوة "مستقبل الثروة النفطية في العراق في ضوء قانون النفط والغاز الجديد"، الأول من اب.

5- **معهد تحليل السياسة الخارجية ومؤسسة برادلي،**(2006). ترجمة مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، القوى المعززة للديموقراطية في الشرق الأوسط الكبير: دروس الماضي واستراتيجيات المستقبل، .http://www.alka

6- **مؤسسة راندا،**(2002).إعادة تشكيل القوات المسلحة الأمريكية لدور كوني جديد، قسم الدراسات الاستراتيجية،ترجمة دار الحكمة،بغداد.

7- - **وزارة الطاقة الأمريكية**، (2001). تقرير إدارة معلومات الطاقة، الدليل العالمي للطاقة، واشنطن دي سي: وزارة الطاقة – إدارة معلومات الطاقة.

المراجع الاجنبية:

1- Cavallo, A., (2004). **Oil:Illusion of plenty**, in bulletin of Atomic Scientists, Jan / Feb.

2- Cordesman,AnthonyH. (2003).**IfWe Fight Iraq: Iraq's Military Forces and Weapons of Mass Distraction,** Center for Strategic and International Studies, Washington D. C.,January.

3- Jan Hallenbery and Hakan Karlesson,(2005).**The Iraq War:European perspectives on Politics, Strategy and Operations**, NewYork Routege: New York, First Published, pp. 172 – 173.

4- Khaduri, Walid, (2008). Oil in a Week - Sharing the Revenues of Oil Exports, **Al-Hayat**, http://www.daralhaat.net, 2 November .

5- Klare, Michael, (2001). **Resource Wars,** New York, Henry Holt and Company.

6- Lake,Anthony, (1994). **Confronting Backlash States**,Foreign Affairs, vol. 73, no. 2, pp 45.

7- Morse and Jaffe,(2001).**Strategic Energy Policy: Challenges for the 21st Century**, New York, Council on Foreign Relations Press.

8- Norton, A.R., (2004). **Making War, Making Peace,The Middle East EntanglesAmerica**, current history, January, vol/103.

9- Paul, James, (2002). **Iraq: The Struggle for Oil (Global Policy Forum)**, August, Page 2.

10- Petzet, Alan, (2009). "SEG: Saleri says Oil, Gas Key in New Energy Era", **Oil & Gas Journal**.

11- Roberta, Norris and Lloyd Haring, (1986). **Political Geography**, Colombus, London.

12- Rutledge, Ian, (2006). **Addicted to Oil: America's Relentless Drive for Energy Security**, I. B. Tauris, London - New York.

13- Shlaes, Amity, (2003). Oil mustbe Seized from the Hands of the State, **Financial Times,** 3 October.

14- Spenser, Abraham, (2001). Nation threatened by Energy Crisis, Arizona Daily Wildcat, **Assochated Press,** 9 March2001.

15- Tisdale, Simon, (2002). Reaching the Parts other Empires Could not Reach, **The Guardian**, 18 June.

16- U. S. Department of Energy, (2005). **Carbon Sequestration Creating Opportunity for New Energy Technologies**, Washington: Wright, Energy Outlook Conference, Office of Fossil Energy.

17- US Department of State, **Caspian Region Energy Development Report**. Washington,1998. p03.

18- Yergin, Daniel, (1991).**The Prize: The Epic Quest for Oil, Money, and Power**, Simon & Schuster, New York.

19- Cheney, Richard et al., **Report of the National Energy Policy Group**, May 2001.

20- Platform, **Iraq's Oil Wealth** ,Report: Crude Designs: The Rip-Off, published, Nov/2005.

المواقع الالكترونية:

1- ثائر الدوري، معركة الدولار من العراق إلى كوبا وتداعي الامبراطورية، 2004، نقلاً عن: موقع الحوار المتمدن
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=25895

2- جريدة الوقائع العراقية، قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006، العدد 4031، تاريخ الاصدار 17 كانون الثاني 2007،
http://wiki.dorar-aliraq.net/iraqilaws/law/20762.html

3- خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش الإبن في 7 أيلول 2003 http://georgewbush-whitehouse.archives.gov/news/releases/2003/09/20030907-1.html

4- خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش الإبن في 19 أيلول 2002،
http://georgewbush-whitehouse.archives.gov/news/releases/2002/09/20020912-1.html

5- خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش الإبن في 29 حزيران 2005،
http://www.whitehouse.gov/news/releases/2005/06/200506-7.html

6- خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش الإبن في 29 كانون الثاني 2002،
http://georgewbush-whitehouse.archives.gov/news/releases/2002/01/20020129-11.html

7- خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش الإبن في بدء الحملة العسكرية على العراق، 19 آذار 2003 http://georgewbush-whitehouse.archives.gov/news/releases/2003/03/20030319-17.html

8- خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش الإبن في قمة جزر الأوزور، 17 آذار 2003 http://georgewbush-whitehouse.archives.gov/news/releases/2003/03/20030317-7.html

9- خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش الإبن في نورث كارولاينا نقلاً عن الغارديان في 29 حزيران 2005 www.theguardian.com/world/2005/jun/29/iraq.usa

10- مؤسسة ستراتفورد، دراسة تحليلية بعنوان :"التبعات الجيوسياسية لانخفاض أسعار النفط" بقلم رانيا مرزوق، تشرين الثاني 2014 . www.assabeel.net/studies/item/77536

11- صالح ياسر، (2007).بعض معالم التحول في التفكير الاستراتيجي للولايات المتحدة بعد 11 أيلول 2001، موقع الحوار المتمدن، مقال منشور على الرابط http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=%20108854

12- صلاح الدين حافظ، (2003). حرب الصدمة والترويع: من فلسطين إلى العراق وبالعكس، http://www.ahram.org.eg/Archive/2004/4/14/Opin1.htm

13- عايد خليف، نظرة على قوانين الاستثمار وافق إدارة الحالة العراقية، مجلة التشريع والقضاء، http://tqmag.net/body.asp?field=news_arabic&id=352

14- عبد الوهاب السعدون، إدارة الاحتياطيات النفطية في ظل الازمة المالية العالمية..كيف؟، 30 نوفمبر 2008، العدد 5529، على الرابط http://www.aleqt.com/2008/11/30/article_169412.html

15- كيسنجر، هنري، (2010). العراق مركز استراتيجي سيتقرر مصير الصراع مع الجهاد الثوري وإيران، مقال منشورعلى شبكة المعلومات الدولية بتاريخ 4 شباط 2010، على الرابط الآتي http://www.aljewar.org/print-21645.aspx

16- منظمة الأغذية والزراعة العالمية (FAO)، أيار 2008،على الرابط الآتي:

www.aljabriabed.net /n99_1berjaoui.htm

17-منير الجلبي، نظرة موضوعية على عقود النفط العراقية، 2013/4/16، شبكة الأقتصاديين العراقيين. http://iraqieconomists.net/ar/2013/04/16

18- -نعوم تشومسكي، أمريكا غزت العراق لاقامة أول قاعدة عسكرية امنة في قلب أكبر مصدر للطاقة، 18 تموز 2010، مقال منشور على شبكة المعلومات الدولية، على الرابط

http://www.almokhtsar.com/node/6599

19- نعوم تشومسكي، سياسة الهجمات الاستباقية الأمريكية: تمضي بالعالم نحو حرب نووية، مستقبليات: المركز العربي للدراسات المستقبلية، ص 4، على الرابط

http://www.mostakbaliat.com/chom.html

20- وائل عبداللطيف، (2006). قانون الاستثمار العراقي الجديد في لمحة في 18 تشرين الأول 2006. http://www.niqash.org/articles/?id=1587

21- صندوق التنمية العراقية ومسؤولية الانفاق وجمع الموارد، على الرابط

http://alhayat.com/Opinion/Writers/4844008

22- شركة ارامكو السعودية، (2008). دراسة خفض نسبة الكبريت يرفع الطلب على النفط السعودي، الاقتصادية الالكترونية،العدد 5208 في 14 كانون الثاني 2008

http://www.aleqt.com/2008/01/14/article_124456.html

23- قطيشات، ياسر، واقع الجغرافية السياسية في الخليج العربي،19 نيسان 2011،

www.m.ahewar.org/s.asp?aid=255649

24- قطيشات، ياسر، "الضربة الاستباقية" كاستراتيجية جديدة في العلاقات الدولية، "الضربة الاستباقية" كاستراتيجية جديدة في العلاقات الدولية، 4 كانون الأول 2009، www.minbaralhurriyya.org/index.php/archives/2204

25- **وزارة النفط العراقية**، (2011). على الرابط: www.oil.gov.iq

26- Baker Institute website, http://bakerinstitute.org/media/files/Research/51f2cff4/study_15.pdf

27- **BP**, "***Statistical Review of World Energy"***, (2012). (On-Line), available: http://www.bp.com/content/dam/bp/pdf/Statistical-Review-2012/statistical_review_of_world_energy_2012.pdf

28- **BP**, "***Statistical Review of World Energy***", (2014)**.** (On-Line), available: http://www.bp.com/content/dam/bp/pdf/Energy-economics/statistical-review-2014/BP-statistical-review-of-world-energy-2014-full-report.pdf

29- Bush Deliver State of the Union Address, online: available http://www.whitehouse.gov/news/release/200201/20020129-11-htm

30- Bush, George W., Executive Order 13303, 22 May 2003, online: available http://www.presidency.ucsb.edu/ws/?pid=61398

31- Clinton, Bill, 31 October 1998, online: available http://www.presidency.ucsb.edu/ws/?pid=55205

32- "***Complete Text of Bush's West Point Address***", New Max (June 2002). (On-Line), available: http://georgewbush-whitehouse.archives.gov/news/releases/2002/06/20020601-3.html

33- **EIA**, "***Short Term Energy Outlook*****",** (2013). (On-Line), available: http://www.eia.gov/forecasts/steo/outlook.cfm

34- **EIA**, "***Short-Term Energy Outlook***", (2014) / Nov, (On-Line), available: http://www.eia.gov/forecast/steo/archives

35- Hon . Jonki ," **US Policy toward Iraq",** Senate, 31 August (1998). (On-Line), http://www.Iraq . government/us/ letteres.

36- **IEA**, "***World Energy Outlook***" (2010). (On-Line), available: http://www.worldenergyoutlook.org

37- **IEA**, "***WorldEnergy Outlook***",(2012). (On-Line), available: http://www.worldenergyoutlook.org

38- **International Monetary Fund (IMF),** (2012).World Economic outlook Database, April. (On-line), available: http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2012/01/weodata/index.aspx

39- Joint Resolution to Authorize the use of United States Armed Forces Against Iraq, http://georgewbush-whitehouse.archives.gov/news/releases/2002/10/20021002-2.html

40- Judicial Watch website, online: available www.judicialwatch.org/071703.b_PR.shtml

41- Just World News, 17 November 2008, online: available http://justworldnews.org/?cat=101

42- Klein, Naomi, Baghdad Year Zero: Pillaging Iraq in Pursuit of a Neo-Con Utopia, online: available http://www.naomiklein.org/articles/2004/09/baghdad-year-zero-pillaging-iraq-pursuit-neo-con-utopia

43- Middle East Economic Survey, 10 November 2003, online: available http://archives.mees.com/issues/457/articles/19269

44- National Energy Policy, Report of the National Energy Policy Development Group, May 2001, online: available http://www.wtrg.com/EnergyReport/National-Energy-Policy.pdf

45- NATO HQ, Brussels. 6 June 2002. Press Conference by US Secretary of Defence, Donald Rumsfeld, online: available http://www.nato.int/docu/speech/2002/s020606g.htm

46- **OPEC *Outlook*,** (2010). (On-Line), available: http://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/WOO_2010.pdf

47- **OPEC,** "***Annual Statistical Bulletin***", (2014). (On-Line), available: http://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/ASB2014.pdf

48- **OPEC**, "***World Oil Outlook***", (2014). Medium-term Oil demand in the reference case. (On-Line), available: http://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/WOO_2014.pdf

49- Project for a New American Century, "***Rebuilding America's Defenses: Strategies, Forces and Resources for a New Century***." (On-Line), available: http://www.informationclearinghouse.info/pdf/RebuildingAmericasDefenses.pdf

50- **"Project for the New American Century", Letter to President** Clinton, 26 January 1998. Online, available: http://zfacts.com/metaPage/lib/98-Rumsfeld-Iraq.pdf

51- **United Nations, Department of Economic and Social Affairs,** (2012),world population prospects: The 2012 Revision.On Line, available: http://esa.un.org/wpp/

52- "***Strategic Energy Policy Challenges for the 21st Century***," Report of an Independent Task Force sponsored by the James A.Baker Institute for Policy of Rice University and the Council on Foreign Relations. (On-Line), available: www.bakerinstitute.org/Pubs/studies/bipp_study_15/dippstudy15.html

53- **The Guardian**, 27 February 2003, online: available http://www.theguardian.com/world/2003/feb/27/usa.iraq2

54- **The National Securiy Strategy of the United States of America,** September 2002, online: available http://www.state.gov/documents/organization/63562.pdf

55- ***World Energy Resources, 2013 Survey***. (On-Line), available: http://www.worldenergy.org/wp-content/uploads/2013/09/Complete_WER_2013_Survey.pdf

56- ***World Motor Vehicle Data, 2010***. (On- Line), available: http://www.rita.dot.gov/bts/sites/rita.dot.gov.bts/files/publications/national_transportation_statistics/html/table_01_23.html_mfd

ملحق رقم (1): الجداول

جدول رقم (1): توقعات الطلب والعرض النفطي العالمي خلال الفترة 2009–2030 (بالمليون برميل يومياً)

2030	2025	2020	2015	2011	2010	2009	
117.40	112.35	100.00	90.40	87.80	87.38	84.72	**الطلب**
80.00	80.50	81.10	81.20	81.25	82.10	80.28	**العرض**
-37.40	-31.85	-18.90	-9.20	-6.55	-5.28	-4.44	**الفجوة بين العرض والطلب**

US Department of Energy (DoE), "International Energy Outlook, 2010"; International Energy Agency (IEA), "World Energy Outlook, 2010"; "BP Statistical Review of World Energy, 2011," op. cit.; Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC), "OPEC Monthly Oil Market Report," March 2011; United States Joint Forces Command (USJFCOM). "The US Joint Operating Environment (JOE) 2010," February 18, 2010.

جدول رقم (2): الاستهلاك النفطي لدول العالم بنهاية عام 2013

الدولة المستهلكة	2010	2011	2012	2013	نسبة للاستهلاك العالمي
الولايات المتحدة الأمريكية	19.180	18.882	18.490	18.880	19.9%
كندا	2.316	2.404	2.394	2.385	2.5%
فنزويلا	0.691	0.889	0.712	0.777	0.9%
روسيا الفيدرالية	2.892	3.089	3.212	3.313	3.7%
بريطانيا	1.588	1.532	1.520	1.503	1.7%
ايران	1.873	1.909	1.927	2.002	2.2%
الكويت	0.487	0.466	0.490	0.494	0.5%
الامارات	0.630	0.718	0.748	0.773	0.9%
قطر	0.193	0.237	0.248	0.267	0.2%
الصين	9.317	9.867	10.367	10.756	12.1%
اليابان	4.474	4.470	4.709	4.551	5.0%
الهند	3.319	3.488	3.685	3.727	4.2%
دول OECD	46.509	46.040	45.545	45.558	49.2%
دول Non-OECD	41.292	42.894	44.386	45.773	50.8%
دول الاتحاد الاوروبي	13.827	13.455	12.946	12.770	14.5%
العالم	87.801	88.934	89.931	91.331	100.0%

BP Statistical Review of World Energy, June/2014

https://www.bp.com/content/dam/bp/pdf/Energy-economics/statistical-review-2014/BP-statistical-review-of-world-energy-2014-full-report.pdf

جدول رقم (3): انتاج النفط الخام لدول العالم بنهاية عام 2013 (مليون برميل يومياً)

الدولة المنتجة	2010	2011	2012	2013	نسبة للانتاج العالمي
الولايات المتحدة الأمريكية	5.470	5.652	6.484	7.441	%10.2
كندا	1.227	1.260	1.308	1.380	%1.8
بريطانيا	1.202	1.006	868.6	793.4	%1.1
فنزويلا	2.853	2.880	2.803	2.789	%3.8
روسيا الفيدرالية	10.365	10.510	10.643	10.788	%14.8
الصين	4.076	4.052	4.074	4.164	%5.7
ايران	3.544	3.576	3.739	3.575	%4.9
العراق	2.358	2.652	2.942	2.976	%4
السعودية	8.165	9.311	9.763	9.637	%13.2
الكويت	2.312	2.658	2.977	2.924	%4
الامارات	2.323	2.564	2.653	2.796	%3.8
قطر	733.4	733.5	733.6	723.9	%1
الجزائر	1.189	1.161	1.199	1.202	%1.6
ليبيا	1.486	489	1.450	993.3	%1.3
نيجيريا	2.048	1.974	1.954	1.753	%2.4
OPEC	29.249	30.121	32.424	31.603	%43.4
OECD	13.349	13.129	13.687	14.453	%19.8
Non-OPEC	14.751	14.696	14.159	14.163	%19.4
FSU	12.516	12.484	12.495	12.623	%17.3
العالم	69.865	70.430	72.765	72.842	%100

OPEC, Annual Statistical Bulletin, 2014

http://www.opec.org

جدول رقم (4): احتياطيات النفط الخام المثبتة لدول العالم حتى نهاية 2013

الدولة	الاحتياطي المثبت (الف مليون برميل)	% من مجموع الاحتياطي العالمي	عمر الاحتياطي بالسنة
الولايات المتحدة الأمريكية	44.2	%2.6	12.1
كندا	174.3	%10.3	*
المكسيك	11.1	%0.7	10.6
فنزويلا	298.3	%17.7	*
كازخستان	30.3	%1.8	46.0
روسيا الفيدرالية	93.0	%5.5	23.6
ايران	157.0	%9.3	*
العراق	150.0	%8.9	*
السعودية	265.9	%15.8	63.2
الكويت	101.5	%6.0	89.0
الامارات	97.8	%5.8	63.2
قطر	25.1	%1.5	34.4
ليبيا	48.5	%2.9	*
السودان	37.1	%2.2	43.8
الصين	18.1	%1.1	11.9
الهند	5.7	%0.3	17.5
الاوبك	1214.2	71.9%	90.3
اللا – اوبك	341.9	20.3%	26.0
دول الاتحاد السوفيتي السابق	131.8	7.8%	26.0

* أكثر من 100 سنة

BP Statistical Review of World Energy, June/2014

https://www.bp.com/content/dam/bp/pdf/Energy-economics/statistical-review-2014/BP-statistical-review-of-world-energy-2014-full-report.pdf

جدول رقم (5): انتاج واستهلاك وواردات النفط –الحالية والمتوقعة– في الولايات المتحدة

خلال الفترة 2010–2015 (بالمليون برميل يومياً)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	
9.42	8.57	7.46	6.514	5.64	5.41	**انتاج خام النفط**
19.07	18.91	18.96	18.49	19.50	19.15	**الاستهلاك**
9.65	10.34	11.50	11.97	13.86	13.74	**صافي الواردات**
50.60	54.68	60.65	64.70	71.00	71.7	**كنسبة من الاستهلاك**
36.5	33.4	30.90	30.52	26.54	23.26	**الاحتياطي النفطي الثابت**

EIA, U.S. Energy Information Administration,

Short-Term Energy EIA Outlook, Nov/2014

http://www.eia.gov/forecasts/steo/report

جدول رقم (6): ذروة استكشاف خام النفط التقليدي وانتاجه، ونسب نضوبه

الدولة	تاريخ الوصول إلى ذروة الاستكشاف النفطي	تاريخ الوصول إلى ذروة الانتاج النفطي	نسبة ما تم اكتشافه (%)	نسبة ما تم نضوبه (%)	الانتاج النهائي (بالمليار برميل)
كندا	خمسينيات القرن 20	1973	95	76	25
ايران	ستينيات القرن 20	1974	94	76	130
اندونيسيا	خمسينيات القرن 20	1977	93	65	31
المكسيك	خمسينيات القرن 20	2002	94	55	55
النرويج	سبعينيات القرن 20	2001	93	48	33
روسيا	اربعينيات القرن 20	1987	94	61	200
السعودية	خمسينيات القرن 20	2005	96	60	210
بريطانيا	سبعينيات القرن 20	1999	94	63	32
الولايات المتحدة	ثلاثينيات القرن 20	1971	98	88	195
العالم	عام 1962	2006	94	56	2100

Association for the Study of Peak Oil (www.peakoil.net); International Energy Agency (IEA), "World Energy Outlook 2010" (Paris: IEA, 2010); J.C. Campbell, "The Age of Oil," Petroleum Review, November 2003, p. 44; Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC), "World Oil Outlook 2010."

ملحق رقم (2): اتفاقية سحب القوات الاجنبية من العراق

الديباجة

ان الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية العراق، ويشار لهما فيما بعد بعبارة "الطرفين"، اذ يقران بأهمية تعزيز امنهما المشترك، والمساهمة في السلم والاستقراء الدوليين، ومحاربة الإرهاب في العراق، والتعاون في مجالات الأمن والدفاع، ومن خلال كل ذلك، ردع التهديدات الموجهة ضد سيادة وامن ووحدة اراضي العراق، واذ يؤكدان ان مثل هذا التعاون مبني على أساس الاحترام الكامل لسيادة كليهما وفق اهداف ومبادئ ميثاق الامم المتحدة، ورغبة منهما في التوصل إلى تفاهم مشترك يعزز التعاون بينهما، ودونما اضرار بسيادة العراق على ارضه ومياهه واجوائه، وبمقتضى ما تعهدا به بصورة مشتركة كشريكين ذوي سيادة ومستقلين ومتكافئين، فقد اتفقا على ما يلي:

***المادة الاولى- المجال والغرض**

تحدد هذه الاتفاقية الاحكام والمتطلبات الرئيسية التي تنظم الوجود المؤقت للقوات الأمريكية في العراق وانشطتها فيه وانسحابها من العراق.

***المادة الثانية- تعريف المصطلحات**

1- "المنشات والمساحات المتفق عليها" هي المنشات والمساحات المملوكة لحكومة العراق التي تستخدمها قوات الولايات المتحدة أثناء فترة سريان مفعول هذه الاتفاقية، تقدم قوات الولايات المتحدة إلى حكومة العراق، فور دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ، قائمة بجميع المنشات والمساحات المستخدمة من قبل قوات الولايات المتحدة اعتبارا من ذلك التاريخ، وذلك للمراجعة عليها من قبل الطرفين وموافقتهما عليها كذلك في تاريخ لا يتعدى يوم 30 يونيو/حزيران 2009 وتشمل المنشات والمساحات المتفق عليها أيضاً تلك التي يجوز اتاحتها إلى قوات الولايات المتحدة خلال فترة سريان مفعول هذه الاتفاقية لاغراض هذه الاتفاقية حصريا، ووفقا لما يتفق عليه الطرفان فيما بينهما.

2- "قوات الولايات المتحدة" تعني الكيان الذي يضم افراد القوات، والعنصر المدني، وجميع ممتلكات واجهزة وعتاد القوات المسلحة للولايات المتحدة الموجودة على اراضي العراق.

3- "عضو القوات" تعني اي فرد ينتمي إلى جيش الولايات المتحدة أو قواتها البحرية أو الجوية أو مشاة البحرية أو خفر السواحل.

4- "عضو العنصر المدني" تعني اي مدني يعمل لدى وزارة الدفاع الأمريكية، ولا يشمل هذا الاصطلاح الافراد المقيمين عادة في العراق.

5- "المتعاقدون مع الولايات المتحدة" و"المستخدمون العاملون لدى المتعاقدين مع الولايات المتحدة: يعني هذان المصطلحان الاشخاص أو الكيانات المشروعة غير العراقية ومستخدميهم الذين هم مواطنون أمريكيون أو مواطنو بلد ثالث والموجودون في العراق لتوفير السلع والخدمات والأمن في العراق إلى قوات الولايات المتحدة أو نيابة عنها، وذلك بموجب عقد أو عقد من الباطن مع أو لحساب قوات الولايات المتحدة. ولكن لا يشمل هذان المصطلحان الافراد أو الكيانات المشروعة المقيمة عادة على الاراضي العراقية.

6- "السيارات الرسمية" يقصد بها السيارات التجارية التي يجوز تعديلها للاغراض الأمنية، والمصممة أساسا للحركة على الطرق المختلفة والمخصصة لنقل الافراد.

7- "السيارات العسكرية" يقصد بها كافة انواع السيارات التي تستخدمها قوات الولايات المتحدة، والمخصصة اصلا لاستخدامها في عمليات القتال، وتحمل ارقاما وعلامات مميزة خاصة وفق التعليمات والانظمة المعمول بها في قوات الولايات المتحدة.

8- "المعدات الدفاعية" تعني المنظومات والأسلحة والعتاد والمعدات والتجهيزات والمواد المستخدمة في الحروب التقليدية حصرا، والتي تحتاجها قوات الولايات المتحدة فيما يتعلق بالانشطة المتفق عليها بمقتضى هذه الاتفاقية، والتي لا ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بمنظومات أسلحة الدمار الشامل (الأسلحة الكيميائية والأسلحة النووية والأسلحة الراديولوجية والأسلحة البيولوجية، والنفايات المرتبطة بمثل هذه الأسلحة).

9- "الخزن" يعني الاحتفاظ بالمعدات الدفاعية التي تحتاجها قوات الولايات المتحدة فيما يتعلق بالانشطة المتفق عليها بمقتضى هذه الاتفاقية.

10- "الضرائب أو الرسوم" تعني كل الضرائب، والرسوم (بما في ذلك الرسوم الجمركية) والجبايات من اي نوع كان، التي تفرضها حكومة العراق واجهزتها ومحافظاتها بموجب القوانين والانظمة العراقية، ولكن لا يشمل هذا الاصطلاح الرسوم التي تستحصلها الحكومة العراقية أو اجهزتها أو محافظاتها عن خدمات تطلبها وتحصل عليها قوات الولايات المتحدة.

***المادة الثالثة- القوانين:**

1- يلتزم افراد القوات المسلحة الأمريكية وافراد العنصر المدني بواجب احترام القوانين والاعراف والتقاليد والعادات العراقية، عند القيام بعمليات عسكرية بموجب هذه الاتفاقية، ويمتنعون عن اي نشاطات لا

تتماشى مع نص وروح هذه الاتفاقية ويكون على الولايات المتحدة واجب اتخاذ كافة الاجراءات الضرورية لهذا الغرض.

2- باستثناء افراد قوات الولايات المتحدة وافراد العنصر المدني لا يجوز لقوات الولايات المتحدة الأمريكية نقل اي شخص دخولا إلى العراق أو خروجا منه على متن مركبات أو سفن أو طائرات مشمولة بهذا الاتفاق الا طبقا للقوانين والتعليمات العراقية النافذة بما فيها اي ترتيبات تنفيذية قد توافق عليها الحكومة العراقية.

***المادة الرابعة- المهمات:**

1- تطلب حكومة العراق المساعدة المؤقتة من قوات الولايات المتحدة لمساندتها في جهودها من اجل الحفاظ على المن والاستقرار في العراق، بما في ذلك التعاون في القيام بعمليات ضد تنظيم القاعدة والمجموعات الإرهابية الاخرى والمجموعات الخارجة عن القانون، وبقايا النظام السابق.

2- تجرى جميع العمليات العسكرية التي يتم تنفيذها بموجب هذه الاتفاقية بموافقة حكومة العراق وبالتنسيق الكامل مع السلطات العراقية. وتشرف على عملية تنسيق كل تلك العمليات العسكرية لجنة مشتركة لتنسيق العمليات العسكرية (JMOCC) يتم تشكيلها بموجب هذه الاتفاقية وتحال إلى اللجنة الوزارية المشتركة القضايا المتعلقة بالعمليات العسكرية المقترحة والتي يتعذر على اللجنة المشتركة لتنسيق العمليات العسكرية وتسويتها.

3- تنفذ جميع تلك العمليات بمراعاة الاحترام الكامل للدستور العراقي والقوانين العراقية، ويكون تنفيذ هذه العمليات متماشيا مع سيادة العراق ومصالحه الوطنية، حسبما تحددها حكومة العراق، ومن واجب قوات الولايات المتحدة احترام قوانين العراق واعرافه وتقاليده والقانون الدولي النافذ.

4- يتفق الطرفان على مواصلة جهودهما للتعاون من اجل تعزيز قدرات العراق الأمنية، وفقا لما قد يتفقان عليه، بما في ذلك التدريب والتجهيز والدعم وتوفير وتاسيس وتحديث المنظومات اللوجستية (النقل والايواء والتموين للجنود).

5- لا يوجد في هذه لاتفاقية اي نص يحد من حق الطرفين في الدفاع عن النفس، كما تم تعريف هذا الحق في القانون الدولي النافذ.

***المادة الخامسة- عائدية الممتلكات:**

1- يمتلك العراق جميع المباني والانشاءات والهياكل غير المنقولة المتصلة بالارض والقائمة في المنشات والمساحات المتفق عليها، بما في ذلك ما تستخدمه قوات الولايات المتحدة منها أو تغيره أو تحسنه.

2- عند انسحابها، تعيد قوات الولايات المتحدة إلى الحكومة العراقية كامل المنشات والمساحات المخصصة لاستخدام قوات الولايات المتحدة المقاتلة وفق قائمتين. يتم تسليم القائمة الاولى من المنشات المتفق عليها فور دخول الاتفاق حيز التنفيذ.وتسلم القائمة الثانية في فترة اقصاها 30 حزيران 2009 موعد انسحاب القوات المقاتلة من المدن والقصبات والقرى. وللحكومة العراقية الموافقة على السماح لقوات الولايات المتحدةاستخدام بعض المنشات الضرورية لاغراض هذا الاتفاق عند الانسحاب.

3- تتحمل الولايات المتحدة كل تكاليف البناء أو اعمال التحوير أو التطوير في المنشات والمساحات المتفق عليها والتي تقدم لاستخدامها حصريا. تتشاور قوات الولايات المتحدة مع السلطات العراقية حول اعمال البناء والتحوير والتطوير، وتسعى للحصول على موافقة حكومة العراق على مشروعات البناء والتحوير الكبرى، وفي حالة الاستخدام المشترك للمنشات والمساحات المتفق عليها يتحمل الطرفان تكاليف البناء أو التحوير أو التطوير حسب نسبة الاستخدام.

4- وتتحمل الولايات المتحدة تكاليف ما تطلبه وتحصل عليه من خدمات في المنشات والمساحات المتفق عليها لاستخدامها الحصري، ويتحمل الطرفان تكاليف الخدمات المطلوبة والتي يتم الحصول عليها في المنشات والمساحات المشتركة المتفق عليها حسب نسبة استخدام كل منهم لها.

5- عند اكتشاف اي موقع تاريخي أو ثقافي أو العثور على اي مورد استراتيجي في المنشات والمساحات المتفق عليها، تتوقف كل اعمال البناء أو التطوير أو التحوير فورا، ويتم تبليغ هذا الاكتشاف إلى الممثلين العراقيين في اللجنة المشتركة لتحديد الخطوات المناسبة بشانه.

6- تعيد الولايات المتحدة المساحات والمنشات المتفق عليها واية انشاءات أو هياكل غير منقولة قامت ببنائها أو تثبيتها أو اقامتها عليها خلال فترة نفاذ هذه الاتفاقية، وفقا لاليات واسبقيات تضعها اللجنة المشتركة، تسلم هذه المساحات والمنشات إلى العراق خالية من اية ديون واعباء مالية، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.

7- تعيد قوات الولايات المتحدة إلى العراق المنشات والمساحات المتفق عليها ذات الأهمية التراثية والمعنوية والسياسية واية منشات وهياكل ثابتة قد بنتها قوات الولايات المتحدة أو ركبتها أو انشاتها، وذلك وفقا لاليات واولويات وفترة زمنية تتفق عليها اللجنة المشتركة من دون ديون أو اعباء مالية.

8- تعاد بقية المنشات والمساحات المتفق عليها إلى السلطات العراقية عند انتهاء فترة نفاذ هذه الاتفاقية أو عند انهاء العمل بها، أو في وقت سابق لذلك يتفق عليه الطرفان، أو عندما لا تكون قوات الولايات المتحدة بحاجة إلى تلك المنشات وفقا لما تقرره اللجنة المشتركة.

9- تحتفظ قوات الولايات المتحدة والمتعاقدون مع الولايات المتحدة بملكية كل المعدات والمواد والإمدادات والانشاءات المنقولة والممتلكات الاخرى المنقولة المستوردة إلى العراق أو التي تم الحصول عليها داخل اراضي العراق في ما يتعلق بهذه الاتفاقية.

***المادة السادسة- استخدام المنشات والمساحات المتفق عليها:**

1- مع مراعاة الاحترام الكامل لسيادة العراق، وفي إطار تبادل وجهات النظر بين الطرفين بموجب هذه الاتفاقية، يضمن العراق إمكانية الوصول إلى المنشات والمساحات المتفق عليها واستخدامها من قبل قوات الولايات المتحدة والمتعاقدين مع الولايات المتحدة والمستخدمين العاملين لدى هؤلاء المتعاقدين والافراد أو الكيانات الاخرى، حسبما يتفق عليه الطرفان وعندما تنتهي الحاجة إلى هذه المنشات والمساحات المتفق عليها وفقا للفقرة رقم 6 من المادة الخامسة، وفقا لما تقرره اللجنة المشتركة لتنسيق العمليات العسكرية المشتركة، أو وفقا لما يتم الاتفاق عليه بين الطرفين، تسلم تلك المنشات والمساحات إلى العراق خالية من اية ديون أو اعباء مالية، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.

2- يصرح العراق بموجب هذه الاتفاقية لقوات الولايات المتحدة بان تمارس داخل المنشات والمساحات المتفق عليها جميع الحقوق والسلطات التي قد تكون ضرورية لانشاء واستخدام وصيانة وتأمين تلك المنشات والمساحات المتفق عليها. ويقوم الطرفان بالتنسيق والتعاون فيما بينهما بشان ممارسة تلك الحقوق والسلطات في المنشات والمساحات المتفق عليها ذات الاستخدام المشترك، والتي قد تكون ضرورية لانشاء أو استخدام تلك المنشات والمساحات المتفق عليها.

3- تتولى قوات الولايات المتحدة السيطرة على دخول المنشات والمساحات المتفق عليها والمخصصة لاستخدامها حصريا ويقوم الطرفان بالتنسيق بشان الدخول إلى المنشات والمساحات المتفق عليها للاستخدام المشترك، وحسب اليات تضعها اللجنة المشتركة لتنسيق العمليات العسكرية المشتركة، وينسق الطرفان مهام الحراسة في المساحات الملاصقة للمنشات المساحات المتفق عليها من خلال اللجنة المشتركة لتنسيق العمليات العسكرية.

***المادة السابعة- وضع وخزن المعدات الدفاعية:**

يجوز لقوات الولايات المتحدة ان تضع داخل المنشات والمساحات المتفق عليها وفي مواقع اخرى مؤقتة يتفق عليها الطرفان معدات دفاعية وتجهيزات ومواد تحتاجها قوات الولايات المتحدة وتكون مرتبطة بالانشطة المتفق عليها بموجب هذه الاتفاقية. ويكون استخدام وتخزين هذه المعدات متناسبا مع المهام المؤقتة لقوات الولايات المتحدة في العراق وفق المادة (4) من هذا الاتفاق، ولا يتصل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة

بمنظومات أسلحة الدمار الشامل (الأسلحة الكيميائية والأسلحة النووية والأسلحة الراديولوجية والأسلحة البيولوجية والنفايات المتصلة بتلك الأسلحة). وتتولى قوات الولايات المتحدة السيطرة على استخدام ونقل المعدات الدفاعية المملوكة لها والتي يتم تخزينها في العراق، وتضمن قوات الولايات المتحدة عدم خزن المتفجرات أو الذخيرة في منشات قريبة من المناطق السكنية، ويكون لها الحق في نقل تلك المواد المخزونة في المنشات القريبة من المناطق السكنية وسوف تزود الولايات المتحدة حكومة العراق بالمعلومات الضرورية عن اعداد وانواع هذه المخزونات.

***المادة الثامنة- حماية البيئة:**

يعمل الطرفان على تنفيذ هذه الاتفاقية بطريقة تنسجم مع حماية البيئة الطبيعية والصحة والسلامة البشرية. وتؤكد الولايات المتحدة مجددا على التزامها باحترام القوانين البيئية والانظمة والمعايير العراقية المرعية في تنفيذ سياساتها لاغراض تنفيذ هذه الاتفاقية.

***المادة التاسعة- حركة السيارات والسفن والطائرات:**

1- مع الاحترام الكامل لقواعد السلامة والحركة البرية والبحرية ذات الصلة، يجوز للسيارات والسفن التي تديرها قوات الولايات المتحدة، أو تلك التي تدار حينذاك لحسابها حصرا، ان تدخل وتخرج وتتحرك داخل الاراضي العراقية لاغراض تنفيذ هذه الاتفاقية. ,تضع اللجنة المشتركة لتنسيق العمليات العسكرية المشتركة الاجراءات والقواعد الملائمة لتسهيل ولتنظيم هذه الحركة.

2- يصرح لطائرات حكومة الولايات المتحدة والطائرات المدنية التي تعمل في حينه حصرا بموجب عقد مع وزارة الدفاع الأمريكية بالتحليق في الاجواء العراقية، والقيام بالتزود بالوقود جوا لاغراض تنفيذ هذه الاتفاقية حصريا، والهبوط والاقلاع داخل اراضي العراق لاغراض تنفيذ هذه الاتفاقية. وتمنح السلطات العراقية للطائرات المشار اليها اذنا كل سنة بالهبوط على اراضي العراق والاقلاع منها لاغراض تنفيذ هذه الاتفاقية، مع مراعاة الاحترام الكامل لقواعد سلامة الطيران والملاحة الجوية ذات الصلة. ولا تتعرض طائرات وسفن وسيارات حكومة الولايات المتحدة والطائرات المدنية التي تعمل حصرا بموجب عقد مع وزارة الدفاع الأمريكية إلى صعود اي طرف على متنها دون رضا سلطات قوات الولايات المتحدة على ذلك، ولا تكون عرضة للتفتيش. وتتخذ اللجنة الفرعية المشتركة المعنية بهذا الامر الاجراءات المناسبة لتسهيل تنظيم حركة المرور.

3- تنتقل المراقبة والسيطرة على المجال الجوي العراقي إلى السلطات العراقية فور دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ.

4- يجوز للعراق ان يطلب من قوات الولايات المتحدة تقديم دعم مؤقت للسلطات العراقية في القيام بمهمة مراقبة المجال الجوي العراقي والسيطرة عليه.

5- ر تفرض على طائرات حكومة الولايات المتحدة والطائرات المدنية التي تعمل في حينه حصرا بموجب عقد مع وزارة الدفاع الأمريكية اية ضرائب أو رسوم أو رسوم مشابهة، بما في ذلك رسوم التحليق أو رسوم الملاحة الجوية أو الهبوط أو الانتظار في المطارات المملوكة للحكومة أو التي تشغلها الحكومة على ارض العراق ولا تفرض على المركبات والسفن المملوكة لقوات الولايات المتحدة أو الجاري استخدامها في حينه حصرا من جانب قوات الولايات المتحدة اي ضرائب أو رسوم أو رسوم مشابهة ويتضمن ذلك الموانئ التي تمتلكها أو تديرها الحكومة في ارض العراق. ولا تتعرض تلك المركبات والسفن والطائرات إلى اي تفتيش، وتعفى من متطلبات التسجيل داخل العراق.

6- تدفع قوات الولايات المتحدة رسوما مقابل الخدمات التي تطلبها وتتلقاها.

يزود كل من الطرفين الطرف الاخر بالخرائط وغير ذلك من المعلومات الاخرى المتاحة عن مواقع حقول الالغام والمعوقات الاخرى التي يمكن ان تعرقل الحركة داخل اراضي ومياه العراق أو تعرضها للخطر.

***المادة العاشرة- اجراءات التعاقد**

يجوز لقوات الولايات المتحدة ان تختار المتعاقدين وان تبرم عقودا بموجب القانون الأمريكي لشراء تلك المواد والخدمات في العراق، ويشمل ذلك خدمات اعمال البناء والتشييد. تتعاقد قوات الولايات المتحدة بالقدر الممكن مع موردين عراقيين للمواد والخدمات عندما تكون عطاءاتهم تنافسية وتمثل افضل قيمة. وسوف تحترم قوات الولايات المتحدة القانون العراقي عند ابرامها عقودا مع موردين عراقيين للمواد والخدمات، وسوف تزود قوات الولايات المتحدة السلطات العراقية باسماء الموردين والمتعاقدين العراقيين ومبالغ العقود ذات الصلة.

***المادة الحادية عشرة- الخدمات والاتصالات:**

1- يجوز لقوات الولايات المتحدةانتاج وتوفير المياه والكهرباء وغير ذلك من الخدمات الاخرى للمنشات والمساحات المتفق عليها بالتنسيق مع السلطات العراقية من خلال اللجنة الفرعية المشتركة المعنية.

2- تمتلك حكومة العراق جميع الترددات. وتتولى السلطات العراقية المختصة تخصيص ترددات لقوات الولايات المتحدة حسب ما ينسقه الجانبان من خلال اللجنة المشتركة لتنسيق العمليات العسكرية (JMOCC) وتعيد هذه القوات الترددات المخصصة لها عند الانتهاء من استعمالها وفي موعد لا يتجاوز تاريخ انهاء العمل بهذه الاتفاقية.

3- يمكن لقوات الولايات المتحدة تشغيل نظمها السلكية واللاسلكية (طبقا لتعريف النظم السلكية واللاسلكية المنصوص عليه في دستور الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية لعام 1992) بما في ذلك حق استخدام الوسائل والخدمات الضرورية الخاصة بنظمها لضمان القدرة الكاملة لتشغيلها. تشغل قوات الولايات المتحدة نظمها طبقا للوائح السلكية واللاسلكية المنطبقة لدستور الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية.

4- لاغراض هذه الاتفاقية تعفى قوات الولايات المتحدة من اية متطلبات تتعلق بدفع رسوم عن استخدام موجات الارسال والترددات المخصصة أو التي تخصص مستقبلا بما في ذلك اية رسوم ادارية أو اية رسوم اخرى ذات العلاقة.

5- تنسق قوات الولايات المتحدة مع السلطات العراقية المختصة بشان اي مشاريع للبنى التحتية للاتصالات تتم خارج المنشات والمساحات المتفق عليها حصريا لغرض هذه الاتفاقية طبقا للمادة الرابعة، الا في حالة وجود عمليات قتالية فعلية تجري عملا بالمادة الرابعة.

6- على قوات الولايات المتحدةاستخدام انظمة الاتصالات حصرا لاغراض هذا الاتفاق.

***المادة الثانية عشرة- الولاية القضائية:**

اعترافا بحق العراق السيادي في تحديد وانفاذ قواعد القانون الجنائي والمدني على اراضيه، وعلى ضوء طلب العراق المساعدة المؤقتة من قوات الولايات المتحدة، كما هو مبين في المادة الرابعة (4)، وتماشيا مع واجب أعضاء القوات الأمريكية والعنصر المدني باحترام القوانين والتقاليد والاعراف والمواثيق العراقية، فقد اتفق الطرفان على ما يلي:

1- يكون للعراق الحق الاولي لممارسة الولاية القضائية على افراد القوات والعنصر المدني، وذلك بشان الجنايات الجسيمة والمتعمدة التي ورد سردها طبقا بالفقرة الثامنة، والتي يتم ارتكابها خارج المنشات والمساحات المتفق عليها أثناء خارج حالة الواجب.

2- يكون للعراق الحق الاولي لممارسة الولاية القضائية على المتعاقدين مع الولايات المتحدة ومستخدميهم.

3- يكون للولايات المتحدة الحق الاولي لممارسة الولاية القضائية على افراد قوات الولايات المتحدة والعنصر المدني بشان امور تقع داخل المنشات والمساحات المتفق عليها، وأثناء حالة الواجب خارج المنشات والمساحات المتفق عليها، وفي الظروف غير المشمولة في نص الفقرة 1.

4- يتفق الطرفان على تقديم المساعدة لبعضهما البعض، بناء على طلب احدهما، في اجراء التحقيق في الاحداث وجمع الادلة وتبادلها لتأمين حسن سير العدالة.

5- يسلم افراد القوات والعنصر المدني، فور القاء القبض عليهم أو توقيفهم من قبل السلطات العراقية، إلى سلطات قوات الولايات المتحدة. عندما يمارس العراق ولايته القضائية عملا بنص الفقرة 2 من هذه المادة، تتولى سلطات الولايات المتحدة عندئذ مهمة احتجاز عضو القوات أو العنصر المدني المتهم، وتقوم سلطات الولايات المتحدة باتاحة هذا الشخص المتهم إلى السلطات العراقية لاغراض التحقيق والمحاكمة.

6- يجوز لسلطات اي من الطرفين ان تطلب من سلطات الطرف الاخر ا، يتخلى عن حقه الرئيسي في الولاية القضائية في حالة معينة. توافق حكومة العراق على ممارسة الولاية القضائية طبقا للفقرة 2 اعلاه، فقط بعد اقرارها واخطارها الولايات المتحدة تحريريا، خلال 21 يوما من اكتشاف الجريمة التي يزمع انها وقعت، بالأهمية الخاصة لممارسة تلك الولاية القضائية.

7- يكون لافراد القوات والعنصر المدني الحق في ان تطبق عليهم معايير الاجراءات القانونية والحمايات المكفولة بموجب الدستور الأمريكي والقوانين الأمريكية، وذلك في الحالات التي تمارس فيها الولايات المتحدة الولاية القضائية عملا بنص الفقرة رقم1 من هذه المادة. وفي حال وقوع جريمة ما تسري عليها احكام الفقرة رقم 1 من هذه المادة ويكون الضحية شخصا مقيما عادة في العراق، يضع الطرفان اجراءات من خلال اللجنة المشتركة لاحاطة الاشخاص المعنيين علما، وفقا لما يكون مناسبا بوضع التحقيق في الجريمة، وتوجيه لائحة التهم إلى المتهم المشبوه، وتحديد تاريخ اجراءات المحكمة ونتائج المباحثات بشان وضع المتهم، وفرصة سماع اقوال المتهم في جلسات علنية يتم خلالها اصدار الحكم عليه، والتشاور مع المحامي لمتابعة القضية في ساحة القضاء، والمساعدة في تقديم مطالبة بموجب المادة الحادية والعشرين (21) من هذه الاتفاقية. وسوف تسعى السلطات الأمريكية، حيثما يكون مناسبا ووفقا لما يتفق عليه الطرفان فيما بينهما، من اجل اجراء محاكمة لمثل تلك القضايا داخل العراق، وفي حال محاكمة مثل تلك القضايا في الولايات المتحدة، سوف تبذل الجهود من اجل تسهيل التواجد الشخصي للضحية في المحكمة.

8- وفي الحالات التي يمارس فيها العراق الولاية القضائية عملا بالفقرة 2 من هذه المادة، يكون لافراد القوات والعنصر المدني الحق في ان تطبق عليهم معايير الاجراءات القانونية والحمايات المتماشية مع تلك المتاحة بموجب القانون الأمريكي والقانون العراقي, سوف تضع اللجنة المشتركة اجراءات واليات لتنفيذ هذه المادة، تشمل سردا للجنايات الجسيمة والمتعمدة التي تخضع للفقرة2 واجراءات تفي بمعايير

المحاكمة المشروعة والحمايات، ولا يجوز ممارسة الولاية القضائية عملا بنص الفقرة2 من هذه المادة الا وفقا لهذه الاجراءات والاليات.

9- تقدم سلطات الولايات المتحدة، عملا بالفقرة 1و2 من هذه المادة، اقرارا تبين فيه ما اذا كانت الجريمة المزعومة قد وقعت أثناء حالة الواجب، وفي تلك الحالات التي تعتقد فيها السلطات العراقية ان الظروف تقتضي مراجعة هذا الاقرار، يتشاور الطرفان فورا من خلال اللجنة المشتركة، وتتلقى سلطات الولايات المتحدة معلومات كاملة عن الوقائع والظروف واية معلومات قد تقدمها السلطات العراقية يكون لها اثر على اقرار سلطات الولايات المتحدة.

10- يراجع الطرفان الاحكام الواردة في هذه المادة كل 6 شهور، بما في ذلك اي تعديلات مقترحة لهذه المادة، اخذين بعين الاعتبار الوضع الأمني في العراق، ومدى انشغال قوات الولايات المتحدة في عمليات عسكرية، ونمو وتطور النظام القضائي العراقي، والتغييرات في القانون الأمريكي والقانون العراقي.

***المادة الثالثة عشرة- حمل الأسلحة وارتداء البزات الرسمية:**

يجوز لافراد القوات والعنصر المدني حيازة وحمل الأسلحة العائدة لحكومة الولايات المتحدة أثناء وجودهم في العراق بموجب التخويل الممنوح لهم وبموجب الاوامر الصادرة لهم، وحسب متطلباتهم وواجباتهم. كما يجوز لأعضاء القوات ان يرتدوا البزات الرسمية أثناء تاديتهم لواجباتهم في العراق.

***المادة الرابعة عشرة- الدخول والمغادرة:**

1- لاغراض هذه الاتفاقية، يجوز لأعضاء القوات والعنصر المدني دخول العراق ومغادرته من المنافذ الرسمية للمغادرة والوصول والتي تتطلب فقط بطاقات هوية واوامر سفر تصدر لهم من الولايات المتحدة. وتتولى اللجنة المشتركة مهمة وضع الية وسياق للتدقيق والتحقق من صحة هذه الوثائق، وتتولى السلطات العراقية المختصة تنفيذ مهام التدقيق والتحقق.

2- لغرض التدقيق والتحقق، تقدم قوات الولايات المتحدة إلىالسلطات العراقية قائمة باسماء افراد القوات والعنصر المدني الداخلين إلى العراق والخارجين منه مباشرة عن طريق المنشات والمساحات المتفق عليها. لاغراض هذه الاتفاقية، يجوز لافراد قوات الولايات المتحدة والعنصر المدني دخول العراق والخروج منه عبر المنشات والمساحات المتفق عليها دون ان يتطلب ذلك منهم سوى بطاقات الهوية التي أصدرتها الولايات المتحدة لكل منهم.

***المادة الخامسة عشرة- الاستيراد والتصدير:**

1- من اجل الغرض الحصري لتنفيذ هذه الاتفاقية، بما في ذلك التدريب والخدمات، يجوز لقوات الولايات المتحدة والمتعاقدين معها ان يستوردوا إلى العراق ويصدروا منه (البنود التي تم شراؤها في العراق)، ويجوز لهم ان يعيدوا تصدير، وان ينقلوا ويستخدموا في العراق اي معدات أو تجهيزات أو مواد أو تكنولوجيا أو تدريب أو خدمات، بشرط ان لا تكون المواد التي يستوردونها أو يجلبونها ممنوعة في العراق اعتبارا من تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ. لا تخضع للتفتيش عمليات استيراد مثل هذه المواد وإعادة تصديرها ونقلها واستخدامها، ولا تخضع كذلك لمتطلبات الاجازات أو لاي قيود اخرى أو ضرائب أو رسوم جمركية أو اي رسوم اخرى تفرض في العراق، وفقا للتعريف الوارد في الفقرة رقم 10 من المادة الثانية. ولا يخضع تصدير البضائع العراقية من قبل قوات الولايات المتحدة والمتعاقدين معها لاي تفتيش أو اي قيود عدا متطلبات الاجازة. وتعمل اللجنة المشتركة مع وزارة التجارة العراقية وفقا للقانون العراقي لتسهيل توفير متطلبات الحصول على الاجازة لغرض قيام قوات الولايات المتحدة بتصدير البضائع التي اشترتها في العراق لاغراض هذه الاتفاقية.

2- يجوز لافراد قوات الولايات المتحدة والعنصر المدني الاستيراد إلى العراق، وإعادة تصدير واستخدام المواد والاجهزة الشخصية الخاصة بهم لغرض الاستهلاك أو الاستخدام الشخصي. ولا يخضع استيراد وإعادة تصدير ونقل واستخدام مثل هذه المواد المستوردة في العراق إلى اجازات أو قيود أو ضرائب أو رسوم جمركية أو اية رسوم اخرى تفرض في العراق، كما هو مبين في الفقرة 10 من المادة الثانية، باستثناء الخدمات المطلوبة والتي يتم الحصول عليها، وتكون الكميات المستوردة معقولة ومتناسبة مع الاستعمال الشخصي، وسوف تتخذ سلطات قوات الولايات المتحدة خطوات لضمان عدم تصدير اي بنود أو مواد ذات أهمية ثقافية أو تاريخية بالنسبة للعراق.

3- يجب اجراء اي تفتيش للمواد من قبل السلطات العراقية يجرى عملا بالفقرة 2، بصورة عاجلة في مكان متفق عليه، ووفقا للاجراءات التي تضعها اللجنة المشتركة.

4- تخضع اية مادة مستوردة معفاة من الضرائب وفقا لهذه الاتفاقية للضرائب والرسوم الجمركية والرسوم، كما تم تعريفها في الفقرة 10 من المادة الثانية، ا, تخضع لاية رسوم اخرى تقدر قيمتها في وقت بيعها داخل العراق لافراد أو كيانات غير مشمولة بالاعفاء الضريبي أو الامتيازات الخاصة بالاستيراد، ويدفع المنقول اليه هذه الضرائب والرسوم (بما في ذلك الرسوم الجمركية).

5- يجب الامتناع عن استيراد المواد المشار اليها في فقرات هذه المادة أو استخدامها لاغراض تجارية.

***المادة السادسة عشرة- الضرائب:**

1- لا تفرض اي ضرائب أو رسوم، كما هي معرفة في الفقرة10من المادة الثانية، قدرت قيمتها وفرضت في اراضي العراق، على السلع والخدمات التي يتم شراؤها في العراق من قبل قوات الولايات المتحدة أو بالنيابة عنها لاغراض الاستخدام الرسمي، ولا يفرض اي من ذلك على السلع والخدمات التي تم شراؤها في العراق بالنيابة عن قوات الولايات المتحدة.

2- لا يتحمل افراد القوات والعنصر لمدني مسؤولية دفع اية ضريبة أو رسوم أو رسوم اخرى تحدد قيمتها وتفرض في اراضي العراق، ما لم تكن مقابل خدمات طلبوها وحصلوا عليها.

***المادة السابعة عشرة- الاجازات والتراخيص:**

1- يوافق العراق على قبول اجازات السياقة نافذة المفعول التي تكون سلطات الولايات المتحدة قد أصدرتها إلى افراد القوات والعنصر المدني ومستخدمي المتعاقدين مع الولايات المتحدة، ويوافق العراق على قبول هذه الاجازات دون ان يعرض اي من حامليها لامتحان أو دفع رسوم مقابل تشغيل السيارات والسفن والطائرات العائدة إلى قوات الولايات المتحدة في العراق.

2- يوافق العراق على قبول اجازات السياقة نافذة المفعول التي تكون سلطات الولايات المتحدة قد أصدرتها إلى افراد القوات والعنصر المدني وإلى مستخدمي المتعاقدين مع الولايات المتحدة لتشغيل سياراتهم الخاصة داخل اراضي العراق، ويوافق العراق أيضاً على قبول تلك الاجازات أو التراخيص واعتبارها نافذة، دون ان يخضع اي من حامليها إلى اختبار أو رسوم.

3- يوافق العراق على قبول صلاحية جميع التراخيص المهنية التي كانت سلطات الولايات المتحدة قد أصدرتها إلى افراد القوات والعنصر المدني ومستخدمي المتعاقدين مع الولايات المتحدة، على ان تكون هذه التراخيص متعلقة بالخدمات التي يقدمونها في إطار تاديتهم لواجباتهم الرسمية أو التعاقدية لصالح قوات الولايات المتحدة، وافراد العنصر المدني، والمتعاقدين مع الولايات المتحدة، والمستخدمين العاملين لدى هؤلاء المتعاقدين وذلك وفقا للشروط المتفق عليها بين الطرفين.

***المادة الثامنة عشرة- المركبات الرسمية والعسكرية:**

لاغراض هذه المادة

1- تعرف المركبات الرسمية بانها مركبات تجارية يجوز تحويرها لاغراض امنية. وتحمل هذه السيارات لوحات معدنية رسمية عراقية يتم الاتفاق بشانها بين الطرفين، وتقوم السلطات العراقية بناء على طلب من سلطات قوات الولايات المتحدة باصدار لوحات التسجيل للسيارات الرسمية الخاصة بقوات الولايات

المتحدة بدون رسوم، ووفقا للاجراءات المستخدمة مع القوات المسلحة العراقية، وتدفع سلطات قوات الولايات المتحدة إلى السلطات العراقية كلفة تلك اللوحات.

2- يوافق العراق على قبول صلاحية التسجيل والتراخيص الصادرة عن سلطات الولايات المتحدة للسيارات الرسمية الخاصة بقوات الولايات المتحدة.

3- تعفى من متطلبات التسجيل والاجازات جميع السيارات العسكرية التي لا تستخدمها الا قوات الولايات المتحدة، وتميز هذه السيارات بارقام واضحة عليها.

***المادة التاسعة عشرة- خدمات انشطة الاسناد:**

لاغراض هذه المادة

1- يجوز لقوات الولايات المتحدة أو لاخرين ينوبون عن هذه القوات، القيام بواجبات انشاء وإدارة انشطة وكيانات داخل المنشات والمساحات المتفق عليها، والتي يمكن من خلالها تقديم الخدمات لافراد القوات والعنصر المدني والمتعاقدين مع الولايات المتحدة ومستخدمي المتعاقدين مع الولايات المتحدة. وتشمل هذه الكيانات والانشطة مكاتب البريد العسكرية والخدمات المالية، ومتاجر بيع الاغذية والادوية والسلع والخدمات الاخرى، ومناطق مختلفة تقدم فيها الخدمات الترفيهية وخدمات الاتصال السلكية واللاسلكية، بما في ذلك الخدمات الاذاعية، ولا يتطلب انشاء هذه الخدمات اصدار اجازات بذلك.

2- تخضع للقوانين العراقية الخدمات الاذاعية والاعلامية والترفيهية التي يتعدى مداها نطاق المنشات والمساحات المتفق عليها.

3- يقتصر الوصول إلى خدمات انشطة الاسناد على افراد القوات والعنصر المدني والمتعاقدين مع الولايات المتحدة ومستخدميهم والاشخاص والكيانات التي يتم الاتفاق عليها. وتتخذ سلطات قوات الولايات المتحدة الاجراءات المناسبة للحيلولة دون اساءة استخدام الخدمات التي تقدمها الانشطة المذكورة، والحيلولة دون بيع أو إعادة بيع السلع والخدمات المشار اليها إلى اشخاص لم يؤذن لهم بالوصول إلى هذه الكيانات والاستفادة مما تقدمه من خدمات، وتحدد قوات الولايات المتحدة ارسال البث الاذاعي والبرامج التلفزيونية للمستلمين المخولين.

4- تتمتع الكيانات والانشطة التي تقدم الخدمات المشار اليها في هذه المادة بنفس الاعفاءات المكفولة في المادتين الخامسة عشرة (15) والسادسة عشرة (16) من هذه الاتفاقية، ويتم تشغيل وإدارة هذه الكيانات والانشطة التي تقدم الخدمات وفقا لانظمة الولايات المتحدة، ولن تكون تلك الكيانات والانشطة ملزمة بتحصيل أو دفع ضرائب أو رسوم اخرى عن الانشطة المتصلة بعملياتها.

5- يخضع البريد المرسل عن طريق خدمات البريد العسكرية إلى تصديق سلطات الولايات المتحدة، ويعفى من التفتيش والبحث والمصادرة من جانب السلطات العراقية، باستثناء البريد غير الرسمي الذي قد يخضع للمراقبة الالكترونية، وتتولى اللجنة الفرعية المشتركة المعنية معالجة المسائل التي تنشا في إطار تنفيذ هذه الفقرة، وتتم تسويتها باتفاق الطرفين فيما بينهما. وتقوم اللجنة الفرعية المشتركة المعنية بالتفتيش دوريا على الاليات التي تستخدمها سلطات الولايا ت المتحدة للتصديق على البريد العسكري.

***المادة العشرون- العملة والصرف الاجنبي:**

1- لقوات الولايات المتحدة حق استخدام اي مبلغ من النقد بالعملة الأمريكية أو المستندات المالية المحددة قيمتها بالعملة الأمريكية لاغراض هذه الاتفاقية حصرا. ويكون استخدام قوات الولايات المتحدة للعملة العراقية والمصارف الخاصة وفقا للقوانين العراقية.

2- يجوز لقوات الولايات المتحدة ان توزع على افراد القوات والعنصر المدني والمتعاقدين مع الولايات المتحدة ومستخدمي المتعاقدين مع الولايات المتحدة اية عملة، كما يجوز لها ان تبدل لهم اية عملة واي مستندات حددت قيمتها باية عملة، وذلك بالحد المطلوب لغرض السفر المسموح به، بما في ذلك السفر في الاجازة.

3- ان تصدر قوات الولايات المتحدة العملة العراقية من العراق، وعليها اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتأمين عدم قيام افراد القوات والعنصر المدني والمتعاقدين مع الولايات المتحدة ومستخدمي المتعاقدين مع الولايات المتحدة بتصدير العملة العراقية من العراق.

***المادة الحادية والعشرون- المطالبات:**

1- باستثناء المطالبات الناشئة عن العقود، يتنازل الطرفان عن حق مطالبة الطرف الاخر بالتعويض عن اي ضرر أو خسارة أو تدمير يلحق بممتلكات، أو المطالبة بتعويض عن اصابات أو وفيات قد تحدث لافراد القوات المسلحة أو العنصر المدني لاي من الطرفين، والناجمة عن تاديتهم لواجباتهم الرسمية في العراق.

2- تدفع سلطات قوات الولايات المتحدة تعويضا عادلا ومعقولا لتسوية مطالبات استحقاقية لطرف ثالث، والتي تنشا عن افعال قام بها أو لم يقم بها افراد القوات والعنصر المدني، أثناء تاديتهم لواجباتهم الرسمية، أو تكون متصلة بالانشطة غير القتالية لقوات الولايات المتحدة. ويجوز لسلطات قوات الولايات المتحدة تسوية المطالبات الاستحقاقية غير الناشئة عن تادية الواجبات الرسمية، وتقوم سلطات قوات الولايات المتحدة بمعالجة وتسوية هذه المطالبات على وجه السرعة وفقا لقوانين ولوائح الولايات

المتحدة. وعند تسوية المطالبات تضع سلطات القوات الأمريكية بعين الاعتبار اي تقرير عن تحقيق أو راي تصدره السلطات العراقية بشان المسؤولية أو حجم الاضرار.

3- عندما يرى احد الطرفين ان مسالة نشات عن حالات ورد ذكرها في الفقرتين 1و2 اعلاه تحتاج إلى مراجعة، يتشاور الطرفان فورا من خلال اللجنة المشتركة أو اذا لزم الامر من خلال اللجنة الوزارية المشتركة.

***المادة الثانية والعشرون- الاحتجاز:**

1- لا يجوز لقوات الولايات المتحدة توقيف اي شخص أو القاء القبض عليه (باستثناء التوقيف أو القاء القبض على عضو من القوة أو المكون المدني) الا بموجب قرار عراقي يصدر وفقا للقانون العراقي وعملا بالمادة الرابعة.

2- في حال قيام قوات الولايات المتحدة بتوقيف اشخاص أو القاء القبض عليهم كما هو مرخص به في هذه الاتفاقية أو القانون العراقي، يجب تسليم هؤلاء الاشخاص إلى السلطات العراقية المختصة خلال 24 ساعة من وقت توقيفهم أو القاء القبض عليهم.

3- يجوز للسلطات العراقية ان تطلب المساعدة من قوات الولايات المتحدة لغرض توقيف افراد مطلوبين أو القاء القبض عليهم.

4- بالتنسيق الكامل والفعال مع حكومة العراق، عند دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ، الا اذا طلبت حكومة العراق خلاف ذلك عملا بالمادة 4 وطبقا لها، يتم اطلاق سراح جميع الموقوفين في حيازة قوات الولايات المتحدة بشكل امن ومنظم. تضمن قوات الولايات المتحدة عند بدء نفاذ هذه الاتفاقية تقديم جميع المعلومات المناسبة بشان جميع حالات الموقوفين إلى المسؤولين العراقيين. تقوم قوات الولايات المتحدة عند تقديم اوامر القاء قبض عراقية صالحة بتسليم الشخص الموقوف إلى السلطات العراقية المناسبة. تعمل السلطات العراقية الناسبة مع قوات الولايات المتحدة على هذه المهمة خلال هذه الفترة المؤقتة.

5- لا يجوز لقوات الولايات المتحدة تفتيش المنازل أو غيرها من عقارات اخرى الا بموجب امر قضائي يصدر في هذا الصدد، باستثناء الحالات التي تدور فيها عمليات قتال فعلية عملا بالمادة 4 وبالتنسيق مع السلطات العراقية ذات الصلة.

***المادة الثالثة والعشرون- التنفيذ:**

يناط تنفيذ هذه الاتفاقية وتسوية الخلافات الناجمة عن تفسيرها وتطبيقها بالهيئات التالية:

1- تشكل لجنة وزارية مشتركة يكون اعضاؤها اشخاصا على المستوى الوزاري يحددهم الطرفان وتتولى اللجنة الوزارية النظر والبت في القضايا الأساسية اللازمة لتفسير وتنفيذ هذه الاتفاقية.

2- تتولى اللجنة الوزارية المشتركة تشكيل لجنة مشتركة لتنسيق العمليات العسكرية تتالف من ممثلي كلا الطرفين، وتكون رئاسة اللجنة المشتركة لتنسيق العمليات العسكرية مشتركة بين الطرفين.

3- تشكل اللجنة الوزارية المشتركة لجنة مشتركة تتالف من ممثلين يختارهم الطرفان ويراسها بصورة مشتركة مندوبا عن كل من الطرفين، وتتولى هذه اللجنة النظر والبت في كل القضايا المتعلقة بهذه الاتفاقية والتي لا تدخل في اختصاص اللجنة المشتركة لتنسيق العمليات العسكرية.

4- تشكل اللجنة المشتركة لجانا فرعية مشتركة في مختلف المحالات تتولى كل منها، وفقا لاختصاصاتها، النظر في القضايا الناشئة عن تفسير وتطبيق الاتفاقية.

***المادة الرابعة والعشرون- انسحاب القوات الأمريكية من العراق:**

اعترافا باداء القوات الأمنية العراقية وزيادة قدراتها، وتوليها لكامل المسؤوليات الأمنية، وبناء على العلاقة القوية بين الطرفين، فان الطرفان يتفقان بموجب ذلك على ما يلي:

1- تنسحب قوات الولايات المتحدة من الاراضي العراقية في تاريخ لا يتعدى 31 ديسمبر/ كانون الأول عام 2011.

2- تنسحب قوات الولايات المتحدة المقاتلة من المدن والقرى والقصبات العراقية في تاريخ لا يتعدى ذلك التاريخ الذي تتولى فيه قوات الأمن العراقية كامل المسؤولية عن الأمن فيها، على ان يكون انسحاب قوات الولايات المتحدة من الاماكن المذكورة في تاريخ لا يتعدى 30 يونيو/ حزيران عام 2009.

3- تتمركز قوات الولايات المتحدة المقاتلة المنسحبة عملا بالفقرة 2 اعلاه في المنشات والمساحات المتفق عليها التي تقع خارج المدن والقرى والقصبات والتي سوف تحددها اللجنة المشتركة لتنسيق العمليات العسكرية المشتركة قبل التاريخ المحدد في الفقرة 2 اعلاه.

4- يقوم الطرفان بمراجعة التقدم الذي تم تحقيقه باتجاه الوفاء بالتاريخ المحدد في الفقرة2 اعلاه، والاحوال التي يمكن ان تسمح لكل من الطرفين ان يطلب من الطرف الاخر أما تقليص الفترة المحددة في الفقرة2 اعلاه أو تمديدها، ويخضع قبول مثل هذا التقليص أو التمديد وتوقيت كليهما لموافقة الطرفين.

5- قبل انتهاء الفترة المحددة في الفقرة 1 اعلاه، واستنادا إلى تقييم العراق للاحوال، يجوز لحكومة العراق ان تطلب من حكومة الولايات المتحدة ابقاء قوات معينة لاغراض التدريب ومساندة قوات الأمن العراقية. وفي هذا الحال سوف تطبق اتفاقية خاصة يتم التفاوض بشانها والتوقيع عليها من قبل الطرفين

وفقا للقوانين والاجراءات الدستورية السارية لدى كل منهما، أو قد تطلب حكومة العراق من حكومة الولايات المتحدة منذ الفترة المحددة في الفقرة 1 اعلاه، ويطبق عندئذ نص الفقرة 2 من المادة الواحدة والثلاثين (31) في هذه الاتفاقية.

6- يجوز انسحاب قوات الولايات المتحدة في تواريخ تسبق التواريخ المحددة في هذه المادة بناء على طلب اي من الطرفين، وتعترف الولايات المتحدة بالحق السيادي لحكومة العراق في ان تطلب خروج الولايات المتحدة من العراق في اي وقت.

***المادة الخامسة والعشرون- اجراءات لانهاء تطبيق الفصل السابع على العراق:**

اعترافا بحق حكومة العراق في ان لا تطلب تجديد الولاية والتفويض الممنوحين للقوات متعددة الجنسية بمقتضى الفصل السابع المتضمن في قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1790 (2007)، وهو التفويض الذي تنتهي صلاحيته يوم 31 ديسمبر / كانون الأول عام 2008، وتنويها بالرسالتين الموجهتين إلى مجلس الأمن الدولي والمرفقتين بالقرار رقم 1790: رسالة من رئيس وزراء العراق ورسالة من وزيرة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 7 و10 ديسمبر/ كانون الأول 2007 على التوالي وهما ملحقتان بالقرار 1790، واشارة إلى الجزء الثالث (3) من إعلان المبادئ بشان علاقة تعاون وصداقة طويلة الامد الذي وقع عليه رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية ورئيس وزراء العراق يوم 26 نوفمبر/ تشرين الثاني 2007، والذي سجل للتاريخ دعوة العراق إلى مدة فترة التفويض المشار اليه اعلاه لفترة اخيرة تنتهي في تاريخ لا يتعدى 31 ديسمبر / كانون الأول عام 2008، واعترافاً كذلك بالتطورات الكبيرة والايجابية في العراق، وتذكيرا بان الوضع في العراق يختلف اختلافاً أساسياً عن الوضع الذي كان قائماً عندما تبنى مجلس الأمن الدولي القرار رقم 661 عام 1990، لا سيما ان الخطر الذي كانت تشكله حكومة العراق على السلام والأمن الدوليين قد زال: فإن الطرفين يؤكدان في هذا الصدد أن مع انهاء العمل يوم 31 ديسمبر/ كانون الأول 2008 بالولاية والتفويض الممنوحين للقوات متعددة الجنسية بمقتضى الفصل السابع المتضمن في قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1790 (2007)، ينبغي ان يسترد العراق مكانته القانونية والدولية التي كان يتمتع بها قبل تبني قرار مجلس الأمن الدولي رقم 661 (1990)، ويؤكدان كذلك ان الولايات المتحدة سوف تبذل افضل جهودها لمساعدة العراق على اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك بحلول يوم 31 ديسمبر/ كانون الأول عام 2008.

***المادة السادسة والعشرون- الاصول العراقية:**

1- لتمكين العراق من الاستمرار في تنمية نظامه الاقتصادي الوطني عن طريق إعادة تأهيل البنى التحتية الاقتصادية العراقية، كذلك توفير الخدمات الحيوية الأساسية للشعب العراقي، وللاستمرار في الحفاظ على

موارد العراق من البترول والغاز والحفاظ كذلك على اصوله المالية والاقتصادية في الخارج، بما في ذلك صندوق التنمية للعراق، يسعى الطرفان في سبيل: (أ) مساعدة العراق في الحصول على أكبر قدر من الاعفاءات المتعلقة بالديون الدولية الناتجة عن نظام الحكم السابق.

(ب) السعي من اجل التوصل إلى قرار شامل ونهائي بشان مطالبات التعويض التي ورثها العراق عن ناظم الحكم السابق ولم يتم البت فيها بعد، بما في ذلك متطلبات التعويض المفروضة على العراق من قبل مجلس الأمن الدولي.

2- اعترافا بالاهتمام الذي يوليه العراق للمطالبات القائمة على افعال ارتكبها نظام الحكم السابق، وتفهما لهذا الاهتمام، مارس رئيس جمهورية الولايات المتحدة سلطاته لتوفير الحماية من العمليات القضائية الأمريكية إلى صندوق التنمية للعراق وإلى ممتلكات اخرى معينة يملك العراق نصيبا فيها وسوف تواظب الولايات المتحدة على العمل مع حكومة العراق بنشاط وبشكل كامل بشان الحاجة لاستمرار هذه الحماية بخصوص مثل هذه المطالبات.

3- وتماشيا مع الرسالة ا لموجهة من رئيس جمهورية الولايات المتحدة إلى رئيس الوزراء في العراق بتاريخ2008 تظل الولايات المتحدة ملتزمة بمساعدة العراق بشان الطلب الذي قدمته إلى مجلس الأمن الدولي لمد الحماية والترتيبات الاخرى بشان البترول ومنتجات البترول والغاز الطبيعي الناشئ في العراق، والموارد والالتزامات الناشئة عن هذه المبيعات وصندوق التنمية للعراق، وهي الترتيبات المحددة في قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1483) 2003 والقرار (1546) (2003).

***المادة السابعة والعشرون- ردع المخاطر الأمنية:**

من اجل تعزيز الأمن والاستقرار في العراق والمساهمة في ادامة السلام والاستقرار الدوليين، يسعى الطرفان بنشاط من اجل تعزيز القدرات السياسية والعسكرية لجمهورية العراق وتمكين العراق من ردع المخاطر التي تهدد سيادته واستقلاله السياسي ووحدة اراضيه، ولهذا الغرض يعمل الطرفان مع بعضهما البعض بصورة وثيقة حول مسائل تتعلق بترتيبات الدفاع والأمن وفي هذا الصدد:

1- في حال بروز اي خطر خارجي أو داخلي ضد العراق أو وقع عدوان ما عليه، من شانه انتهاك سيادته أو استقلاله السياسي ا, وحدة اراضيه أو مياهه أو اجوائه الجوية، أو قابلية مؤسساته الديمقراطية للبقاء، يقوم الطرفان بناء على طلب من حكومة العراق بالشروع فورا في مداولات استراتيجية وفقا لما قد يتفقان عليه في ما بينهما، وتتخذ الولايات المتحدة الاجراءات المناسبة، والتي تشمل الاجراءات الدبلوماسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو اي مزيج منها لمواجهة مثل هذا الخطر.

2- يوافق الطرفان على الاستمرار في تعاونهما الوثيق في تعزيز وادامة المؤسسات الأمنية والمؤسسات السياسية والديمقراطية في العراق، بما في ذلك وفقا لما قد يتفق عليه في ما بينهما، التعاون في تدريب وتجهيز وتسليح قوات الأمن العراقية، من اجل مكافحة الإرهاب المحلي والدولي والمجموعات الخارجة عن القانون، وذلك بناء على طلب من حكومة العراق.

***المادة الثامنة والعشرون- المنطقة الخضراء:**

عند بدء نفاذ هذه الاتفاقية تتولى حكومة العراق المسؤولية الكاملة عن المنطقة الدولية قد تطلبحكومة العراق من قوات الولايات المتحدة دعما مؤقتا للسلطات العراقية في المهمة المتعلقة بالأمن في المنقطة الدولية وعند تقديم مثل هكذا طلب تقوم السلطات العراقية ذات الصلة بالعمل بصورة مشتركة مع قوات الولايات المتحدة بشان الأمن في المنطقة الدولية خلال الفترة الزمنية التي طلبتها حكومة العراق.

***المادة التاسعة والعشرون- ترتيبات التنفيذ:**

كلما دعت الحاجة لذلك يقوم الطرفان بوضع اليات مناسبة لتنفيذ مواد هذا لاتفاق بما فيها المواد التي لم تتضمن اليات محددة للتنفيذ.

***المادة الثلاثون- مدة سريان مفعول هذه الاتفاقية:**

1- تكون هذه الاتفاقية سارية المفعول لفترة ثلاث سنوات ما لم يتم انهاء العمل بها قبل انتهاء تلك الفترة عملا بالفقرة 3، أو ما لم يوافق الطرفان خطيا في ما بينهما على تمديدها عملا بالفقرة 2.

2- يجوز تعديل هذه الاتفاقية أو تمديدها بموافقة الطرفين خطيا على ذلك، ووفق الاجراءات الدستورية السارية في البلدين.

3- ينتهي العلم بهذه الاتفاقية بعد مرور سنة واحدة من تسلم احد الطرفين من الطرف الاخر اخطارا خطيا بذلك.

4- تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ اعتبارا من اليوم الأول (1) يناير/ كانون الثاني 2009، بعد تبادل الطرفين المذكرات الدبلوماسية المؤيدى لاكتمال الاجراءات اللازمة لدى كل منهما لانفاذ الاتفاقية وفقا للاجراءات الدستورية النافذة في البلدين.

تم التوقيع على نسختين باللغتين الانجليزية والعربية، وذلك في (.. .) بتاريخ (.....) 2008، ويتساوى النصان في الحجية القانونية.

عن **عن**

حكومة الولايات المتحدة الأمريكية **حكومة جمهورية العراق**